الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

رقم التسجيل:1435080783

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

السياسة الفرنسية في تونس وآثارها الاجتماعية (1881ـ1920م)

إعداد الطالبة:

فتيحة شبيكة

أمام لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. فاتح بلعمري	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د. إبراهيم مرزقلال	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د. عباس فتحي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وعرفان

الحمد لله الّذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على هذا الواجب ووفقنا في إنجاز هذا العمل .

ومصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم: (من لم يشكر النّاس لم يشكر الله)، (ومن أسدى لكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له) .

أتوجه بالشكر الجزيل ووافر الامتنان والعرفان إلى كلّ من ساعدني في إنجاز هذه الدراسة وأخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور "مرزقلال إبراهيم" الّذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته الّتي أنارت لي الطريق لآخر لحظة .

كما لا أنسى أن أقدم الشكر الجزيل إلى كل أساتذة قسم التاريخ .

وأتقدم بالشكر الوافر إلى كافة الأصدقاء والطلبة المقربين بدون استثناء والذي ساعدوني سواء في جامع المادة العلمية أو الّذين وقفوا بجانبي طوال هذه المرحلة .

وإلى طاقم مكتبة البيان الذين ساعدوني في طباعة هذا البحث .

فتيحة

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما، أمّا بعد:

إلى رمز السير والعطاء، إلى نبع الحنان والعطف، إلى من سهرت من أجل راحتي، تألمت لآلامي وفرحت لفرحتي، إلى من ترتاح لها نفسي بعد العناء، أتمنى لها الصّحة والعافية وطول العمر.

أمي الغالية *نزيهة* أطال الله في عمرها.

إلى من أنار دربي وعلمني أنّ رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة نحو الأمام والذي ساعدني بالنفس والنفيس على تجاوز عثراتي في هذه الدنيا حتّى رسم الزّمن على جبينه تجاعيد التعب في سبيل توفير سعاداتي أبي الغالي *ناصر*

إلى إخوتي وأخواتي الّذين لمست فيهم التشجيع والتقدير، إلى أساتذتي الأفاضل الّذين أحسنوا تعليمي.

إلى كلّ الأقارب والأهل الّذين لمست فيهم كلّ الدعم والمحبة

إلى أولئك بالذين يسعون ويتعبون

من أجل العلم ومعرفة، أهديهم هذا العمل

المتواضع، وأتمنى من الله أن يوفقني لما يحبه ويرضاه.

قتيبة

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المختصر	الكلمة
ج	جزء
ط	طبعة
تع	تعريب
تق	تقديم
تح	تحقيق
تر	ترجمة
دت	دون تاريخ
ص	صفحة
م	مجلد
ع	عدد
ed	Editions
p	page

فهرس المحتويات

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان

قائمة المختصرات

مقدمة 1-5

الفصل الأول

الواقع التونسي والتدخلات الأجنبية

تمهيد: 07

المبحث الأول: أوضاع تونس العثمانية 08

المبحث الثاني: الأطماع الأوربية في تونس 17

الفصل الثاني

فرض الحماية الفرنسية على تونس (1881-1912م)

تمهيد 22

المبحث الأول: العوامل الفرنسية لتدخل في تونس 23

المبحث الثاني: الحملة العسكرية والمعاهدة الحماية 28

المبحث الثالث: ردود فعل المقاومات الشعبية و أحداث الزلاج والترامواي 35

الفصل الثالث

السياسة الفرنسية في تونس (1881-1920م)

تمهيد 51

المبحث الأول: إلغاء القيود الدولية..... 52

المبحث الثاني: الإحداث الإداري الفرنسي في تونس 55

المبحث الثالث: السيطرة الاقتصادية الفرنسية..... 62

الفصل الرابع
الآثار الاجتماعية في زمن الحماية الفرنسية

تمهيد 75

المبحث الأول: تأثير السياسية الفرنسية على الوضع الديموغرافي والصحي 76

المبحث الثاني :التغييرات الاجتماعية..... 80

المبحث الثالث: الانعكاسات السياسية الفرنسية على الواقع الثقافي 86

الخاتمة..... 96

الملاحق 99

قائمة المصادر والمراجع..... 116

مقدمة

شهد القرن التاسع عشر تنافس القوى الأوروبية على الشمال الإفريقي وذلك لموقعه الجيو استراتيجي المطل على البحر الأبيض المتوسط، طامحة لتحقيق مصالحها من خلال استيلاء على ثرواته، ونخص بذكر تونس التي كانت محل اهتمام وتنافس من ايطاليا وانجلترا وفرنسا لكن هذه الأخيرة منذ احتلالها للجزائر سنة 1830، بدأت تتطلع لضم تونس لتزيد من توسع مشروعها الاستعماري في الفترة التي عرفت بتصفية ممتلكات الرجل المريض، فإنها انفردت بها لتفرض عليها الحماية تحت ضغط القوة العسكرية في 12 مارس 1881م، بحيث لم تلغي النظام السياسي لتونس بل جعلتها تحت تصرف المقيم العام في حين جردت البايات تونس من سلطتهم وأصبحوا يحكمون شكليا في غضون ذلك ظهرت المقاومة التونسية كرد فعل طبيعي على الوجود الفرنسي حيث أن الشعب تونسي كان له موقف بارز سياسي وعسكري من خلال انتفاضة الزلاج في 1911، ومقاطعة التراموای في 1912، لتزيد من إحكام سيطرتها قامت بإحداث المؤسسات الإدارية لخدمة مصالحها وأيضا استنزاف الممتلكات التونسية وعمل على إضعاف اقتصادها، كما أن تغلغل فرنسا للبلاد وسياسته عليها كان لها تأثير على المجتمع التونسي، الذي جرد من شخص وحريته العقائدية، وجعله متشبع للثقافة الفرنسية، ومما سبق ذكره قد جاءت هذه الدراسة بعنوان:"**السياسة الفرنسية في تونس وآثارها الاجتماعية (1881-1920م)**"

- أهمية الدراسة:

تكمن في أهمية الدراسة في غوص في أول تجربة الاستعمارية لنظام الحماية في تونس وتعرف على تداعيات التي استندت إليها فرنسا في تبرر مشروعها الاستعماري ودراسة المجتمع التونسي الذي كان تحت الغزو الأجنبي والجوانب التي كان قد أخضعها فرنسا لخدمة أغراضها الاستعمارية وكشف حقيقة الحماية.

- أهداف الدراسة:

هناك عدة أسباب وعوامل أدت إلى إختيار هذا الموضوع.

- دراسة الظاهرة الاستعمارية في المغرب الغربي وبأخص في تونس.
- التعرف على أساليب التي انتهجتها فرنسا في تونس خلال 1881م-1920م.
- دراسة البلاد التونسية وتأثير السياسة الفرنسية عليها.
- الكشف عن التحولات التي طرأت على المجتمع التونسي.
- إثراء مكتبة الجامعية بدراسات لها أهمية كبيرة تاريخ الوطن العربي المعاصر.
- إبراز أهمية فكرية وعلمية والأكاديمية لموضوع الدراسة.
- **الإشكالية:**

إن البحث في موضوع السياسة الفرنسية في تونس بصفة عامة والآثار الاجتماعية والثقافية بصفة خاصة يستوجب الإحاطة يجمع جوانبه وتبيان جهود في تجسيد أهدافها الاستعمارية التي شملت عدة جوانب، والتوضيح هده الإشكالية أكثر يمكن طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

الإشكالية الرئيسية: كيف كانت السياسة الفرنسية في تونس فترة (1881-1920)؟ وما هي آثارها الاجتماعية؟

ولتوضيح هذه الإشكالية أكثر يمكن طرح التساؤلات الفرعية:

- كيف ساهمت الأوضاع الداخلية لتونس في ظهور قوى الأوروبية منافسة في استحواذ عليها؟
- فيما تمثلت مظاهر السياسة الفرنسية في جانب الإداري والاقتصادي؟
- ما هو رد فعل الشعب التونسي في مواجهة المستعمر الضاغن؟
- كيف تمت انعكاسات الدخول الفرنسي على البيئة الاجتماعية التونسية. وما أهم الاساليب التي اتبعتها فرنسا في سيطرتها عليها؟
- هل المؤشرات السياسية لمست وضع الثقافي وأثرت فيه؟
- **الإطار المنهجي:**

بالنظر إلى طبيعية البحث واعتبار المناهج هي القاعدة الأساسية للبحوث العلمية تم اعتماد المناهج التالية:

المنهج التاريخي: هو منهج الذي تستخدمه العلوم التي تدرس الماضي، وتخص فذلك التاريخ الذي يبحث في حياة البشر الماضية ويعتمد المنهج إلى جمع وانتقاء والتصنيف وتأويل الوقائع[1] حيث تم توظيفه في دراسة باعتبار يقدم تصور للظروف المحيطة بها خلال دراسة السياسة الفرنسية برجوع إلى خلفياتها.

المنهج التحليلي الوصفي: يعد هذا المنهج أكثر المناهج للبحث ملائمة للواقع التاريخية كسبيل لفهم ظواهره واستخلاص سماته حيث يتم من خلال هذا المنهج الوصف والتحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها مما يؤدي إلى نفس ملائم لها وذلك من خلال تحليل بعض الوقائع التاريخية ووصف حالة المجتمع التونسي جراء السياسة الفرنسية.

أما بالنسبة إلى المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها جميع الدراسات:

إن المصادر والمراجع الأساسية التي اعتمدت عليها في البحث العلمي متنوعة ومتداخلة مما يصعب تعامل لاستخراج المعطيات التاريخية المتعلقة بالبلاد التونسية والسياسية الفرنسية.

أما المصادر المعتمدة لدراسة الأوضاع في تونس فأهمها كتاب أحمد ابن أبي الضياف بعنوان إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان الذي عالج لبلاد التونسية قبيل دخول الفرنسي وأعطت معطيات من الإصلاحات، مما زاد في إثراء الدراسة.

أما فيما يخص المراجع فقد اعتمدت الدراسة على :

احمد القصاب: تاريخ تونس المعاصر (1881–1956) تحدث فيه عن فرض الحماية أهم المشاريع التي قامت بها فرنسا في تونس، وكذلك اعتمدت على علي المحجوبي بكتابه

[1]– عبود عبد الله العسكري: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ط1، سلسلة منهجية البحث العلمي، دمشق، 2002، ص6.

انتصاب الحماية الفرنسية بتونس الذي أفادتنا في غوص في خفايا الحماية وأيضا في شرح التفصيلي المقاومة التونسية.

- **أما الدراسات السابقة:**

فلم نجد دراسة متخصصة في هذا الموضوع لكن كانت هناك قريبة مذكرة ماجستير نور الدين صحراوي: النفوذ الأوروبي (الفرنسي الانجليزي الايطالي) في تونس (1857-1881) التي أثرت موضوع في إحاطة الأوضاع الأجنبية.

مذكرة دكتوراه: عزالدين معزة: فرحات عباس والحبيب بورقيبة، دراسة تاريخية وفكرية مقارنة (1899-2000) التي خدمت الموضوع معلومات القوانين الاستعمارية التي كرستها على تونس.

- **تقديم الدراسة:**

وتبعا لما توفر لدينا من مادة علمية قمنا بضبط خطة تشكلت من مقدمة وأربع فصول.

حيث تطرقنا في المقدمة إلى التعرف بالموضوع وإبراز معالمه.

الفصل الأول الذي عنون بالواقع التونسي والتدخلات الأجنبية الذي تم تقسيمه الي المبحث الأول الذي تناول أوضاع تونس العثمانية أما المبحث الثاني تم تطرق فيه للأطماع الأجنبية.

الفصل الثاني فقد تطرقت فيه إلى فرض الحماية الفرنسية على تونس (1881-1912) وقمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث وتناولنا في المبحث الأول العوامل الفرنسية لتدخل في تونس، المبحث الثاني فقد خصصناه لتحدث عن الحملة العسكرية والمعاهدة الحماية وفي نهاية الفصل تطرقت إلى المقاومات الشعبية وأحداث الزلاج والتراماواي.

أما الفصل الثالث، على قدر من الأهمية حيث تناولنا فيه السياسة الفرنسية في تونس (1881–1920)، فتطرقت في بداية الفصل إلى إلغاء القيود الدولية وكذلك تطرقت إلى الإحداث الإداري الفرنسي في تونس وأما نهاية الفصل فقد خصصناه في التحدث عن السيطرة الاقتصادية فرنسية في البلاد التونسية .

والفصل الرابع معنون بـ الآثار الاجتماعية والثقافية في زمن الحماية الفرنسية قد تناول المبحث الأول التأثير الفرنسي على الوضع الديموغرافي والصحي وأما فيما يخص المبحث الثاني فقد أبرزنا فيه التغيرات الاجتماعية، أما أخر المبحث الثالث من هذا العمل فقد كان يتمحور حول الانعكاسات السياسة الفرنسية على الواقع الثقافي.

- الصعوبات الدراسة:

إن أي بحث علمي أكاديمي لا يخلو من صعوبات وقد واجهت خلال البحث مجموعة من العراقيل لعل أهمها صعوبة الوصول إلى المصادر التي تناولت الموضوع وكذلك المادة العلمية لم تكن متوفرة في بعض العناصر عكس ما كنت غزيرة في عناصر الأخرى، ضف إلى ذلك صعوبة التنقل إلى الجامعات الأخرى قصد اقتناء بعض الكتب المتوفرة فيها، كذلك العدم تكمن من اللغات الأجنبية، ولقد حاولت التغلب على كل هذه الصعوبات.

الفصل الأول

الواقع التونسي والتدخلات الأجنبية

المبحث الأول: أوضاع تونس العثمانية

أولا- إصدار الدساتير

ثانيا- ثورة علي بن غذاهم 1864م

ثالثا- الأزمة المالية

المبحث الثاني: الأطماع الأوربية في تونس

أولا- الأطماع الفرنسية

ثانيا- الأطماع الإنجليزية

ثالثا- الأطماع الإيطالية

تمهيد:

قامت الأسرة الحسينية على توارث الحكم في تونس، وكان البايات يحكمون البلاد حكما مستقلا عن الدولة العثمانية لأنّهم يعتبرون ارتباطهم دينيا فقط، حيث تعاقب البايات عليها، ونذكر أحمد باي (1837-1855) ومحمد باي (1855-1859) ومحمد الصادق الباي (1859-1883) الّذين توجهوا نحو الإصلاحات للنهوض ومواكبة الحداثة العصرية، ومن أهم ما صدر كان عهد الأمان في 1857 وكذلك دستور 1861 لكن ما تعاقب عنهما هو ارتفاع المجبى التّي كان لها صدى كبير في انتشار انتفاضات شعبية، وكانت أهمها ثورة علي بن غذاهم 1864 وكذلك إسراف البايات عرض البلاد إلى الأزمة المالية ممّا أدى إلى اقتحام التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية، لذلك كانت هناك منافسة بين الدول الأوربية كإيطاليا وبريطانيا وفرنسا يتسابقون على الاستحواذ الامتيازات والنفوذ في البلاد ولكن فرنسا كانت أكثر تطلعا للاستيلاء عليها .

المبحث الأول: أوضاع تونس العثمانية

أولا- إصدار الدساتير:

1- عهد الأمان:

أصدر في 10 سبتمبر 1857 ما عرف باسم قانون عهد الأمان يسري بين سائر السكان على اختلاف مذاهبهم في الحقوق والواجبات للتنظيمات الخيرية(*) التّي أصدرتها الدولة العثمانية في 1839[1]، وهو مبني على إحدى عشر قاعدة أصولية كانت أساس للمحاكم الجنائية التّي وضعت فيما بعد، إذ تقرر العمل به بحضور النواب الأوربيين وكبار المواطنين الأعيان[2].

إنّ الدستور يعتبر محاولة للتوفيق بين الاتجاه الإسلامي متمثلا في الشريعة الإسلامية وبين القوانين العصرية في البلاد الأوربية[3]، بعث لكل قنصل من الدول الأجنبية نسخة منه.

يعود إصداره إلى حادثة مقتل يهودي كان يتاجر واتفق أنّ عسكريا قتل يهوديا وأخذ سلعته وأتى أولياء يهودي بشهادة على ذلك من لفيف النّاس، فصدر الحكم بقتل العسكري من غير سماع جوابه، وبعدها بأيام قامت شهادة من لفيف الحكم من النّاس الحاضرة على أنّ اليهودي من سرق كان إسمه باطو يعمل على كرطون للقائد نسيم رئيس اليهود، بأنّه شتم

(*) **التنظيمات الخيرية:** أصدرها السلطان عبد المجيد عام 1839 وهي عبارة عن فرمان مبني على أساس الحرية والعدل بين سائر سكان داخل الولايات العثمانية؛ ينظر: يحي محمد نبهان: معجم مصطلحات التاريخ، ط1، دار يافا، الأردن، 2008، ص133؛ أحمد بن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تح: لجنة الشؤون الثقافية، ج4، الدار الكتاب، تونس، دت، ص236.

[1] شوقي عطا الله الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص289.

[2] حسن حسني عبد الوهاب: خلاصة التاريخ تونس، تح حمادي الساحلي، ط2، دار الجنوب، تونس، 2001، ص171 – 172.

[3] إسماعيل أحمد ياغي: العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العيبكة، 1997، الرياض، ص140.

مسلما وسب دينه حيث كان بحالة سكر على عادته المعروفة منه [1]، وانتهزت كل من فرنسا وإنجلترا ظروف صدور الحكم على يهودي في تونس بالإعدام، فضغط القنصل الفرنسي "ليون روش"(*) والقنصل الإنجليزي "ريشار وود"(**) على الباي منتقدين الحكم الصادر[2]، في حين تضمن عهد الأمان في المادة الأولى التّي تنص على تأكيد الأمان لسائر رعية وسكان إيالتنا على اختلاف الأديان والألسنة في أبدانهم المكرمة وأموالهم المحرمة وأغراضهم المحترمة إلّا بحق يوجبه نظر المجلس بالمشورة "وهذا يدل على زيادة تدخل الدول الأوربية وكسب مزايا بعدما كانوا محرومين وتؤكد المادة الثالثة هذا المعنى: التسوية بين المسلم وغيره من سكان الإيالة في استحقاق الإنصاف لأنّ استحقاقه لذلك بوصف الإنسانية لا بغيره من الأوصاف...."[3].

بالإضافة إلى ذلك كانت المادة السابعة تنص على أن تجعل مجلس التجارة برئيس وكاتب والأعضاء من المسلمين وغيرهم من رعايا أجانب الدول للنظر في نوازل التجارات ويعد الاتفاق مع أحبابنا الدول العظام في كيفية دخول رعاياهم تحت حكم المجلس، كما يأتي إيضاح تفصيله قطعا لتشعب الخصام "فعليه كانت المادة الثامنة" إنّ سائر رعيتنا من مسلم

---

[1] أحمد بن أبي الضياف: مصدر سابق، ص245-233.

(*) ليون روش: مندوب وقنصل فرنسي الّذي بدأ العمل في تونس سنة 1855 بالوقوف ضد المحاولات البريطانية للسيطرة على الأمور الداخلية؛ ينظر: ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط1، دار المعرفة، الإسكندرية، 2011، ص232.

(**) ريتشارد وود ولد بالقسطنطينية سنة 1806 عين ملحقا بالسفارة الإنجليزية باسطنبول من 1825 إلى 1834، ثمّ قنصلا لبلاده بدمشق، تولى منصب قنصل عام لبريطانيا في تونس من 1855 إلى 1879؛ ينظر: نور الدين صحراوي: النفوذ الأوربي (الفرنسي، الإنجليزي، الإيطالي) في تونس من 1857 إلى 1881، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2012-2013 ص67.

[2] شوقي عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص116.

[3] مراد مهني: الثقافة السياسية وتطور المؤسسة البرلمانية قراءة سوسيو تاريخية في التجربة التونسية، دفاتر السياسة والقانون، 12 جانفي 2015، ص04.

وغيرهم، لهم المساواة في الأمور العرفية والقوانين الحكمية، لا فضل لأحد على الآخرين في ذلك [1].

كما أحدث عهد الأمان أنّه لا يخير الذمى على تبديل دينه، كما منح أبناء الجاليات الأجنبية الحق المطلب في التجارة وامتلاك العقارات والأراضي ومساواتهم مع أهالي البلاد، حيث في المادة الحادية عشر: "إنّ الوافدين على إيالتنا من سائر أتباع الدول لهم أن يشتروا سائر ما يملك من الدور والأجنة والأراضي مثل سائر أهل البلاد بشرط أن يتبعوا القوانين المرتبة والتّي تترتب غير امتناع ولا فرق في أدنى شيء من قوانين البلاد[2].

كانت خاتمة عهد الأمان تتضمن تعهد بالالتزام بمقتضيات العهد والعمل به والمحافظة عليه[3]، غير أنّ عهد الأمان كان صدى المصالح الأجنبية، وتعبير عن التبعية للخارج خاصّة وأنه يسعى إلى ضمان مصالح الرعايا الأجانب ولم يهتم بمسألة إصلاح الحكم[4].

---

[1] أحمد بن الضياف: مرجع سابق، ص242.

[2] خير الدين التونسي: أقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك، ط2، الدار التونسية، المؤسسة الوطنية للكتابة، تونس، الجزائر، د ت، ص32- 33.

[3] عبد الفتاح عمر: الوجيز في القانون الدستوري (الدولة، الدستور، السيادة، الأنظمة السياسية، المؤسسات التونسية)، مركز الدراسات والبحوث والنشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المنشورات العلمية التونسية، تونس، 1987، ص329.

[4] انظر الملحق رقم 1.

2- دستور 1861:

أصدر "محمد الصادق باي"[*] هذا الدستور يوم 26 أفريل 1861 بعد إعداده من قبل مصلحين كان منهم "خير الدين باشا"[**] و"أحمد بن الضياف[***] "وبعض من ممثلين الدول الأوربية وكذلك من مماليك ويعتبر هذا الدستور أوّل دستور مكتوب في العالم العربي والإسلامي[1].

كانت أبوابه الثلاثة عشر وفصوله المائة وأربعة عشر يقوم بتوزيع الحكم للباي ووزرائه ومجلس الأكبر[2] حيث شمل تنظيم الإدارة المركزية والمحلية وتنظيم البلدية[3].

إنّ الإصلاحات الدستورية اعتبرت شكلية لأن الوزراء وأعضاء المجلس النيابي أداة طيعة في يد الباي[4].

أقر دستور 1861 تفريق هيكليا للسلك دون أن يشفعه بتفريق وظيفي وأيضا عدم توازن للوظائف والمهام بحيث يتميز الهيكل التنفيذي كما جاء في الدستور بطابعه الثنائي،

---

[*] محمد الصادق: ولد في فيفري 1813 ورث الحكم عن أخيه في 1859 دام حكمه 22 سنة كاملة، ولم يختلف هذا الباي عن أخيه أنّه أقل أمية وجهالة وأيضا عرف بضعف شخصيته، حاول أن يقوم بالإصلاحات الدستورية وأعلن دستور 1861 للبلاد تحت تأثير القوى الأوربية؛ ينظر: الشيباني بنبلغيث: الجيش التونسي في عهد محمد الصادق (1859-1882)، تق عبد الجليل التميمي، ط1، دار الغرب، صفاقص، 1995، ص65- 67.

[**] خير الدين باشا: أصل شركي ولد في 1822 نشأ بإسطنبول في بيت أحد الباشوات الّذي اشتراه وقدمه إلى باي تونسي وعمره 17 سنة، ومن مهامه السياسية كلف بالدفاع عن أموال الدولة في قضية محمود بن عباد ثمّ عين وزير البحر، كان عضوا في شرح عهد الأمان، ترأس المجلس الأكبر ثمّ إثر ثورة 1864 اعتزل السياسة وتفرغ للكتابة، ومن أهم مؤلفاته: "أقوام المسالك"؛ ينظر: الشيباني بن بلغيث: مرجع سابق، ص69- 70.

[***] أحمد بن أبي الضياف: (1804- 1876) وهو ينحدر من عائلة تنتمي إلى فروع من قبيلة أولاد عود العنيدة، تقلد مناصب عدة في تونس وأهمها نائب رئيس المجلس الأكبر ومؤلف كتاب "إتحاف أهل الزّمان في أخبار الملوك تونس وعهد الأمان"؛ ينظر: الصادق الزمرلي: أعلام تونسيون، تح: حمادي الساحلي،ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص71.

[1] مراد مهني: مرجع سابق، ص05.

[2] خير الدين التونسي، مصدر سابق، ص33.

[3] حلمي إسماعيل محروس: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر من الكشوفات الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية، ج1، ط1، شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص242.

[4] يونس درمونة: تونس بين الحماية والاحتلال، مكتب تونس الحرة، د ت، ص16.

ذلك أنّه يوجد إلى جانب الباي بصفته رئيس الدولة ووزير الأكبر (وزير أول) مكلف برئاسة الحكومة، يمكن اعتبار تكريس ثنائية السلطة التنفيذية طريقة تهدف إلى الحد من صلاحيات الباي[1].

عرف المجلس الاكبر على مزيد من تدعيم النفوذ المماليك حيث أنّه مجلس يتمتع بصلاحيات واسعة جعلته يتجاوز صلاحيات المؤسسات البرلمانية حيث أنّ السلطة السياسية تقوم آنذاك على نظام الحكم على تحييد الشعب وإبعاده، حيث احتك المماليك وأعيان البورجوازية الحضرية للسلك بالتوازي مع تهميش الأوساط القروية والبدوية[2].

من جانب آخر الدستور تضمن إعلان عن الحقوق وواجبات المواطنين[3]. الذي أكد على المساواة بين أهل الذمة وأهل البلاد، كما أكد على حقوق الأجانب في التجارة وامتلاك الأراضي[4]، وأسست المدرسة الصادقية[*] لدراسة العلوم واللغات وإرسال البعثات العلمية للخارج[5].

ثانيا- ثورة علي بن غذاهم 1864:

"علي بن غذاهم" من قبيلة ماجر تلقى تعليمه بالجامع الزيتونة ولقى تأييد من طرف الطريقة التيجانية وطلقت قبيلة ماجر اسم "الباي شعب" على علي بن غذاهم وامتد نفوذهم للقبائل المجاورة حتّى صار الزعيم الأعلى للثورة[6].

---

[1] عبد الفتاح عمر: مرجع سابق، ص330- 331.

[2] مراد مهني: مرجع سابق، ص05- 07.

[3] عبد العزيز الثعالبي: تونس الشهيدة، تر، تح: سامي الجندي، دار القدس، لبنان، 1975، ص31.

[4] إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج2، قارة إفريقية، دار المريخ، الرياض، 1993، ص95.

[*] المدرسة الصادقية: تأسست في 1875 في عهد محمد الصادق الباي، وهي مدرسة عصرية تهتم بالتعليم اللغات الاجنبية إلى جانب اللغة العربية .ينظر: جلال يحي، المغرب الكبير في الفترة المعاصرة و حركات التحرر والاستقلال، ج3، الدار القومية، الإسكندرية، دت، ص107.

[5] تامر الحبيب: هذه تونس، مطبعة الرسالة، مكتبة المغرب العربي، د م، د ت، ص23.

[6] جان غانياج: ثورة علي بن غذاهم 1864، الباب الخامس من أصول الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية، تر: لجنة كتاب الدولة الشؤون الثقافية، دار تونس للنشر، تونس، 1965، ص20.

اهتزت البلاد بانتفاضة ثورة "علي بن عذاهم" اعتبر بداية تطبيق القرار زيادة الضرائب في أفريل 1864[1]، حيث شملت المناطق الريفية والقبلية في الشمال الغربي والوسط من البلاد باستثناء العاصمة، تميزت بشمولية الطبقات والأصناف الاجتماعية و كانت حجاف بحق الثائرين في المدن والقرى[2].

كان من أسبابها رفع الضرائب بالإصلاحات المتأثرة بالتطور الأوربي التّي أدخلت على البلاد، التّي عرفت تبديد المالية العمومية وإثقال كاهل الشعب بالضرائب الفادحة[3]، وارتفاع القروض في بنوك لندن وباريس ممّا دفع" مصطفى خزندار"[*] إلى القرض الجديد بفائدة 9.12% تكرار القروض حيث عمدت في 11 ديسمبر 1863[4]، مضاعفة المجبى[**] ورفعت مقدار من 36 ريالا إلى 73 ريالا[5].

كان شعار ثورة 1864 "كفى مجي ومماليك ودستورا"[6]، حيث تضافرت جهود مطالبة بإلغاء الضرائب وتعيين حكام المواطنين عوض الموالي الّذين أساءوا إليهم بامتصاص

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون: تونس عبر التاريخ الدولة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ص14.

[2] الشيباني بنبلغيث: مرجع سابق، ص186.

[3] جان غانياج: مرجع سابق، ص12.

[*] مصطفى خزنه دار: يوناني أصل الولادة، فقد ولد في إحدى جزر اليونان سنة 1817 وبيع في أسواق إسطنبول مع أخيه، ثمّ تم بيعه البايات تونس فتربى في الأسرة الحسينية الحاكمة في تونس حيث تعلم الإسلام وعلوم الدين صحبة أحمد باي الّذي نشأ معه في قصر أبيه، وتولى شؤونه قبل أن يصل إلى الحكم؛ ينظر: الشيباني بنبلغيث: مرجع سابق، ص68.

[4] شوقي عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص292.

[**] محبى: هي ضريبة شخصية أقرها محمد باي سنة 1866 وهي تسلط على سكان الذكر البالغين باستثناء أهل تونس والقيروان، وكانت هذه الضريبة ثقيلة جدا وتمثل بحث أكبر قسط من عائدات الحكومة؛ ينظر: خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص11.

[5] خير الدين التونسي: مصدر سابق، ص37.

[6] جان غايناج: مرجع سابق، ص19.

دمائهم، كما طالبوا بإلغاء فاتورة عهد الأمان واتفق قسم منهم على تعيين علي بن غذاهم بايا عليهم[1].

اتخذت الإعداد السياسي والعسكري لقمع الانتفاضة وقد استخدمت سياسة المراوغة بين القوة والدهاء واعتماد على سياسة الإغراء لزعيم الانتفاضة بمناصب خاصة[2]، وبذلك استطاعت حكومة إرجاع المجبى إلى أصلها الأوّل وتفريق صفوف الثوار، واضطر الزعيم علي بن غذاهم إلى الاستسلام وزج به في السجن[3].

من مخلفات الثورة أصبحت تونس في حالة الخراب والفوضى، وقضت بتعطيل الدستور وتوقيف المجالس البلدية ودخلت الحرب الأهلية، كانت الذريعة ملائمة للتدخل الأجنبي في البلاد التونسية حيث وضعت الرقابة الأجنبية وتولي الإشراف عليها.

ثالثا-الأزمة المالية:

شهدت تونس مصاعب متعاقبة ساهمت في إفلاس الخزينة واضطراب الأحوال الاقتصادية[4] حيث ظهر اختلال في التوازن المالي وانخفاض خزينة الدولة في الموارد الخارجية وارتفاع مصاريفها.

منذ 1862 عرفت تدرج القروض بالإفلاس حيث بلغت قيمة القرض 28 فرنك بفائدة 12%[5]، مع ذلك تعرضت الخزينة إلى السرقة من رئيس الوزراء مصطفى خزنه دار[*] الّذي

---

[1] عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق في تاريخ المغرب، الجزائر، ليبيا، (1811- 1871)، تق: روبار منتران، ط1، دار التونسية للنشر، تونس، 1972، ص20.

[2] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص12.

[3] شوقي عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص294.

[4] الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة(1830- 1836)، ط2، دار المعارف، تونس، دت، ص22.

[5] شوقي عطا الله: مرجع سابق، ص12.

[*] مصطفى خزنه دار: يوناني أصل تقلد منصب المالية و الداخلية في عهد محمد الصادق الباي، فتح البلاد لسياسة القروض الاجنبية بعد فراغ الخزينة وإفلاسها يعتبر حائك خيوط التدهور الاقتصادية، ينظر: الشيباني بنبلغيث، مرجع سابق، ص68.

حصل على رشوة من قبل البنوك الفرنسية[1]، ومحمود ابن عباد[**] الّذي هرب كان قابض المال الدولة بما قدره 60 مليون فرنك[2]

شغل هذا الوضع اتحاد البنوك وعرض على الباي قرضا مقداره 35 مليون فرنك وأبرمت الإتفاقية في 6 ماي 1863 تبين أنّ اتحاد البنوك حسم 10 ملايين بالدقة (9772 ألف) من القرض ودفع الكمية الباقية التّي بلغت 25 مليون فرنك وحوالي 20 مليون فرنك بضائع فاسدة، حيث أنّ الباي استلم 5640 ألف سلمت حالا لدفع أقساط الدين التجاري.

التزمت تونس لقاء ذلك بدفع طلبية 15 عاما بـ63 مليون فرنك (35 مليون قيمة القرض الأصلي 28 مليون فائدة) وكذلك مليون فرنك كدفعات عمولة.[3]

ولعلاج ذلك الموقف فرضت الحكومة ضرائب جديدة أدت بدورها إلى اندلاع ثورة علي بن غذاهم 1864[4] ومضاعفة المجبى رغم إعراض رواد الإصلاح في حاشيته[5].

خلال عام 1865 عجزت الحكومة عن تسديد فوائد الديون فتدخلت الدول الأجنبية وتم دمج الديون البريطانية والإيطالية والفرنسية في دين واحد قيمته 40 مليون جنيه[6]، وأمام هذا

---

[1] لوتسكي: تاريخ الأقطار العربيّة الحديث، د ط، دار الفاربي، د ت، ص207.

[**] محمود ابن عباد: كان قابض المال الدولة، كان محل ثقة عند الباي، لكنّه ترك البلاد سنة 1852 حيث هرب بثروة طائلة بما قدره 60 مليون فرنكا وكلف الباي خير الدين بمتابعة قضيته في باريس؛ ينظر: خير الدين: مصدر سابق، ص38.

[2] خير الدين التونسي: مصدر سابق، ص38.

[3] لوتسكي: مرجع سابق، ص207.

[4] حلمي إسماعيل محروس: مرجع سابق، ص243.

[5] خليفة الشاطر وآخرون: تونس عبر التاريخ، مرجع سابق، ص14.

[6] حلمي إسماعيل محروس: مرجع سابق، ص243.

الوضع عرفت الأزمة خلال 1867[1] التّي وضعت أموال الدولة تحت الرعاية الأجنبية وتولى الإشراف عليها لجنة دولية[*][2].

تمكنت اللجنة من تجميع الديون مرة أخرى في دين واحد قيمته 160 مليون جنيه بفائدة قدرها 12.5% تم تخفيض المبلغ إلى 125 مليون جنيه بفائدة 05% [3].

قسمت هذه اللجنة مداخيل الإيالة إلى قسمين، خصص القسم الأوّل منها لنفقات الدولة والثاني لتسديد الديون، وتراقب موارد الدولة مراقبة مباشرة، ولا يستطيع إبرام أية إتفاقية قرض أو منح أي إمتياز إلّا بموافقتها [4].

وقد تعرضت اللجنة للمتاعب التّي عرقلت عملها بسبب المنافسة بين الدول الدائنة خاصّة فرنسا وإيطاليا ومحاولات القناصل العمل على زيادة نفوذ دولهم [5].

---

[1] المرجع نفسه، ص17.

[*] اللجنة الدولية: تتكون من أعضاء تم انتخابهم من طرف الدائنين موزعين بالتساوي مع الإنجليز والفرنسيين للإشراف على نفقات الحكومة وحسن سداد الديون؛ ينظر: صلاح العقاد: المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة (الجزائر، تونس، المغرب)، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980، ص175.

[2] الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص22.

[3] حلمي إسماعيل محروس: مرجع سابق، ص244.

[4] علي المحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تر عمر بن ضو وآخرون، ط1، دار سراس، تونس، 1986، ص10.

[5] إسماعيل حلمي محروس: مرجع سابق، ص245.

المبحث الثاني: الأطماع الأوروبية

واجهت تونس عدة مشاكل داخلية التّي جعلتها محط أنظار ومطامع الدول الأجنبية تحاول بشتى السبل الاستحواذ عليها.

أولا- الأطماع الفرنسية:

بدأت فرنسا توجيه أنظارها إلى تونس منذ احتلال بلاد الجزائر 1830، لذلك حرصت على أن تدع أي فرصة إلّا وإنتهزتها للتدخل في شؤونها الداخلية ووضع العراقيل ومناورات في سبيل نهوضها[1]، وكانت ترمي إلى إبعاد نفوذها عن الدولة العثمانية المباشرة عن تونس، وكانت تحرص على التعامل مع باي تونس كملك مستقل وفي مقابل كان هناك تنافس بينها وبين إيطاليا والإنجليز فسعت إلى تقوية نفوذها [2].

اتخذت فرنسا موقف من الباي من إلغاء العمل بقانون عهد الأمان محتجتا على الاتفاقية المبرمة بين تونس وإنجلترا وتقدم دوفال في 29 أفريل مطالبة بإلغاء الدستور وعزل خزنه دار ممّا أدى إلى شجار عنيف مع خزنه دار، حتّى صرح الباي أنّ محادثته مع دوفال ستنتهي في يوم من الأيام للمضاربة بين الطرفين[3]، وإثر ثورة "علي بن غذاهم" 1864 سارعت فرنسا للتدخل لتثبت نفوذها فأرسلت سفن حربية للإيالة التونسية استجابة لنداء قنصلها قصد حماية رعاياها استعدادا للتدخل عند أوّل إشارة [4].

بمجرد وقوع الأزمة المالية في تونس وتأسست اللجنة أخذت كل من إيطاليا وإنجلترا وسيلة لمقاومة النفوذ والأطماع الفرنسية، لذلك كانت تعمل فرنسا على إحباط أعمال اللجنة حتّى تزيد أحوال تونس اضطرابا وتقنع بوجوب تسليم مقاليد الأمر إلى دولة واحدة وهي فرنسا[5].

---

[1] تامر الحبيب: مصدر سابق، ص25- 26.

[2] حلمي إسماعيل محروس: مرجع سابق، ص246.

[3] جان غانياج: مرجع سابق، ص24.

[4] شوقي عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص122.

[5] تامر حبيب: مصدر سابق، ص28.

إستغلت فرنسا المعاهدة الفرنسية التونسية التّي أبرمت 1824 والتّي ضمت لفرنسا ضمان الحقوق لرعاياها إذا حصلت على إثرها في 1871 على مرسوم أصدره الباي بمنح المواطنين الفرنسيين بموجبه حق ابتياع الأرض في تونس[1].

ومع قدوم القنصل الفرنسي روستان إلى تونس في أواخر 1874 اشتد الضغط الفرنسي للحصول على المشاريع الاقتصادية[2].

تمثلت في إنشاء سكة حديدية بين تونس والجزائر وكذلك سكة حديد أخرى بين تونس وسوسة وإنشاء ميناء بتونس[3].

ثانيا- الأطماع الإنجليزية:

عرفت إنجلترا أهمية موقع تونس الإستراتيجي الّذي كان يتحكم في الحوض البحر المتوسط الشرقي والغربي، بالإضافة إلى الموانئ الطبيعية التّي يمكن تحويلها بسهولة إلى ترسانات، لذلك فإنّ الإنجليز كانت تعمل على ألا تقع تونس في يد دولة قوية، خاصّة فرنسا التّي كانت تنافسها في حركة الاستعمارية بشكل عام والبحر الأبيض المتوسط بشكل خاص وخاصّة بعد احتلالها الجزائر[4].

انتهجت إنجلترا سياستها التّي يسير قنصلها" ريتشارد وود" تنفيذها القائمة على المحافظة إبقائها لولاية تابعة للدولة العثمانية، حيث رفضت الحكومة البريطانية الاعتراف بالباي كحاكم مستقل[5].

---

[1] لوتسكي: مرجع سابق، ص206.

[2] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص11.

[3] علي البلهوان: تونس الثائرة، د ط، مؤسسة الهنداوي، د م، 2017، ص102.

[4] جلال يحي: مدخل إلى العالم العربي الحديث، ط1، دار المعارف، مصر، دت، ص268- 259.

[5] المرجع نفسه، ص259.

وفي 10 أكتوبر 1863 ربطت إنجلترا تونس بمعاهدة جاء في المادة الأولى منها "سيسمح لرعايا الإنجليز اعتبارا من الآن بحيازة أملاك غير منقولة أيًا كان نوعها في وصاية عرش تونس وامتلاكها"[1].

منذ 1871 عملت بريطانيا على أن لا تقع تونس تحت نفوذ فرنسا وإيطاليا وتمكن القنصل الإنجليزي أن يحصل على امتياز لشركة إنجليزية 1894 بمد خط السكك الحديدية من تونس إلى الحدود الجزائرية وأصبحت إنجلترا بعد 1876 محتكرة لسكك الحديدية في تونس[2].

ثالثا- الأطماع الإيطالية:

ترى إيطاليا أنّ تونس المنفذ الطبيعي لنشاط الإيطاليين والبعث للإمبراطورية الرومانية القديمة، حتّى ترى أنّ تتم الوحدة الإيطالية كانت أنظار قد اتجهت إلى تونس، وكانت الجالية الإيطالية بها تعتبر أكبر الجاليات الأجنبية، وحيث كانت اللّغة الإيطالية هي اللّغة الأجنبية الأولى، حتّى المستوطنون الإنجليز والمالطيين كانوا يستخدمونها [3]، وقد اجتمعت الأحزاب على تأييد تلك السياسة بدعوى تكاثف السكان وحاجة إلى التوسيع وبسط النفوذ[4].

إنّ إيطاليا لم تنظر بعين الرضا على الإصلاحات التّي قام بها الباي أو نحو حركته ففي 1864 إثر الثورة "علي بن غذاهم" شاركت الأساطيل الإيطالية في المناورات وعبرت عن رفضها للسياسة الإنجليزية التّي تدعي أنّ تونس جزء لا يتجزأ من أملاك الدولة العثمانية[5].

---

[1] لوتسكي: مرجع سابق، ص206.

[2] جلال يحي: مرجع سابق، ص359.

[3] شوقي عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص303.

[4] صلاح العقاد: مرجع سابق، ص173.

[5] جلال يحي: مرجع سابق، ص263.

استطاع القنصل عقد معاهدة في 1867 مع تونس التّي أعطت للإيطاليين الحق في امتلاك الأراضي والعقارات واستغلال المناجم وأدت بالتالي إلى زيادة عدد التجار ورجال الأعمال وعلى مستوطنين يعيشون تفي أملاكهم وأراضيهم[1].

كما تمكنت إحدى الشركات الإيطالية من شراء سكة حديد بمنطقة حلق الواد بتونس من شركة بريطانية، و جدد الصراع على المصالح الاقتصادية في تونس بين إيطاليا وفرنسا، غير أن إيطاليا حينئذٍ لم تكن على درجة كافية من القوة للدفاع بمفردها عن مصالحها في تونس[2].

وتبعا لذلك فإنّ تونس رغم كلّ المحاولات بعث روح جديدة في بناء تونس من خلال عهد الأمان 1875 الذي فتح تغلغل الأجنبي في البلاد ومما زاد في تأزم الوضع هي النفقات التي صرفت في سبيل التطور أوقعها في أزمة القروض الأجنبية كذلك السرقة الأموال من قبل رجال الدولة وتأمرها مع فرنسا هذا أعطى حافزا لدول الأوربية المنافسة على المشاريع الاقتصادية تخدم مصالحها.

---

[1] المرجع نفسه، ص264.

[2] حلمي إسماعيل محروس: مرجع سابق، ص246.

الفصل الثاني

فرض الحماية الفرنسية على تونس

(1881-1912م)

المبحث الأول: العوامل الفرنسية لتدخل في تونس

أولا- سياسيا

ثانيا- اقتصاديا

ثالثا- الإستراتيجية والدينية

المبحث الثاني: الحملة العسكرية والمعاهدة الحماية

أولا- التدخل العسكري

ثانيا- معاهدة باردو 1881م

ثالثا- معاهدة المرسى1883م

المبحث الثالث: ردود فعل المقاومات الشعبية و أحداث الزلاج والترامواي

أولا-المقاومات الشعبية التونسية

ثانيا- حادثة الزلاج 1911م

ثالثا- حادثة الترامواي 1912م

تمهيد:

إنّ تدهور الوضع التونسي جعلت فرنسا تنتهز الفرصة لوضع سيطرتها عليها، فجعلت من المشاكل الحدودية سببا في تبرير تدخلها تحت ضغط القوات العسكرية أجبرت الباي التونسي على توقيع معاهدة الحماية وانتقال الحكم المباشر، وبذلك استطاعت تسليط هيمنتها داخليا وخارجيا على البلاد،في ظل هذا كانت هناك مقاومات شعبية منتشرة في البلاد معلنة رفضها للوجود الفرنسي وأيضا من إنتهاكات الفرنسية التي أعقبت عنها أحداث الزلاج والترامواي .

المبحث الأول: العوامل الفرنسية لتدخل في تونس

أولا- سياسيا:

لقد انتهت الحرب السبعينية بزوال الإمبراطورية الفرنسية الثانية وهزيمة الجيش الفرنسي، الّذي كان من أقوى الجيوش البرية في أوربا على يد ألمانيا، التّي تعد في ذلك العهد دولة ناشئة من الدرجة الثالثة في القارة[1].

لكن منذ احتلال الجزائر سنة 1830 بدأت فرنسا توجه أنظارها إلى تونس عازمة على وضع يدها عليها وبسط نفوذها حيث لا تدع أي فرصة إلّا تنتهزها للتدخل في الشؤون الداخلية ووضع العراقيل في سبيل نهوضها[2].

إضافة إلى تبلور فكرة في كواليس "مؤتمر برلين"[*] المنعقد من 13 جوان إلى 13 جويلية 1878 لوضع حد لمسألة البلقان حيث شجعت كلّ من انكلترا وألمانيا فرنسا على بسط نفوذها في تونس [3]، حيث أنّ إنكلترا وافقت مقابل تغاضي فرنسا عن غزو جزيرة قبرص، في هذا الشأن قال "سالسبوري" وزير الخارجية بريطانيا لمسؤولي فرنسا: "خذوا تونس إذا أردتم، فإنّ بريطانيا لن تعارض في ذلك" [4].

---

[1] أمين شاكر وآخرون: شمال إفريقيا بين الماضي والحاضر والمستقبل،دط، دار المعارف، ، مصر،دت، ص106.

[2] تامر الحبيب: مصدر سابق، ص25.

[*] مؤتمر برلين: مؤتمر استعماري عقد في برلين لوضع سياسة تقاسم القارة الإفريقية بين الدول الأوربية الكبرى، وقد عقد هذا المؤتمر بعد سلسلة من المفاوضات برئاسة المستشار الألماني أوتوفون بسمارك حضرته دول أوربا العظمى (النمسا، هنغاريا، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، إيطاليا، روسيا)؛ ينظر: عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج1، د.ط المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص522.

[3] علي المحجوبي: مرجع سابق، ص35.

[4] حلمي إسماعيل محروس:مرجع سابق، ص247.

كما أيدت ألمانيا فرنسا في إحتلال تونس ليستغلها المطالبة "بالألزاس" و"اللورين" ولإبعاد النشاط العسكري الفرنسي عن الحدود الفرنسية الألمانية[1]، وقد أكد "بسمارك"[*] ذلك في 04 جانفي 1879 في حديث له مع سفير فرنسا ببرلين "الكونت دي سانت فاليي" " le conte de sait- vallier" ذكر فيه "إني اعتقد بأنّ الإجاصة التونسية قد نضجت وآن لكم أن تقطفوها"[2].

لم تعارض فرنسا إلّا إيطاليا لأنّها كانت ترغب في الاستحواذ على تونس لأنّها الأقرب من الناحية الجغرافية لتسويق مشروع "الحماية"[**]، حيث أنّ الرأي العام داخل شبه الجزيرة الإيطالية ارتفعت الأصوات تطالب بمنع فرنسا، في حين أنّها حاولت مع إنكلترا لمنع الفرنسيين من إتمام هذه الخطوة باتجاه تونس لكن إنكلترا لازمت عدم التدخل لوجود وعود سرية مع فرنسا[3].

وبذلك استطاعت فرنسا كسب تأييد الموقف الدولي لضم تونس[4] في المقابل سعت إلى تهيئة الرأي العام الفرنسي وكسب الأغلبية البرلمانية [5].

---

[1] محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب: تاريخ العرب الحديث، د ط، الأهلية للنشر، عمان، 1989، ص.80

[*] "بسمارك" سياسي بروسي تولى منصب المستشارية (1871-1890) من أهم إنجازاته تحقيق الحلف الداخلي وإقامة الإمبراطورية الألمانية، أمّا أمن الناحية السياسية الخارجية هو تأسيس مكانة الكبرى السياسة الأوربية بروسيا؛ ينظر: عبد الوهاب الكيالي: مرجع سابق، ص543.

[2] علي المحجوبي: مرجع سابق، ص35.

[**] الحماية: هي شكل من أشكال الاستعمار وهو النظام الّذي توضع الدولة بمقتضى معاهدة تحت كنف دولة أخرى بحمايتها من الاعتداء عليها ويجب أن يسنده وجود عسكري فعلي للدولة الحامية؛ ينظر: يحي محمد نبهان: معجم مصطلحات التاريخ، ط1، دار يافا، الأردن، 2008، ص124.

[3] عاطف عيد: قصّة وتاريخ الحضارة العربيّة بين الأمس واليوم تونس والجزائر، د.ط، بيروت، 1999، ص64- 65.

[4] محمد عبد الله، إبراهيم ياسين الخطيب: مرجع سابق، ص80.

[5] حمه الهمامي: المجتمع التونسي دراسة استقصائية اجتماعية، ط1، دار صادر للنشر، تونس، 1989، ص28.

عزم "جول فيري"(*) على التدخل في تونس كما تظافرت مساعي القنصل "روستان"(**) الوالي العام في الجزائر ورجال الأعمال منهم" أرلنجي" و"كمندر" ومنهم اليهود الفرنسيون للتأثير في الوسط البرلماني والحكومة الفرنسية[1] وإقناعهم أنّها مضطرة لحماية مستعمراتها الجزائرية[2].

ثانيا- اقتصادي:

كانت تونس تدعى في عهد الرومان صومعة الغلال التّي تمون روما فلا عجب أن تكون قبلة الطامعين ومحط الآمال، فالمحاصيل الزراعية التّي تنتجها الأراضي التونسية خليقة بأن تسيل لعاب الاستعمار الأوربي، الّذي كان يسعى وراء الأراضي البكر أينما وجدت طوال القرن التاسع عشر، وكانت أهم المحصولات الزراعية التونسية: القمح، الشعير والفول، البطاطس، التبغ، الكروم والزيتون وغيرها.

وتعد الثروة المعدنية من العوامل الرئيسية في الاقتصاد التونسي بما توفره المعادن المستخرجة من خدمات ضرورية لطرق المواصلات الحديدية وبما تستلزمه وإستخدام الأيدي العاملة، لذلك كانت دوافع فرنسا لتستغل خيرات البلاد[3].

كانت ترى أنّ تونس كميدان للتنفيس عن أزماتها الداخلية وموقفها الأوربي وغريزتها الاستعمارية وحصول على مستعمرات لتصريف الزائد عن حاجتها من السكان[4] أي البحث

(*) جول فيري: زعيم التيار الاستعماري ورئيس الحكومة الفرنسية (1881-1883) صاحب فكرة احتلال تونس وتأديب قبائل بني خميس؛ ينظر: خليفة شاطر: مرجع سابق، ص21؛ محمد عصفور سليمان: الحماية الفرنسية علي تونس عام 1881 والموقف العثماني والأوربي منها، مجلة ديالا، ع 56، كلية العلوم الإنسانية، العراق، 2012، ص05.

(**) روستان: ثيودور روستان، القنصل الفرنسي في تونس تمت من خلاله عقد معاهدة الحماية في 1881. ينظر: محمد سليمان عصفور، مرجع سابق، ص10.

(1) خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص20.

(2) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص85.

(3) أمين شاكر وآخرون: مرجع سابق، ص103.

(4) جلال يحي: مرجع سابق، 277.

عن الأسواق لتصدير البضائع المصنوعة التّي تغمر السوق الداخلية، ويقول جول فيري أمام مجلس النواب: "إنّ تأسيس مستعمرة هو بمثابة خلق الأسواق" [1].

حاجة أسطولها إلى قواعد بحرية يمكنها أن تجدها على السواحل التونسية تحتاج إلى الأسواق الخارجية ومناطق لإنتاج المواد الأولية والموارد الغذائية [2]، ضف إلى ذلك الضغوط التّي سلطها رجال الأعمال والمضاربون على الديون التونسية، فالشركات المالية هي التّي دفعت بفرنسا إلى تونس قصد رد جزء من أموالها، وأيضا بحاجة إلى الاستثمار في هذه الفترة من الركود الاقتصادي.

وقد بينت صحيفة "لي بيتي باريزيان" "le petit parisien" الصادرة يوم سبتمبر 1881 في مقال بعنوان "حقيقة غزو البلاد التونسية" [3] أنّ المسؤولية التدخل الفرنسي في تونس تعود أساسا إلى الشركات المالية وبخصوص مسألة الهنشير النفيضة ذلك أنّ شركة مرسيليا للقرض التّي اشترت في أفريل 1880 جميع عقارات رجل الدولة خير الدين الّذي هاجر إلى الحاضرة العثمانية [4].

ثالثا- الإستراتيجية :

إنّ موقع تونس الّذي بات من مطامع القوى الأوربية العظمى كون البلاد التونسية لا تبعد سوى 140 كلم عن صقلية التي تكون معها المضيق الفاصل بين البحر الأبيض المتوسط، وقد اكتسبت بفضل موقعها مكانة استراتيجية كبرى، الّذي صار احتلالها يشكل أهمية بالغة إذ يسمح بمراقبة طريق العبور غربي هذا البحر بل يسمح أيضا بمراقبة التجارة الشرق الأقصى[5].

---

[1] علي المحجوبي: مرجع سابق، ص37.

[2] جلال يحي: مرجع سابق، ص278.

[3] علي المحجوبي: مرجع سابق، ص37.

[4] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص18.

[5] علي المحجوبي: مرجع سابق، ص26.

كما كانت بريطانيا ترابط عند مدخلي هذا البحر في كلّ من جبل طارق وقناة السويس(*) لذلك اعتبرت فرنسا احتلال تونس هو صمام الأمان لأسطولها الحربي في حالة وقوع نزاع مسلح فيما بين بريطانيا وتقدير لعامل الاستراتيجي حرصت فرنسا على الاستثمار بتونس والسيطرة على مينائها الحربي الحصين ببنزرت(**)[1].

إنّ فرنسا تريد تدعيم سيطرتها لتأكيد سيطرتها على الجزائر وحماية حدودها[2].

أمّا من الناحية الدينية:

تعتبر فرنسا حامية المسيحية وابنة الكنيسة الكاثولوكية، فإنّ عقيدة الكثالكة ظلت راسمة في أعماق قلوب الفرنسيين وتكشف عنها تصريحات الزعماء ورجال الساسة كلّما وجدت مناسبة، تدل دلالة صريحة على ما ينطوي عليه قلوب الفرنسيين من عداوة صريحة للإسلام والمسلمين.

ويقول أحد الفرنسيين: "دعوني أيّها السادة أذكركم ما أصاب مليكنا القديس لويس التاسع منذ قرون على أيدي أولئك العرب فأحاول الثأر له..." حيث أنّ الفرنسيين يعترفون في الوثائق الرسمية بأن الفينيقيين والرومان والأتراك غزوا هذه البلاد واستوطنوها مئات السنين، ثمّ جلو عنها كما دخلوها، فلم يعتنق أهل البلاد دينهم ولا تكلموا لغتهم، ولا اندمجوا فيهم الأنساب والأصهار، ولا أخذوا عنهم حضارتهم ولا تقاليدهم وعاداتهم، كما فعلوا مع الفاتحين العرب، فتونس مثلها في ذلك سائر أقطار الشرق العربي [3].

(*) قناة السويس: صاحب فكرة إنشاء قناة السويس هو المهندس الفرنسي "فرديناندو دريلس"، وقد تولت إدارة قناة السويس شركة فرنسية ثمّ باعت مصر حصتها إلى بريطانيا فأصبحت القناة تدار بشراكة فرنسية بريطانية؛ ينظر: يحي نبهان: مرجع سابق، ص233.

(**) بنزرت: مدينة صغيرة بتونس لها ميناء على البحر الأبيض المتوسط، أقيمت بالقرب منها قاعدة عسكرية فرنسية أدى إلى أزمة سياسية كبرى بين تونس وفرنسا؛ ينظر: عبد الوهاب الكيالي: مرجع سابق، ص566.

[1] أمين شاكر وآخرون: مرجع سابق، ص104.

[2] جميل بيضون وآخرون: تاريخ العرب الحديث، دار الأمل، الأردن، 1991، ص111.

[3] أمين شاكر وآخرون: مرجع سابق، ص104_106.

المبحث الثاني: الحملة العسكرية والمعاهدة الحماية

أولا- التدخل العسكري:

تعتبر تونس أوّل تجربة لنظام الحماية في تاريخ الاستعمار الفرنسي[1]، حيث قررت الحكومة الفرنسية برئاسة "جول فيري" في مارس 1881 احتلال البلاد التونسية وتم إعداد وتخطيط متكامل بسرعة العسكرية والدبلوماسية واعتمد على أمرين:

أولا: احتلال شمال البلاد وفرض حماية على الباي.

ثانيا: السيطرة على كامل البلاد وإسناد تبرير الحملة العسكرية لتأمين الحدود الفرنسية بالجزائر من غارات القبائل شمال التونسي[2].

انتهزت فرنسا الحوادث الحدودية الجزائرية التونسية لتنفيذ مخططاتها[3] التّي وقعت في 30 و31 مارس 1881 بين جنود فرنسيين وبعض التونسيين من قبائل الخمير[*]، لذلك سعت للحصول على مصادقة البرلمان في 07 أفريل واعتماد على العمليات العسكرية التّي يقوم بها "جول فيري" أنّها مجرد تدخل لتأمين الحدود التونسية الجزائرية[4] حيث طالب بتخصيص اعتماد مالي للقيام بعملية عسكرية بحجة ردع القبائل على الحدود التونسية.

أمّا باي تونس عندما سمع بحادثة توغل القبائل والموقف الفرنسي من الحادث أمر بالتحقيق وطرح مقترحا لمعاقبة الجناة بإرسال قوات تونسية لمحاسبتهم، غير أنّ الحكومة الفرنسية رفضت ذلك وأعلمت الحكومة التونسية أنّها ستعمل على معاقبة المعتدين بنفسها[5].

---

(1) رأفت الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، ط1، دار النشر عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1997، ص141.

(2) خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص22.

(3) شوقي عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص306.

(*) الخمير: قبيلة تونسية تربط بين الحدود التونسية الجزائرية؛ ينظر: درمونة يونس: مرجع سابق، ص24.

(4) خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص23.

(5) محمد عصفور سليمان: مرجع سابق، ص05.

ولم ييأس الباي فعمل على إرسال برقيات والاحتجاجات إلى الدول الكبرى وكذلك طلب الإغاثة من السلطان العثماني فكان يقول: "لقد وضعت مصيري ومصير الولاية بأيدي الصدر الأعظم والسلطان، إنّنا نسترحم باسم الإنسانية المساعدة من جلالتكم"[1] غير أنّ فرنسا لم توجه إنذارا أو إعلان بالحرب على تونس[2].

دخلت القوات الفرنسية الحدود التونسية من الجزائر يوم 24 أفريل بقيادة لوجيرو (Logerot) والتّي تضم 35 ألف جندي تمركزت بعد يومين في الكاف وهي مدينة بعيدة عن الحدود القبائل المعنية بالتأديب ثمّ بدأت في احتلال المراكز الهامة في الشمال[3] وفي نفس الوقت قامت وحدة المشرق البحرية باحتلال طبرقة[*] ويوم 26 أفريل بعد أن قصفتها بالقنابل وفي 01 ماي استسلمت مدينة بنزرت بدون مقاومة حيث احتلت فرقتا موران Mourands وبريار[**] Breart اللتان كانتا متمركزتين قبل ذلك في طولون،[4] وفي يوم 08 ماي زحف جنرال بريار على مدينة تونس في الثاني عشر من نفس الشهر داخل في حامية الي قصر باردو بمعية القنصل روسطان بعد أن علم الباي رسميا بهذه المقابلة وما كان من الباي إلّا أن يخضع ويوقع على "معاهدة باردو"[***] التّي تكرس الهيمنة الفرنسية على البلاد التونسية[5].

---

[1] الشيباني بنبلغيث: مرجع سابق، ص214.

[2] حلمي إسماعيل محروس: مرجع سابق، ص249.

[3] الشيباني بنبلغيث: مرجع سابق، ص214.

[*] طبرقة تقع على شاطئ البحر بها مرسى كبير تدخله سفن الكبار تعتبر مركز تجاري. ينظر: إسماعيل العربي المدن المغربية، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984ص203.

[**] بريار جنرال فرنسي وقائد الحملة الفرنسية على تونس في أفريل 1881 وفرض المعاهدة الحماية على الباي التونسي في 12 ماي 1881.ينظر محمد سليمان عصفور: مرجع سابق، ص10.

[4] علي المحجوبي: مرجع سابق، ص44.

[***] معاهدة باردو: وهي المعاهدة التّي وقعها محمد الصادق باي تونس والجنرال بريار من طرف الحكومة الفرنسية؛ ينظر: خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص23.

[5] ahmed kassab : histoire de la tunisie l'epoque contemporaine, carthage, tunis, 1976, p11.

ثانيا- معاهدة باردو 1881م:

كما ذكرنا سابقا أنّه في شهر ماي سنة 1881 احتلت الجيوش الفرنسية تونس ودخلتها في ثلاث مناطق عن طريق البر والبحر واحتل الجنود الفرنسيون بقيادة بريار بنزرت[1] ووصلت في يوم 12 ماي إلى مشارف مدينة تونس وتقابل القنصل العام الفرنسي في تونس روستان مع القائد العام للحملة الزاحفة بريار وسلمه نسختين من المعاهدة، ثمّ قدمها للباي وأكد القنصل العام للباي أنّ القائد سيعمل بما فيه لإسعاد الباي وضمان حقوقه وامتيازات أسرته وسلامة أراضي تونس، لكن على أساس الاعتراف بالمصالح الفرنسية على بلاده[2]، وأعطى للباي مهلة لقبول المعاهدة أو الرفض، واجتمع الباي بمجلس الدولة التونسية لعرض الأمر عليه، وارتفعت أصوات المعارضة وطلبوا المقاومة والدعوة الشعب للجهاد، وهدد الفرنسيون بخلع الباي محمد الصادق من العرش وتنصيب أخيه الطيب الباي مكانه في حال رفض التوقيع على المعاهدة[3]، لكن تونس كانت محتلة بدون أية قوة تدافع عنها فظهر الباي بعد ساعتان وكان يحمل نسختا المعاهدة وموقع على معاهدة "قصر البارود"، ووضعت العلاقات الفرنسية التونسية على أسس جديدة أرضت فرنسا التّي قررت إحاطة الباي بكل مظاهر الاحترام وفي نفس الوقت جردته من سلطته الفعلية ورقت فرنسا قنصلها العام وعينته مقيما عاما في تونس وجعلته يتمتع بكل سلطة مقيمة في البلاد[4]، وتشمل هذه "معاهدة باردو" أو "قصر السعيد" على مقدمة وعشر بنود وتحمل توقيع باي تونس وقائد القوات الفرنسية[5].

---

[1] الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص25.

[2] جلال يحي: مرجع سابق، ص303.

[3] شوقي عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص308.

[4] جلال يحي: مرجع سابق، ص304.

[5] عاطف عيد: مرجع سابق، ص67.

وقد عالج البند الأوّل من المعاهدة جاء فيه أنّ معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع الاتفاقيات الأخرى بين الجمهورية الفرنسية وسمو الباي قد وقع تأكيدها وتحديدها[1]، فيما تناول البند الثاني الموافقة على احتلال القوات الفرنسية للمراكز التّي تراها صالحة لتوطيد الأمن على الحدود والسواحل على أن يزول الاحتلال عندما يتفق الطرفان على عدم بقاء ضرورة[2]، ويلزم البند الثالث الحكومة الجمهورية الفرنسية بتمديد المساعدة والتأييد المستمر إلى سمو الباي تونس ضد أي خطر يهدد شخصه أو عائلته المالكة أو يعرض سلامة قطره[3]، أمّا البند الرابع أن يتكفل ممثلو فرنسا الدبلوماسيون والقنصليون في البلاد الأجنبية برعاية مصالح تونس الخارجية[4]، في حين كان البند الخامس أن يمثل فرنسا لدى تونس وزير مقيم عام يسهر على تنفيذ شروط المعاهدة ويقوم هو بوصل الحكومة الفرنسية بالسلطات التونسية في جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك[5]، ترى أنّ الدولة التونسية الحق في عقد اتفاقيات دولية بعد الرجوع إلى فرنسا وإحاطتها علما وهذا كان في البند السادس[6]، وتحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسها بحق الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسية، من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة التّي جاء في البند السابع[7]، وذكر في البند الثامن التّي فرضت فرنسا غرامة حربية على القبائل التّي وصفت بأنّها عاصية على الحدود والسواحل وجعلت مسؤولية حياتها على حكومة الباي[8].

---

(1) تامر الحبيب: مصدر سابق، ص27.

(2) محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب: مرجع سابق، ص80.

(3) شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسيير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص67.

(4) شوقي عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص308.

(5) عاطف عيد: مرجع سابق، ص68.

(6) شارل أندري جوليان: مصدر سابق، ص67.

(7) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص191.

(8) شوقي عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص309.

ولأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر فإنّ دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربية في جدية ومرسى وقابس والمرسى والأخرى بالمملكة في البند التاسع[1]، أمّا البند العاشر تعرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للتصديق عليها وتسلم الوثيقة المصادق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس[2].

ثالثا- معاهدة المرسى 1883م وانتقال الحكم المباشر:

لم تكتفي فرنسا بتلك المكتسبات السياسية بل أرادت تبسيط سلطتها المطلقة على البلاد فأجبرت الباي الّذي فقد سلطته الفعلية لصالح المقيم العام الفرنسي "كامبون" على توقيع معاهدة جديدة عرفت باسم "معاهدة المرسى" وفيها تم فرض الحماية على تونس[3].

غير أنّ البرلمان الفرنسي سبق أنّه رفض مشروعا ممثلا لاتفاقية المرسى وذلك في 20 أكتوبر 1882 وقد جاء في هذا المشروع أنّ الحكومة الفرنسية أن تمارس في تونس الاختصاصات الإدارية والمالية التّي تراها ذات فائدة لها ولكن البرلمان الفرنسي رأى في هذا المشروع نوعا من الحكم المباشر في تونس وهو ما يتنافى مع حدود المعاهدة الأولى وهي بقاء السيادة التونسية تحت الوصاية بشرط أنا تحتفظ بكيانها ووحدتها[4].

أبرمت اتفاقية في 08 جوان 1883 المبرمة بالمرسى بين الطيب علي باي خلفا لصادق باي المتوفي في أكتوبر 1882 وبين المقيم العام "بول كامنون" تخول لفرنسا انتهاك سيادة الباي الداخلية[5].

---

(1) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص191.

(2) عاطف عيد: مرجع سابق، ص68.

(3) راغب السرحاني: مرجع سابق، ص22.

(4) يونس درمونة: مرجع سابق، ص26.

(5) أحمد القصاب: مرجع سابق، ص19.

وجاء في معاهدة المرسى:

- البند الأوّل: على أنّ الحضرة باي معظم أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها، تكفل بإجراءات الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التّي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في إدخالها[1] فهذه لما تستفرض أنّ هناك حماية فرنسية على تونس وهذا لم تنص عليه معاهدة الأولى[2].

- البند الثاني: تضمن فيها فرنسا قرضا يعقده الباي لتحويل أو الدفع الدين موحدة والبالغ 125 مليون فرنك والدين السائر الّذي لا يزيد عن 17,550,000 مليون فرنك ولكن على أساس اختيار فرنسا نفسها الوقت والشروط المناسبة لهذه العملية وتعهد الباي في نفس المادة بأن لا يعقد قرضا جديدا لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية [3].

- البند الثالث: يقطع سمو الباي مداخيل الإيالة:

1. المبالغ اللازمة لضمان مصلحة القرض الّذي كفلته فرنسا.
2. مبلغ مليون ريال 1,200,00 فرنك لمخصصات الملك على أن يخصص الفائض من المداخيل لنفقات إدارة الإيالة ولتسديد أعباء الحماية [4].

وعالجت المادة الرابعة من هذه الاتفاقية أن تتم حسبما تقتضيه الحال في المعاهدة 12 ماي 1881 ولا تغير التراتيب المتخذة سابقا لتسديد الغرامة الحربية [5].

---

[1] تامر حبيب: مصدر سابق، ص30.

[2] حسن محمد جوهر: الشعوب العالم تونس، ط1، دار المعارف، مصر، 1961، ص51.

[3] جلال يحي: مرجع سابق، ص313.

[4] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص21.

[5] المرجع نفسه، ص21.

– المادة الخامسة: تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم في أقرب وقت ممكن [1].

هكذا تجاوزت فرنسا حدود المعاهدتين اللتان فرضت حماية على تونس فرضا فعلا محل الدولة المحمية وحكمت البلاد حكما مباشرا وأصبح ممثلها بتونس الحاكم المستبد والأعلى للإدارة التونسية[2]، واصلت الضمانات في الموارد المالية التّي تريدها لتسديد الدين وخاصّة المصاريف الحماية، بما يثقل تكاليف استعمار البلاد على جباية أهلها[3]، كما عملت على إلغاء القضاء القنصلي حتّى لا تتصادم بمعارضة الدول الأجنبية[4]، كما قام بول كامبون منذ سمي مقيم بتونس أنّ الشرط الأساسي لتنظيم الحماية يكمن في إلغاء اللجنة المالية[5].

إذا كانت معاهدة الباردو قد ظهرت كأنّها تهدف تدعيم الوضع القائم في تونس والاعتراف بالمعاهدات المنعقدة بينها وبين الدول الأخرى، مع إعطاء فرنسا حق الاحتلال العسكري، والإشراف على علاقات تونس الخارجية، فإنّ "المعاهدة المرسى" قد أعطت لفرنسا من الإشراف على الديون والميزانية التونسية، وجعلت منها مسيطرة على مصالح الدول الأوربية الأخرى في تونس وأجبرت الباي على إدخال الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية التّي ترى فرنسا ضرورة تطبيقها في الولاية [6].

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص22.

[2] تامر الحبيب: مصدر سابق، ص30.

[3] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص23.

[4] جلال يحي: مرجع سابق، ص314.

[5] علي المحجوبي: مرجع سابق، ص14.

[6] جلال يحي: مرجع سابق، ص313.

المبحث الثالث: ردود المقاومات الشعبية وأحداث الزلاج والترامواي

أولا- المقاومات الشعبية التونسية:

1- المقاومة في الشمال:

أدى توقيع معاهدة باردو في 12 ماي 1882 إلى انتشار الثورة الشعبية في جميع أنحاء البلاد وحمل الشعب السلاح للدفاع عن الحرية والاستقلال[1].

كانت قبائل الخمير وسكان الجبال عموما في طليعة حركة المقاومة في شمال البلاد[2] التّي ما إن سمعت بوصول السفن الحربية الفرنسية إلى "ميناء طبرقة" هب المتطوعون من أولاد سعيد وأولاد عمر لمواجهة الأعداء الّذين لم يتمكن من الاستيلاء على المدينة إلّا بعد قصفها بالقنابل[3] التّي كانت قادمة من الجزائر قد اقتحمت الحدود التونسية في 24 أفريل 1881 ثمّ احتلت "الكاف" يوم 26 أفريل وطبرقة[4].

بقيت قبائل الخمير لقطع السبيل على القوات الفرنسية القادمة من الجزائر وهي التّي تصدت لكتيبة الجنرال فاشندون Vincondon في 26 أفريل 1881 واعترفت السلطات العسكرية الفرنسية بأنّ الأفراد هذه القبائل "استماتوا في الدفاع طوال الساعات العديدة ولم يوقفوا القتال إلّا بعد أن تكبدوا خسائر فادحة"[5].

كما اندلعت المقاومة متواصلة بمشاركة أولاد سالم الشيحاحية وعمدون حيث كان سهل بوسالم مسرحا لمعركة عنيفة يوم 30 أفريل 1881[6].

---

(1) محمد علي داهش: دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2004، ص45.

(2) على المحجوبي: مرجع سابق، ص46.

(3) التليلي العجيلي: الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881- 1939)، م2، منشورات كلية الآداب بمنوبة، 1992، ص125.

(4) خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص24.

(5) علي المحجوبي: مرجع سابق، ص46.

(6) التليلي العجيلي: مرجع سابق، ص125.

شهدت منطقة بما يسمى بن بشير التّي استشهد فيها الكثير من التونسيين حوالي 150 التّي أظهرت فيها التوافق المطلق لقوة التيار الفرنسي أمام شجاعة المقاتلين التونسيين[1].

تواصلت المعارك بالشمال التونسي خاصّة بعدما عززت فرنسا قواتها بجهة "بنزرت" مع القائد العام "بريار" واستمر الاحتلال في كلّ من جهة "ماطر" و"باجة" شهر ماي 1881 بعد ما رأت عدم تكافؤ القوة المسلحة لدى التونسيين[2]، وتميزت قبائل معقد وهذيل بمقاومة شديدة [3] حيث استولى أبناء "معقد" على سفينة حربية وغرقت في عرض الساحل التونسي بين رأس سرات وميناء "بنزرت" فقد هبوا وأسروا من فيها[4] وهذا ما أكدته السلطات العسكرية الفرنسية نفسها عندما أشارت إلى أنّ "قبيلة معقد كانت برمتها في حالة عصيان في 12 ماي وانتشر أفرادها في سهل ماطر حيث التحق بهم متطوعون من هذيل بحجارة ومشيخة العرب وجزء من سكان المدينة"[5].

لم تتمكن قوات الاحتلال من القضاء نهائيا على مقاومة هذه القبائل إلّا بداية شهر جوان، إذ استسلم أبناء "معقد" تم سجنهم في مدينتي "عنابة" وتونس، كما التزموا بدفع غرامة حربية قدرها 12000 فرنك وعمدت سلطات الاحتلال في نفس الوقت إلى نزع سلاح من الثوار هذيل وسكان ماطر.

اجتمع زعماء القبائل منهم علي بن خليفة[*] النفاتي والحاج علي بن مسعي وغيرهم في بذل جهود والعمل على بناء خطة مشتركة لتسير وفقها المقاومة ولتكوين مجلس قيادي

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص23.

[2] المرجع نفسه، ص24.

[3] علي المحجوبي: مرجع سابق، ص46.

[4] التليلي العجيلي: مرجع سابق، ص125.

[5] علي المحجوبي: مرجع سابق، ص47.

[*] علي بن خليفة (1807– 1884) من عرش نفات قائد المقاومة التونسية ضد الباي وأعوانه والحماية الفرنسية يعتبر القائد الفعلي لصفاقص ينظر: علي المحجوبي، مرجع سابق، ص48.

بعد أن برزت المقاومة بين قبائل "المثاليث" و"السواسي" و"أولاد سعيد" و"أولاد عون" لتوحيد وتنظيم مقاومتها واختارت "علي بن خليفة" قائدا لها لما يملكه من خبرة وشجاعة[1].

عرفت هذه الحركة انتشارا واسعا منذ شهر جوان 1881 وأصبح السكان في حالة الهيجان "فأصر الكثير من القياد إلى القرار إلى مدينة تونس هروبا من تعنيت وتهديدات رعاياهم، كما شددت الرعاية على البعض الآخر حتّى أصبحوا لا يتجاسرون على وضع حد لحالة الاضطراب التّي تعيشها القبائل، وكل ذلك خوفا من أن تؤول مواقفهم وينعتون بالخيانة" [2].

تعرض الجيش الفرنسي إلى خيبات في شمال شرقي في "الحمامات" وذلك بين 26 و29 أوت وفي حين أشعل المقاومون النار في محطة وادي الزرقاء في 30 سبتمبر وهجمت فرقة عسكرية فرنسية بتستور في أوائل شهر أكتوبر وتكبدت خسائر جسيمة[3].

أكدت المقاومة في الشمال تلاحم الشعبي ضد الوجود الفرنسي حيث نادى للثورة والجهاد "إنّ الصادق باي باع الوطن للرومي فاحملوا السلاح في وجهه ووجه أعوانه وطردوا الرومي من البلاد"[4] حيث قامت مقاومة بعرقلة القوات الفرنسية فرضت سيطرتها خلال ثلاثة أشهر الصيف من سنة 1881[5].

2- المقاومة الشعبية في الساحل والوسط:

شملت المقاومة كلّ من قبائل "جلاص" و"الهمامة" وسكان قرى الساحل الّذين هبّوا في غمرة الحماس لمقاومة الاحتلال، بعد أن انضم إليهم عدد كبير من الجنود النظاميين الّذين هربوا من جيش الباي للدفاع عن بلادهم[6] لكن كان هناك اختلاف مواقف في مدن

---

[1] علي المحجوبي، مرجع السابق، ص46.

[2] المرجع نفسه، ص46- 47.

[3] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص34.

[4] محمد المرزوقي :صراع مع الحماية، دط، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973، ص91.

[5] الشيباني بنبلغيث: مرجع سابق، ص219.

[6] علي المحجوبي: مرجع سابق، ص50.

الساحل وتفاوتت في الانضمام للثورة أو البقاء على الطاعة لحكومة الباي المستسلمة لذلك انقسمت من في الساحل المقاومة إلى ثلاث:

- الفئة الأولى: المدن التّي انضمت بالكامل للثورة وهي: جمال والمنزل وزاوته فنطش، حمام سوسة، القلعة الكبرى، قصر الساف، سيدي علوان.

- الفئة الثانية: المدن التّي لم تشارك في الثورة لكنّها لم تستطيع السيطرة على أبنائها من الجنود الّذين انضموا للثورة وعددها 19 بلدا.

- الفئة الثالثة: المدن التّي بقيت على ولائها الكامل وعددها 14 بلدا[1].

لقد امتدت أعمال القبائل بالوسط إلى الضواحي العاصمة وذلك أنّ أكثر من 500 فارسا من "جلاص" و200 جندي والمشاة التابعين لعلي بن خليفة قد وصلوا في 17 جويلية إلى مكان بعيد نحو عشرة كيلومترا عن العاصمة وشنوا هجمات على بعض الضيعات الفرنسية[2].

ساهمت التعبئة الشعبية التّي قام بها الثوار لمنع جيش الفرنسي من التقدم نحو الوسط والساحل، وفي 05 أوت 1881 حيث غادر الثوار من قبيلة "جلاص" ومن القيروان نحو الشمال وأغاروا بضواحي باردو على قطيع من الإبل يملكه "الباي محمد الصادق" الّذي اتهمه الثوار بالتواطؤ مع الاحتلال واستجاب المقاومون لنداء "الجامع بن مسعي" كما هبت جموع غفيرة من "جلاص" بقيادة علي بن عمارة[3] وكما إستجابة للنداء "الحاج حسين بن مسعي[*] من "الهمامة" و"أسواسي" و"رباح" و"الطرابلسية"، تعضدهم حامية القلعة الكبرى

---

[1] الشيباني بنبلغيث: مرجع سابق، ص221.

[2] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص35.

[3] علي بن عمارة (1881- 1840) من قبيلة جلاص قائد المقاومة بالوسط والساحل التونسي، اقترن اسمه بمعركتي المقرن و وادي لايا، توفي سنة 1881، ينظر: محمد المرزوقي، مرجع سابق، ص229.

[*] الحاج بن المسعي: من قبيلة جلاص، قاد المقاومة بالوسط والساحل التونسي من حماة القيروان؛ ينظر: محمد المرزوقي، مرجع سابق، ص131.

للجنود الهاربين من الجيش الباي للتصدي في جهة تونس للقوات الفرنسية ومنعها من التقدم إلى الداخل تمكن هؤلاء المقاومون من إدخال الرعب والاضطراب والضعف في صفوف العدو لمدة أربعة أيام متتالية في الفترة الفاصلة بين 26 و29 أوت 1881[1] والربط والتحرك "أولاد سعيد" بالإغارة على هنشير[*] النفيضة الّذي امتلكته "الشركة المرسيلية للقرض" فهاجموا أعوانها وحملوهم على الفرار إلى الحاضرة واستعد النّاس لمواجهة الغزاة فتهافتوا على شراء البارود والسلاح من المهددين الأوروبيين وخاصّة الإيطاليين والمالطيين وتعددت عمليات الهجوم على خطط مواصلات الغزاة وإغارة على مصالحهم وأتباعهم[2] فيما نصبت فرقة للنجدة بقيادة الجنرال "صبا تميه Saba Ttiemr" لتخليص المقدم "كوريار Correard"[3] المرابط في بئر حفيظ قرب "قرمبالية" الّذي حاصرته المقاومة التونسية حينها اعترفت السلطات الفرنسية بالمقاتلين التونسيين الّذين جابهوا العدو بكل بسالة خاصّة في معركة الأربعين التّي استشهد فيها "الساسي سويلم" وكان نتيجة هذه المعارك قامت المقاومة بعرقلة زحف القوات الفرنسية داخل البلاد ولو لفترة وجيزة وبل أجبرت كتيبة المقدم "كوريار" على الانسحاب إلى حمام الأنف ضاحية تونس العاصمة[4].

اشتدت المعارك الوسط ومن أبرز "معركة حيدرة" في 17 أكتوبر 1801 ومعركة الروحية في 23 أكتوبر 1881 كذلك اشتدت مقاومة مع قوات الاحتلال بجهة "زعوان" بين 11 و14 سبتمبر 1881، في حين أنّ السلطات الفرنسية حرصت على غزو "القيروان" المدينة

---

[1] علي المحجوبي: مرجع سابق، ص51.

[*] الهنشير النفطية: قطعة أرض فلاحية على الطريق بين الحاضر بسوسة على بعد كيلومتر من تونس السوم مساحتها حوالي مائة هكتار وتحصل عليها خير الدين كمكافأة من الباي سنة 1843 لكن بعد خروجه من الإيالة بسبب توتر بين الباي ووزرائه فعرض بيعها على التونسيين بتخفيض قدرة 100% أمن المبالغ الّذي عرضه الأجانب لكن لا أحد من التونسيين تقدم للعرض ممّا دفعه في النهاية لإمضاء عقد البيع مع شركة فرنسية؛ ينظر: نور الدين صحراوي: مرجع سابق، ص72.

[2] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص26.

[3] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص35.

[4] علي المحجوبي: مرجع سابق، ص51.

الثانية الكبرى للإيالة ومركزها الوحي قصد تهدئة الرأي العام بفرنسا ومجلس نوابها، فشرعت قوات الاحتلال في السيطرة على الطريق المؤدية إلى القيروان [1] حيث وضعوا خطة لاحتلالها بكل الطرق وكانت الخطة تقتضي بدخول المدينة من ثلاث جهات على النحو التالي:

- فرقة تحركت من "زغوان".
- فرقة جاءت من سوسة بعد تخليها على الثوار في القلعة.
- فرقة جاءت من الغرب تجمعت وحداتها في الجزائر [2].

لكن كانت هناك قوات المقاومة التّي قادها "الحاج حسن بن مسعي" على التصدي للغزاة في الطريق بين "زغوان" و"القيروان" فأصبحت المواجهة في الساحل ودارت معارك خاصّة حول القلعة الكبرى ثمّ الساحلين[3] في 20 سبتمبر 1884 حيث تم الاستعدادات للقوات الفرنسية لدخول القيروان يوم 26 أكتوبر 1881 وباحتلالها تمت بعد سلسلة من المعارك الكبرى في مواجهة المقاومة، وإذا كان سكان "القيروان" قد استسلموا فإنّ سكان "جلاص" وأولاد عيار والهمامة ثاروا مع بعض سكان القيروان ضد محمد المرابط المتواطئ مع قوات الاحتلال الّذي بث الرعب في نفوس السكان والمسؤول عن استسلام المدينة[4].

3- المقاومة في الجنوب التونسي:

3-1 صفاقس:

عاشت صفاقس خلال شهر جوان 1881 في جو من الاضطراب قام به عامة السكان بالاشتراك مع جمع من قبيلة "المثاليث" وكانت هناك الشائعات حول تدخل الدولة العثمانية لطرد فرنسا ممّا بعث فزعا افي الجاليات الأوربية ولجوء عائلة نائب القنصل

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص26.

[2] الشيباني بنبلغيث: مرجع سابق، ص222.

[3] ahmed kassab : op cit, p11-12.

[4] الشيباني بنبلغيث: مرجع السابق، ص224.

الفرنسي بصفاقس في 25 جوان إلى باخرة "البشير" التونسية[1] لطمئنة الجاليات الأوربية، أسس القائد "حسن الجلولي" مع بعض الأعيان حرس المدنيين لحمايتهم من غضب سكان وصيانة المدينة من الأعراب[2] كما أرسلت السلطات الفرنسية بتونس بباخرة "الشكال Le chacal" التّي أرست بصفاقس في 27 جوان 1881 لحماية الأوربيين ممّا زاد في هيجان السكان الّذين هاجموا في الثامن والعشرين بمعية جمع من المثاليث قنصلية ونزعوا من فوقها العلم كما ضربوا نائب القنصل ماتيي (Matte) وهم يصيحون "الموت للفرنسيين" وفي 29 جوان 1881 هاجم الثوار القائد "حسونة الجلولي" لتواطئه مع الفرنسيين[3].

كانت صفاقس إحدى مقاومات الصعبة بداية الاحتلال ويعود الفضل إلى قائد المدفعية "محمد الشريف" ممّا شجع العناصر الوطنية من المدنيين على الوقوف مع الجنود أمام الأسطول الفرنسي ومن أجل ذلك لجنة دفاع عن المدينة[4] تضم 40 عضوا من أهالي صفاقس و10 من المثالث تحت رئاسة محمد الشريف ضابط المدفعية لحامية صفاقس التّي انضمت إلى المقاومة مع قائدها "محمد معتوق" وبمساندة الشيخ محمد كمون بينما أقبل إلى صفاقس عدد كبير من الأعراب لتعزيز المقاومة.

وصل علي بن خليفة النفاتي إلى صفاقس في بداية شهر جويلية في عدد كبير من أبناء القبيلة، ومنها صار على اتصال دائم مع قبائل "المثاليث" و"السواسي" و"جلاص"، كما بعث برسل لساحل سوسة وقبائل أولاد سعيد و"رباح" و"طرابلسية" و"زغاران"، وبفضل دعم هذه القبائل أصبح بن خليفة القائد الفعلي واعترافهم بأنّه الرجل الوحيد القادر على حماية أملاكهم من عمليات السطو والنهب التّي يمكن أن يقوم بها البدو والمرابطون بصفاقس وضواحيها.

---

(1) علي المحجوبي: مرجع سابق، ص48.

(2) المرجع نفسه، ص47.

(3) المرجع نفسه، ص48.

(4) الشيباني بنبلغيث: مرجع سابق، ص219.

لم تستطيع المقاومة الصمود أمام هجمات الأسطول الفرنسي الزاحف الّذي بلغ أوجه يوم 14 جويلية حيث ضم 17 سفينة و6000 جندي نظرا للتفاوت التقني في الأسلحة بين الثوار التونسيين وقوات الاحتلال فسقطت صفاقس يوم 16 جويلية بعد قصف دام عدة أيام بالرغم من شجاعة وبسالة المقاومين[1]، واحتلت صفاقس بعد حصارها بحرا وبرا بعد أن دمرت وظلت المنطقة الجنوبية تقاوم بزعامة القائد الكبير "علي بن خليفة" حتى عام 1910[2].

3-2 المقاومة في قابس:

إلّا أنّ احتلال صفاقس لم يضع حدا للمقاومة فقد انسحب علي بن خليفة وأتباعه إلى مسافة تبعد خمسين كيلومترا عن مدينة واستقروا بوادي مدران[*] وبقوا على اتصال برجال "جلاص" الّذين كانوا يدافعون عن القيروان ورجال "الهمامة" الّذين يناوشون بقفصة[3].

كما توجه قادة "بني زيد" والحزم وكذلك "صالح شقيق علي بن خليفة" إلى قابس واستقروا بها للعزم على مواصلة المقاومة والدفاع عن سكانها [4].

كان سكان قابس يتوقعون قدوم الأسطول الفرنسي إلى بلدتهم وفعلا أرست في 21 جويلية 1881 باخرة حربية فرنسية بهذه المدينة وبعث قائد السفينة برسالة يطلب فيها الأهالي توضيح موقفهم اتجاه القوات الفرنسية لذلك اجتمع في دار الخليفة المنزل بحضور قاضي ومفتي هذه البلدة وكذلك جمع من أعيان "جارة" يتقدمهم وكيل جمعية الأحباس الحاج أحمد بن جراد الّذي دعا الجماعة باسم الواقعية الخضوع لقوات الاحتلال غير أنّ هذا

---

[1] علي المحجوبي: مرجع سابق، ص49.

[2] تامر الحبيب: مصدر سابق، ص27.

[*] وادي بودران: منطقة تبعد عن المدينة التونسية حوالي 30 كليومتر فيها أفضل المراعي الأغنام. ينظر: محمد المرزوقي، مرجع سابق، ص112.

[3] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص32.

[4] على المحجوبي: مرجع سابق، ص49.

الاقتراح قد قوبل بالسب والشتم والرفض من طرف جل الحاضرين إلى أن جاء خبر أثناء الاجتماع مفاده أنّ الجيش العثماني قد نزل بطرابلس وأنّه سيحل عن قريب بقابس[1].

ووصل الأسطول الفرنسي في 24 جويلية 1881 الّذي رحب به الأهالي جارة (وهم الشق الثاني من قابس والقريب من البحر) الّذي بدأ يقصف المنزل بالمدافع ولكن ذلك لم يمنع الثوار من أن يفرضوا على جارة والفرنسيين معركة بسوق جارة جعلت الفرنسيين يعودون إلى الشاطئ ليحتموا بسفنهم[2] وفي 26 جويلية أعادوا الكرة واحتلوا جارة، ومع ذلك صمد الثوار أكثر من أربعة أشهر واصلوا فيها هجماتهم على الفرنسيين الّذين تمركزا بالمدينة ولم يتمكنوا من السيطرة الفعلية على قابس وقراها في نهاية نوفمبر 1881[3].

أمّا قفصة اتفق أهلها من مدنيين وجنود على ضرورة المقاومة ووضعوا نظاما للشرطة وكان للجنود دور مهم وخاصّة الحنفية، وأشهر الضباط المشاركين الصائم عثمان والملازم محمد بن أحمد والشاوش إسماعيل بن محمد، وشارك أيضا القاضي والأعيان.

إلّا أنّهم لم يستطيعوا التغلب على ضابط البرج الّذي بقي مواليا للدولة، ولم يقدم له أية مساعدة رغم اتهامهم له بالتنصر والاتفاق مع الفرنسيين لدخول المدينة، بيد أنّ حشود القوات الفرنسية القادمة من الجزائر قللت من صلابة موقف القبائل والجنود في الدفاع عن المدينة لذلك لم تكن مشاركة المدينة مشاركة فعالة[4]، ولم يحد ذلك من عزيمة المقاومة التّي توصلت في بقية قرى الواحدة مكبدة العدو خسائر في العتاد والأرواح وصمد الثوار لمدة تزيد عن 03 أشهر، واصلوا فيها مناوشة سكان "جارة" الخاضعين للعدو وكذلك القوات الفرنسية التّي تمكنت من السيطرة الفعلية والتامة على هذه المنطقة إلّا في نهاية عام 1881[5].

---

(1) على المحجوبي: مرجع سابق، ص49-50.

(2) الشيباني بنبلغيث: مرجع سابق، ص220.

(3) ahmed kassab : op cit, p11-12.

(4) علي المحجوبي: مرجع سابق، ص50-51.

(5) تامر الحبيب: مصدر سابق، ص30.

هكذا أظهر الشعب التونسي إرادته في عدم قبول الحماية التّي فرضت عليه فرضا فقاومها بالسلاح ورفضا للمصير الّذي أرادته له فرنسا فأخذ يقاوم الحماية الفرنسية بالوسائل السياسية والثورات ينهزها للتخلص من نير الاستعمار الفرنسي [1].

ومن أسباب فشل المقاومات التونسية منها:

- عدم تكافؤ الطرفين في الإمكانيات القتالية وحاجة المقاومة إلى السلاح.
- تعدد القيادات وعدم وجود خطة موحدة للكفاح.
- تواطئ الباي وأعوانه إلى جانب المستعمر، وتقديم معلومات لمخابئ البلاد وطرقاتها[2].
- عدم القدرة على نصب الكمائن للقوات الفرنسية لخلو البلاد من الجبال والتضاريس التّي تحمي الثوار من المدافع الفرنسية.
- امتناع السلطان العثماني عن توجيه فرمان لقواته المرابطة في طرابلس الغرب بتقديم السلاح والذخيرة لثوار تونس[3].

ثانيا- حادثة الزلاج 1911:

الزلاج مقبرة إسلامية تقع في المدخل الجنوبي للعاصمة التونسية، وهذه المقبرة لها مكانة خاصّة عند التونسيين نظرا لاحتوائها على جبل التوبة المعروف بجبل "سيدي أبي الحسن" ومغارة أبي الحسن الشاذلي، الصوفي المشهور وصاحب الطريقة الشاذلية بالإضافة إلى قبور عدد كبير من العلماء ومشاهير الرجال.

كذلك أرض المقبرة وقف ولكن "جمعية الأوقاف" أوكلت أمر القيام بشؤونها إلى البلدية بحجة أنّها لا تتمتع بأي مركز يضمن لها دخلا ثابتا يكفي للقيام بشؤونها [4].

---

[1] تامر الحبيب: مصدر سابق، ص30.

[2] محمد علي داهش: مرجع سابق، ص45.

[3] محمود علي عامر: تاريخ المغرب العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2006، ص130.

[4] الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص45.

1-أسباب وقوع الحادثة:

تعود إنتفاضة الزلاج إلى سبب ديني تسجيل المقبرة الزلاج التّي تعتبر مكان مقدس وكذلك ضريح للطريقة الشاذلية التّي تحظى بالأنصار في العاصمة [1].

رغبة الجماهير الشعبية في التحرر من حكم المستعمر الدخيل فكانت الإنتفاضة حلقة من حلقات النضال الشعبي للتعبير عن سخطه على الحكم الأجنبي للبلاد [2].

التناقضات الناجمة عن جراء تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي التّي احتدت قبل الحرب العالمية الأولى خاصّة بعد سياسة نزع الأراضي الأهلي من أصحابها وإقصائهم من المناصب السياسية والإدارية[3]، ليس هذا فقط بل هي عملية مدبرة من أعضاء حركة الشباب التونسي في مقدمتهم شيخ المدينة "عبد الجليل الزواش" في ظل غياب المقيم العام قابريال آلا تبيت Gabrel Alapetile[4].

الحرب الإيطالية على ولاية طرابلس وضمها إليها قبل أحداث الزلاج التّي تضامن مع عدد كبير من التونسيين والتحقوا بصفوف المقاتلين بطرابلس، واعتبر التونسيون أنّ هذه الحرب هي تآمر على حرية الشعب العربي في ليبيا فأصبح التونسيون ينظرون إلى الفرنسيين على أنّهم شركاء للإيطاليين في الجريمة[5].

حرب المغرب حيث قام الفرنسيون باحتلال مدن عربية بالمغرب منها مدينة فاس الأثرية الشهيرة، تمهيدا لفرض الحماية على القطر المغربي الشقيق والتجنيد الإجباري للتونسيين وإرغامهم على القتال في صفوف الجيش الفرنسي ضد إخوانهم في المغرب[6].

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابقا، ص77.

[2] الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص47.

[3] علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، م 2، دار سراس، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986، ص35- 36.

[4] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص77.

[5] علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، مرجع سابق، ص35.

[6] الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص47.

2- مجريات حادثة الزلاج:

اتخاذ البلدية من اقتطاع بعض المواطنين للحجارة من جبل التوبة ذريعة لتقديم طلب للمحكمة العقارية في 26 سبتمبر 1911 لتسجيل المقبرة، وعينت يوم 07 نوفمبر 1911 تاريخا للقيام بعملية المسح والتسجيل[1] ممّا أثار غضب المواطنين وكان حيلولة دون وقوع عملية التسجيل في صبيحة ذلك يوم تجمع الأهالي وجدوا باب المقبرة مغلقا يحرسه جمع غفير من رجال الشرطة، الّذين سرعان ما رشقوا بالحجارة لما رفضوا السماح للأهالي بدخول المقبرة للتأكد من أنّ عملية وضع علامات التسجيل لم تحصل، فكانت المجابهة مع رجال الشرطة الفرنسية ثمّ مع الجيش.

كما انتقلت إلى نهج سيدي البشير المجاور حيث انتشر خبر مقتل طفل تونسي على يد أحد الإيطاليين فقام المتظاهرون بمطاردة الإيطاليين وهلك بعضهم، كما حصلت مجابهات في مساء ذلك اليوم في عدة أحياء من العاصمة ولم تتوقف إلّا بعد إعلان حالة الحصار[2].

3- نتائج حادثة الزلاج:

- آلت هذه الانتفاضة إلى سقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى في صفوف المنتفضين وكذلك 10 قتلى من الأوروبيين وأغلبهم يحملون الجنسية الإيطالية[3].

- إعلان حالة الحصار بمدينة تونس ودائرة مراقبتها المدينة بالأمر صدر في 13 نوفمبر 1911 بإمضاء الباي ينص على السلطة العسكرية في تفتيش كلّ السكان المشبوه فيهم مهما كانت جنسيتهم[4].

---

[1] الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص45.

[2] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص77.

[3] المرجع نفسه، ص79.

[4] علي المحجوبي: مرجع سابق، ص35.

-كما صدر الحكم بالإعدام في حق سبعة من المتهمين، أمّا الباقون فقد تراوحت الأحكام في حقهم بين الأشغال الشاقة المؤبدة والبراءة، ففي يوم 26 أكتوبر 1911 تم تنفيذ حكم الإعدام بالمقصلة في ساحة باب سعدون في الشهيدين" الشاذلي القطاري" و"المنوبي الجرجار" بعد أن رفضت السلطات طالبة بالعفو عليهما، وأرسل المتهمين المستعمرة الفرنسية بأمريكا حيث قضوا أحكاما بالأشغال الشاقة المؤبدة أو لمدة معينة[1].

ثالثا- حادثة مقاطعة الترامواي1912:

انطلقت أحداث الترامواي في 08 فيفري 1912 التّي تسبب فيه سائق الإيطالي ونتج عليه مقتل طفل تونسي[2].

ولكن أبرز هذه الأحداث حادثة مقاطعة الشعب التزام الكهربائي وكان حقد الشعب على شركة التزام كبيرا بسبب سلوكها العنصري البغيض، فقد كانت لا تستخدم إلّا الأجانب وحتّى القلة من التونسيين الّذين تستخدمهم كانوا يلاقون سوء المعاملة[3] حيث كانت تستعمل سياسة التمييز على حساب العملة التونسية (انعدام فرص الترقية بالنسبة لهم)[4].

ضف إلى ذلك استثارة التونسيين التّي عمد الإيطاليون إليها إبان حرب طرابلس وإيذائهم بالكلمات الجارحة والعبارات المشينة التي تحد شعورهم القوي وسخرية من إخوانهم المجاهدين في ليبيا الشقيقة والتونسيين المشتركين معهم في الحرب[5].

من خلال هذا بدأت تلقائيا عملية مقاطعة تحركها "لجنة سرية" تدعو السكان إلى الإحجام عن ركوب الترامواي بداية من 09 فيفري 1912[6].

---

[1] الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص48- 49.

[2] علي المحجوبي: مرجع سابق، ص36.

[3] الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص49.

[4] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص78.

[5] الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص50.

[6] خليفة الشاطر: مرجع سابق، ص79.

أصبحت شركة الترامواي مهددة بالإفلاس ما دفع بالسلطات الاستعمارية إلى التدخل لوضع حد للأزمة بالإرهاب والتهديد(1).

تعد هذه الأسباب تم تأسيس لجنة مقاطعة برئاسة "علي باش حانبة" قصد الإشراف على هذه الحركة والوساطة بين شركة الترامواي وأهالي مدينة تونس، وقد حددت هذه اللجنة جملة من المطالب تتمثل في:

- التزام شركة الترامواي توظيف الفرنسيين والتونسيين والاقتصار على نسبة من الأجانب يقع تحديدها.
- المساواة في الأجور والمنح والترقية بين جميع موظفي الشركة دون أي تمييز.
- تنظيم مصلحة للمراقبة السرعة بالأحياء العربية(2).
- استعمال العربيّة إلى جانب الفرنسية في كتابة العناوين إلى حيطان والإرشادات.
- إلزام عمال الشركة باحترام الركاب من التونسيين.
- طرد كلّ من يتسبب في قتل أي إنسان من سائقي الشركة، وقد رفضت الشركة مطالب التونسيين(3).

وعلى الجانب الآخر أصروا على التنظيم المظاهرات الاحتجاجية على تصرفات حكومة الحماية في هذه المسائل وعلى موقفها من الحرب في الولاية طرابلس كما حاول كما نظموا مسيرة بشوارع المدينة يوم 08 مارس 1912 للمطالبة بإطلاق سراح الموقفين بمناسبة أحداث الزلاج، تم إفشالها بسد الطريق أمام الجماهير(4).

---

(1) الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص50.
(2) علي المحجوبي: مرجع سابق، ص37.
(3) الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص50.
(4) خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص81.

ونظرا لمخاوف السلطات الفرنسية التّي تخشى أن تؤول مقاطعة الترامواي واضطراب عمال "الترام" التونسيين إلى عملية تمرد ضد نظام الحماية[1]، ومن أجل ذلك قرر المقيم العام في 13 مارس 1912 بإيقاف سبعة عناصر ونفي أربعة منهم وهم: علي باشة حانبة، وعبد العزيز الثعالبي، ومحمد النعمان، وحسن القلاتي.

كما وقع تعطيل جريدة "Le Tunisien" ولكن المقاطعة تواصلت عدة أسابيع، إذ حاولت فرنسا تهدئة الأوضاع فاتخذت جملة من الإجراءات لتحسين وضع الأهالي وامتصاص غضبهما، من بينها إلغاء ضريبة المجبى وتقديم جملة من التراضيات لصالح العملة التونسية بشركة الترامواي، ضف إلى ذلك أنّها قررت بعد أشهر قليلة من ضرب القيادة الحركة العفو عن القياديين المسجونين الثلاثة والسماح للمنفيين الأربعة بالعودة من الخارج، تم ذلك بالنسبة للجميع باستثناء علي باش حانبة الّذي رفض العودة وبقي يقيم في إسطنبول[2].

بذلك تقهقرت حركة الشباب التونسي في وقت بدأت ترابط فيه الصلة مع القوى الشعبية، ممّا جعل الحركة الوطنية تتخلى غداة الحرب العالمية الأولى عن انبعاثها بعد فترة من الركود على هذه السياسة [3].

وبالتالي كانت هذه الأحداث على قوستها سببا في التحام التونسيين وتكتل العمال والفلاحين، وكان شعورهم العام بالاضطهاد والظلم المسلط على رؤوسهم من طرف الاستعماريين مبعثا للتضامن والثورة حين تواتيهم الفرصة [4].

إستطاعت فرنسا في تونس تحقيق هدفها الإستعماري من خلال إخضاع الباي والبلاد تحت سياستها ،في حين أظهرت المقاومة وحدتها وشموليتها تحت قيادة علي بن خليفة النفاتي وبعض الثوار التونسيين لكنها لم تدم طويلا ذلك لعدم التوازن في المجال التسليح

---

[1] علي المحجوبي: مرجع سابق، ص38.

[2] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص81.

[3] علي المحجوبي: مرجع سابق، ص39.

[4] الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص52.

بينها وبين القوات الفرنسية، في حين كشفت الأحداث الزلاج والترامواي عن التلاحم الشعب والبعد المغاربي للوقوف في وجه المستعمر الأوروبي من خلال تضامنه مع ليبيا والمغرب.

الفصل الثالث

السياسة الفرنسية في تونس

(1881-1920م)

المبحث الأول: إلغاء القيود الدولية

أولا- إلغاء اللجنة الدولية

ثانيا-إلغاء المحاكم القنصلية

المبحث الثاني: الإحداث الإداري الفرنسي في تونس.

أولا- الأجهزة المركزية للحماية:

ثانيا- الإدارة الإقليمية

ثالثا- المؤسسات النيابية في تونس

المبحث الثالث: السيطرة الاقتصادية الفرنسية

أولا- الهيمنة على الصناعة

ثانيا- الزراعة

ثالثا- التجارة الخارجية.

تمهيد:

سنعرض في هذا الفصل أهم السياسات الفرنسية التي عملت على تنفيذها داخل تونس من خلال إلغاء القيود الدولية وذلك لإبعاد تونس من التبعية للدول الأوروبية، لضمن سيطرتها الكاملة، سعت ذلك إلى تجديد الهياكل الإدارية ذلك بخلق مناصب تخدم مصالحها ومشروعها الاستعماري، بالإضافة إلى سعيها في الهيمنة على الجانب الاقتصادي من خلال إصدار المراسيم للضغط أكثر والاستحواذ على الممتلكات.

المبحث الأول: إلغاء القيود الدولية

أولا- إلغاء اللجنة المالية:

كانت فرنسا تبذل جهودها على إلغاء اللجنة المالية الدولية وذلك لتركيز الحماية الفرنسية بتونس، حيث تدير مباشرة المداخيل المخصصة لتسديد الديون وتراقب الاعتمادات الخاصّة بالدولة، وحتّى أنّ الباي لا يعقد أي بامتياز دون موافقتها.

سعت الى تصفية الديون التونسية وإرجاع القروض للدائنين[1]، لذلك تعهدت فرنسا بموجب معاهدة باردو المبرمة مع بالباي التّي تنص على "تنظيم مالي للإيالة الّذي يكفل القيام بمصالح الدين العمومي وضمان حقوق الدائنين" وكذا اتفاقية المرسى على ما توليه فرنسا من أهمية للمسائل المالية هذا أما نصت عليهم في بنودها الثاني والثاني بالتي تم ذكرها سابقا.

تحملت سلطة الحماية تنظيم المالية التونسية والإشراف عليها وحرص على ذلك فحاول بول كامبون الحصول بسرعة على إلغاء اللجنة المالية الدولية التّي تم حلها في 02 أكتوبر 1884 وحلت محلها مؤسسة فرنسية ألا وهي "الإدارة العامة المالية" التّي أحدثت بمقتضى الأمر المؤرخ في 04 فيفري 1882، ولكنها لم تشرع في عملها إلّا في 13 أكتوبر 1884.

ويشرف على تلك المؤسسة مفتش فرنسي للمالية معين بمرسوم بصفته مدير عام للمالية ومكلف بالاضطلاع بمهام وزير الباي للمالية ومعه مدير عام مساعد، بحيث تجمع "الإدارة المال" في يديها، منذ إحداثها كافة المصالح المالية القائمة بما في ذلك المصالح المشرفة على نقابة الدائنين [2].

---

[1] علي المحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، مرجع سابق، ص98.

[2] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص445- 446.

ثانيا- إلغاء المحاكم القنصلية:

عملت فرنسا على إلغاء المحاكم القنصلية التي كانت موجودة قبل الحماية فبدأت بإلغاء محكمتها القنصلية وعوضتها في 28 مارس 1883م بالمحاكم الفرنسية[1]، حيث عملت على كسب الجاليات الأوروبية إلى جانبها للضغط بواسطتها على حكومتي بريطانيا وإيطاليا حتى تتخلى على محاكمها القنصلية، حيث وظفت لافيجري رئيس الأسقف في الجزائر في كسب الأوروبيين لخلق الظروف الملائمة لإلغاء المحاكم، لذلك عمل لافيجري منذ قدومه من الجزائر للتأثير في الجاليات الأوروبية وكسب ثقتهم[2]، حيث قبلت بريطانيا بإلغاء محكمتها ابتداء من جانفي 1884م، ثم تبعتها القوى الأوروبية الأخرى وخصوصا إيطاليا التي أعلنت عن إغلاق محكمتها بتونس في أوت 1884م، وبذلك بفرنسا توطيد نفوذها السياسي بالبلاد التونسية.

بذلك أنشأت محكمة ابتدائية فرنسية بتونس العاصمة و10 محاكم صلح التي تشمل اختصاصات الأحوال الشخصية والمواد المدنية، والتجارية، والجزائية، ترجع المحاكم الفرنسية بالنظر مباشرة بوزارة العدل الفرنسية، أما القضاء التونسي لا ينظر إليه إلا في القضايا التي تهم التونسيين بذلك أصبح القضاء الفرنسي مرجع العدلي الأساسي بالبلاد.

أصبح لتونس خمسة أصناف من المؤسسات العدلية، أولها فرنسي وثانيها مشترك تمثله المحكمة العقارية أما باقيها فيشمل المحاكم الشرعية الإسلامية والمحاكم النظامية التونسية والمحاكم الأحبار اليهودية، وكان القضاء الشرعي ينظر في كل النزاعات الأحوال الشخصية تنطبق في القضايا الجزائية والإدارية أما النزاعات التجارية فكانت محل نظر المحاكم العرفية، ثم جاء قانون في جويلية 1885م لينظم عملية التسجيل العقاري وجعل النظر في العقارات المسجلة من اختصاص المحاكم الفرنسية أو المشتركة بحيث أصبح

---

[1] تامر الحبيب: مصدر سابق، ص71.

[2] علي المحجوبي: مرجع سابق، ص97.

النظر للمحاكم الشرعية قصورا على الحقوق العينة والعقارات الغير المسجلة والشؤون الأوقاف.[1]

كما يلاحظ أن التدخل الفرنسي في تونس شمل حتى الشؤون القضائية فزيادة على كون مدير العدل ومدير الشؤون العدلية فرنسيين فالذي يتولى القيام بالمهمة نيابة عن الحق العام في جميع المحاكم التونسية هو فرنسي وله وكيل تونسي يباشر الأعمال نيابة عنه وقد وضع هذا النظام بمقتضى أمر صدر في 10 جويلية 1906م.[2]

[1] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص41.

[2] تامر الحبيب: مصدر سابق، ص74.

المبحث الثاني: الإحداث الإداري الفرنسي في تونس

أولا- الأجهزة المركزية للحماية:

1- المقيم العام الفرنسي:

تعهدت فرنسا بمقتضى معاهدة 12 ماي 1881 أن تساعد العاهل التونسي وعائلته وأن تمد له يد المساعدة ضد أي خطر يمكن أن يهدده، ولكن المقيم الفرنسي هو الّذي ينصب الباي على العرش باسم الدولة الحامية، وقد طبق تعهد بول كامبون الّذي حضر في 29 أكتوبر 1882 حفل تنصيب علي باي على العرش بقصر السعيد.

ويتولى متصرف فرنسي يدعى "رئيس الدائرة السنية" إدارة أملاك الباي الخاصّة المنقولة والعقارية وهو الّذي يراقب مصاريفه، ويتقاضى كافة أفراد العائلة المالكة منذ الولادة جراية موضعة على الميزانية التونسية ولقد كان المرسوم في 11 جوان 1902 الّذي ينص على "أنّ كلّ اتفاق أو كلّ التزام مهما كان نوعه من شأنه أن يلزم شخص أو أملاك فرد من أفراد عائلة الباي لا يكون صالحا إزاء الغير ولا يمكن معارضته بها، ولو أنّه هو الّذي أمر بذلك وأمضاه، إلّا إذا أثر عليه رئيس الدائرة السنية بموافقة الباي" [1].

وتظهر سياسة فرنسا منذ عملت على إلغاء الدستور وصلت المجلس التشريعي وجعلت السلطة التشريعية بيد الباي بعد ما كان من حق المجلس، فجعلت مراسيم الملكية لا تكون نافذة إلّا بعد إمضائها من المقيم العام الفرنسي [2].

عمدت فرنسا إلى السلطة التشريعية فاستولت عليها وأصدرت مرسوم من رئيس الجمهورية الفرنسي في 10 نوفمبر 1884 حدد فيه اختصاصات المقيم الفرنسي، فأصبحت بذلك جميع المراسيم التّي يصدرها باي تونس لا مفعول لها إلّا بإمضاء المقيم العام، هكذا تم

---

[1] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص377- 378.

[2] تامر الحبيب: مصدر سابق، ص31.

استغلال السلطة التشريعية في تونس لتنفيذ برامج استعمارية تركز فكرة الحكم المطلق والسلطة التشريعية في يد الباي[1].

يمارس المقيم العام جميع صلاحيات السيادة التي حولتها المعاهدات بين الباي وفرنسا بصفته ممثل الحكومة الفرنسية و الباي للشؤون الخارجية في نفس الوقت فهو الذي يسير كافة علاقات الإيالة الخارجية، وبصفته رئيس الجالية الفرنسية يحق له اتخاذ التدابير التنظيمية التي تهتم الجالية بواسطة، إصدار القرارات ولعل أهم ما صدر في المرسوم أول ماي 1912 الذي أوكل للمقيم العام الفرنسي بتونس أو نائبه حق إصدار القرارات التي تتعلق بتحجير الإقامة على كل شخص صدرت ضده الأحكام العدلية بالإيالة التونسية.

كان للمقيم العام ثلاث حقوق متميزة:

- حق مراقبة إدارة الدولة المحمية وإبداء رأيه حول جميع الإصلاحات ملزمة إدخالها.
- حق الاعتراض على الأعمال الباي التي تتنافى مع الالتزامات الدولية، فإن أي إظهار لسلطة الدولة المحمية لا يعتبر شرعيا للدولة حامية إلا بموافقته.

وفي حين واجه المقيم العام اعتراض على سلطة في أول الأمر القائد الأعلى للقوات الفرنسية بالبلاد التونسية، وقد نتج عن ذلك النزاع بين بولانجي وكامبون وبين لوكلار ودوفيي، وكانت تتعالى المعارضة ونذكر على سبيل المثال حين ثار الفرنسيين على المقيم العام "ميني "الذي بقى في تونس من سنة 1894 إلى سنة 1900 قد أثار غصب الأوروبيين الذين اتهموه بموالاة العرب لأنه ساهم في تأسيس الجمعية الخلدونية 1896 رغبة منه الاطلاع على الإسلام ومساهمة في النهضة الإسلامية عن طريق العلوم العصرية[2].

---

[1] يونس درمونة: مرجع سابق، ص51.

[2] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص282- 380.

2- الكاتب العام للحكومة التونسية:

يعتبر جهاز لمراقبة الأعمال الإدارة التونسية، وقد ضبطت صلاحيات الكاتب العام للحكومة التونسية بمقتضى المرسوم يوم 04 فيفري 1883 المتمم لقرار في 24 أكتوبر 1884، فهو رئيس أعوان الإدارة المركزية وهو الّذي يراقب مراسلات الوزير الأكبر ويعرض القوانين والأوامر ويسهر على إصدارها ويحفظ وثائق الدولة[1]، كما يقوم بالإشراف على هيئة الموظفين وعلى المصروفات العامة للإدارة، وهو الّذي يعد البرنامج الاقتصادي ويسهر على تنفيذه.

ولا يمكن للوزراء التونسيين الاتصال بالوزير الأكبر إلّا عن طريق الكاتب العام، كما أنّ المراسلات بقية الوزراء لا تكون رسمية إلّا بعد إمضاء المستشارين الفرنسيين عليها[2]، غير أنّ تضخم مصالح الكتاب العام للحكومة التونسية قد أملى على المقيم العام "آلابو تيت" في سنة 1910 تقسيمها إلى إدارتين وهما:

1- أمانة الشؤون الإدارية.

2- أمانة العدل ويشرف عليها موظفان فرنسيان، في المرسوم 5 جوان 1919 ألغي الأمانة العامة للعدل وألحق مصالحها بالكتابة العامة للحكومة التونسية.

وتم فصل جميع المصالح العدلية التونسية من الكتابة العامة للحكومة التونسية وجمعها تحت سلطة وزير العدل، كما أحدثت ضمن الكتاب العامة إدارة للداخلية تشتمل على المصالح المهتمة بشؤون الأمن والبلديات وتفقدية عامة للمصالح الإدارة تتولى مراقبة مصالح التابعة لكتابة العامة[3].

---

(1) أحمد القصاب: مرجع سابق، ص284.

(2) تامر الحبيب: مصدر سابق، ص38.

(3) أحمد القصاب: مرجع سابق، ص382.

ثانيا- الإدارة الإقليمية:

في سنة 1881 كانت البلاد التونسية مقسمة إلى حوالي 80 دائرة إدارية، على رأس كلّ دائرة قائد (العامل) وهو ممثل السلطة المركزية بدائرته، يساعده عدد من مشايخ وتشمل المشيخات عادة المساحات التّي تحتلها فروع القبائل للجات التّي يقطنها سكان مستقرون نهائيا، أمّا بالنسبة للعمال فإنّ الباي هو الّذي يختارهم بحيث يستمدون نفوذهم من السلطة المركزية، وكان دورهم الأساسي في حفظ الأمن واستخلاص الضرائب، أضف إلى ذلك وجود الخلفاوات الّذين لم يكتسي وجودهم الصبغة الرسمية إلّا بعد صدور قرار في 28 فيفري 1889 فهم أعوان العامل يعرضونه إذا غاب يعوضه الخليفة.

لكن منذ 1912 أحدث إطار وسط بين العامل والخليفة وهو الكاهية، ويتولى الكاهية أو الخليفة من مرتبة استثنائية مهام العامل في دائرة فرعية من دائرة العامل، ومن الاختصاصات العمال في المدن التّي ليس لها محاكم تونسية، بالاختصاصات المدنية (الأحوال الشّخصية أو المتعلقة بالمنقولات) وذلك بالنسبة للقضايا التّي تهم التونسيين فحسب والتّي تتجاوز قيمتها 500 فرنكا وبالنسبة للقضايا الجزائية أو الجانح التّي تستوجب السجن مدة تفوق 15 يوما أو غرامة تفوق 15 فرنكا.

إنّ العامل هو الّذي يسلم استدعاءات المحاكم إلى المتقاضين التونسيين، كما أنّه يتمتع بسلطة قاضي التحقيق في حالات التلبس في حالة انعدام العدلية أو وكيل الحكومة، كما الاختصاصات المالية للعامل حيث يعمل على تجميع الضرائب التّي يدفعها الرعايا التونسيون وهو المؤهل للنظر في جميع القضايا المالية التّي تهم الرعايا التونسيين بدائرته[1].

إلى جانب هذا هناك المراقبون المدنيون الّذين أحدثتهم فرنسا داخل المملكة التونسية بمرسوم كان يوم 14 أكتوبر سنة 1884 أحدث المراقبون المدنيين التابعين مباشرة للمقيم العام الفرنسي ومهمتهم في الظاهر الإشراف على العمال ويقصد بذلك المديرين والمحافظين

[1] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص294- 401.

التونسيين والإدارات العامة، كما نصت في معاهدة المرسى في المادة الثانية بأنّ هيئة المراقبين يقع تعيينهم من طرف رئيس الجمهورية ويمكن للمقيم العام بتونس أن يعين احتياطيين[1].

وكانت من المهام التّي يتمتع بها سلطاتهم على فصائل الأمن من جندرمية وبوليس وغيرهم من الأعوان التونسية ويتولى المراقب المدني إمداد المقيم العام دوريا بالمعلومات والتقارير عن الأوضاع الأمنية والاقتصادية ومشاكل الرأي العام، غير أنّ مهامهم رقابيا واستشاريا ثمّ أقامت لهم صلاحياتهم الأمنية انتهاج سياسة شخصية والتأثير على خيارات الحكومة، فانحرفوا عن مهمتهم الأصلية وأصبحوا يتدخلون مباشرة في الشؤون الإدارية المحلية التّي أصبحت تدريجيا إدارة مزدوجة وبذلك تعاظمت تكاليفها بعد أن كان الواقع الأساسي للمحافظة على الهيكل بالإداري التونسي هو الاقتصاد في مصاريف الإدارة[2].

أمّا بالنسبة لمنطقة الجنوب التونسي فتعد خارجة عن السلطة التونسية، إذ تعتبر منطقة عسكرية يدير شؤونها ضباط في الجيش الفرنسي خاضعون لإدارة الشؤون الأهلية التابعة للمقيم العام نفسه، وقد امتاز الحكم العسكري في هذه المناطق بجبروته واضطهاده للسكان[3].

وتحد مناطق الجنوب شمالا المراقبة المدينة بقابس وكذلك المراقبة المدنية بقفصة وغربا البلاد الجزائرية، كما تحدها البلاد الطرابلسية التابعة للخلافة العثمانية والتّي أصبحت تباعة لإيطاليا سنة 1911 إلى سنة 1945 لذلك وضعت منطقة الجنوب تحت المراقبة المباشرة للجيش الفرنسي، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها:

- قرب المناطق من البلاد الطرابلسية التّي يمكن أن يتسرب منها الأسلحة والذخيرة إلى قبائل المقاومة.

---

(1) يونس درمونة: مرجع سابق، ص50.

(2) خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص41.

(3) تامر الحبيب: مصدر سابق، ص67.

- إمكانية اجتياز عدد من التونسيين المسلحين للحدود التونسية الجزائرية الّذين رفضوا الاحتلال الفرنسي منذ 1881.

- تشتت السكان خارج الواحات وصعوبة المواصلات وبعد العاصمة تفرض وجود سلطة عسكرية.

وكان المندوب المقيم العام هو المكلف بمراقبة وإدارة مناطق الجنوب منذ 1906 والمسؤول الأوّل عن مصلحة شؤون الأهالي بالجنوب[1].

ثالثا- المؤسسات النيابية في تونس:

1- مجلس الشورى:

منذ أن عطل الدستور التونسي على إثر احتلال البلاد من طرف القوات الفرنسية، لذلك أعطت البلاد الحق في تأسيس مجلس الشورى في 1890 ومهمته النظر في شؤون ميزانية البلاد التّي يدفع أغلبها الشعب التونسي وكان تعيينهم بطرق الاختيار من طرف المقيم العام كما يقع انتقاؤهم من بين أصحاب الشركات التجارية والمزارعين وأعضاء المجالس البلدية [2].

علمت السلطة الفرنسية على وضع هيئات استشارية وتمثيلية لحماية الجالية الفرنسية، أحدثت المجالس البلدية والغرفة الزراعية والتجارية [3] وهذه الأخيرة كانت أوّل مؤسسة نيابية التّي أحدثتها في 23 جوان 1885 [4]، وعهد المجلس التشريعي في سنة 1896 بتشكيل بالمجلس الشورى وكان الغرض منه تنسيق جهود الجالية الفرنسية وجهود حكومة الحماية للإستنزاف ثروات البلاد واستغلالها، وكان هذا المجلس يضم عددا من الفرنسيين تعينهم

---

[1] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص404- 405.

[2] يونس درمونة: مرجع سابق، ص53.

[3] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص426.

[4] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص414.

السلطة الفرنسية من أعضاء غرفتي التجارة والزراعة ومن الموظفين وأصحاب المهن الحرة[1].

ويصدر في 02 فيفري 1907 مرسوما يقضي بإعطاء الجالية الفرنسية حق انتخاب من ينوب عنها في هذا المجلس وتعيين ستة عشر عضوا من التونسيين يختارهم المقيم العام، فصار المجلس يتكون من 52 عضوا وستة وثلاثون من الفرنسيين منتخبين وستة عشر من التونسيين معينين من قبل المقيم العام[2]، لكن كان الفرنسيون معارضين على كل ما يقوم به هذا المجلس ممّا دفع سلطة الحماية في 28 أفريل 1910 إلى تقسيم هذا المجلس إلى قسمين:

قسم خاص بالفرنسيين وآخر بالتونسيين، ليتسنى لأعضاء الفرنسيين تقديم رغباتهم وحماية مصالحهم الخاصّة والدفاع عنها في ظل غياب الأعضاء التونسيين.

إستمر عمل المجلس على هذا الوضع إلى سنة 1922 حيث اشتدت الحركة الوطنية في تونس وأصبحت خطرا على الاستعمار فألغت سياسة الحماية من المجلس[3].

2- البلديات:

كان بتونس مجالس بلدية يرجع عهدها إلى سنة 1858 لكن بعد دخول الفرنسي 1881 تم إحداثه لتمكين الفرنسيين من المشاركة في المجلس، وقد أصبح يضم 08 أعضاء تونسيين منتخبين و08 أعضاء أوروبيين فرنسيين وغير فرنسيين معينين [4]، وتأسست سنة 1884 مجالس بلديات أخرى بمدن صفاقس وسوسة وبنزرت وحلق الوادي وأنّ سلطة للحماية لا تراع الإدارة في تأسيس البلديات أهمية المراكز التّي تختارها، وإنّما راءت وجود جالية أوربية فيها، حتّى أنّ 5/3 سكان القطر التونسي لا يتمتعون بالنظام البلدي[5]، وهكذا صارت الحكومة

---

(1) تامر الحبيب: مصدر سابق، ص32.

(2) يونس درمونة: مرجع سابق، ص53.

(3) تامر الحبيب: مصدر سابق، ص34.

(4) أحمد القصاب: مرجع سابق، ص427.

(5) تامر الحبيب: مصدر سابق، ص38- 39.

هي التّي تعين جميع المستشارين البلديين ومنهم أعضاء مجلس بلدية مدينة تونس التونسية كما بقيت الأغلبية للفرنسيين في كافة المجالس البلدية [1].

[1] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص427.

المبحث الثالث: السيطرة الاقتصادية الفرنسية

أولا- الهيمنة على الصناعة:

1- الصناعة التقليدية:

عملت فرنسا على عرقلة تطور البلاد التونسية فلم تنشأ فيها الصناعة وحتّى أنّ الصناعة التّي كانت موجودة قبل الحماية لم تبذل السلطة الفرنسية أي تشجيع بل حرصت على إبقائها على حالها، فقد اكتسحت فرنسا الأسواق الداخلية ببضاعتها، وأصبح الصناع التونسيون الّذين يمثلون الطبقة الوسطى[1] يعيشون تقهقر الأنشطة التقليدية حيث بدأت تظهر آثاره من أوائل القرن التاسع عشر نتيجة لتدفق بالمنتوجات الإنجليزية والفرنسية، حيث تمثل الصناعة التقليدية المدن الشكل الأساسي لقسم كبير من البادية، ونلاحظ أنّ انتعاش الّذي رافق النشاط الصناعي والتجاري بأوروبا إلّا من خلال الإنتاج عن الثورة الصناعية[2].

إنّ السياسة الفرنسية كان هدفها هي المحافظة على تونس كسوق تجاري للبضائع الفرنسية حيث أنها أضحت الصناعة الفرنسية تقلد وتتبع المواد التّي يستعملونها التونسيون[3]، فكانت الشاشية (الطربوش) من أهم الصناعات التونسية التّي كانت تصدرها لكل الشرق ولكن الفرنسيون أصبحوا يزاحمون هذه الصناعة الشاشية التّي غزت السوق التونسية[4]، وقد أبدى الحرفيون التونسيون في أوّل الأمر شيئا من التحفظ مادامت الأشكال والألوان غير متماثلة لها للأشكال والألوان الأصلية، لكن لم يعد أي شيء يفرق في المظهر بين البضاعتين المتزاحمتين ماعدا العلامة أو نيشان الصانع التونسي، وقد فاقت مدة سنيتن (1903-1904) مبيعات الشاشية المصنوعة بالخارج مبيعات الشاشية التونسية، وزهادة ثمن الشاشية الأجنبية الناتجة عن استعمال مواد أولية من النوع الرديء وبالخصوص أساليب

---

(1) تامر الحبيب: مصدر سابق، ص49- 50.

(2) أحمد القصاب: مرجع سابق، ص175- 176.

(3) تامر الحبيب: مصدر سابق، ص50.

(4) عبد العزيز الثعالبي: مصدر سابق، ص50.

الصناعة وإدخال الآلات، وقد ساعد النظام الجمركي الموالي للصناعات الفرنسية والمقام في سنة 1898 على إقصاء الشاشية النمساوية التّي اختفت من السوق التونسية ابتداء من سنة 1911.

كما كان حال في قطاع النسيج فقد تم توريد كميات كبرى من النسيج واللباس خصوصا الأقمشة القطنية الإنجليزية الصنع، ثمّ الفرنسية الصنع دون غيرها، ذلك ابتداء من سنة 1918، فيصل ثمنها المناسب أمكن لتلك الأقمشة أن تعوض كلّ الأقمشة القطنية التونسية، فقد حاول صانعو الأقمشة أن يتعرفوا على أذواق حرفات التونسيين والعمل على أن تكون منتوجاتهم متماشية معها حيث أنّ صانعي الأقمشة بفرنسا كانوا يتولون إنتاج أنواع من الملية (الملاءة) تشبه الصناعة التونسية وبأثمان أزهد.

كانت الأقمشة القطنية لم تورد غير ملونة ثمّ يتم صبغها بتونس لكن منذ تطور الصناعات الكيماوية وبالخصوص صناعات الملونات أصبحت الأقمشة القطنية تلون وكان بأثمان زهيدة بصناعة أكثر تصديقا بالأقمشة التونسية[1].

ضف إلى ذلك الأقمشة الحريرية التونسية التّي لم تنل نصيبها في السوق حيث كان هناك الأقمشة الحريرية الواردة من أوروبا والتّي قلدت على وجه الأكبر النماذج التونسية وغزت السوق وقد تمكنت عمليا الأقمشة الحريرية المصنوعة بمدينة ليون الفرنسية من إقصاء الأقمشة الحريرية الرفيعة المصنوعة بالإيالة التونسية[2].

لذلك قامت بعض المصانع الأوروبية بإنتاج بعض أنواع الملابس المماثلة في صنعها للملابس التقليدية التّي يرتديها التونسيون والتونسيات وقد خصص مصنع في صنع البرنوس التونسي بمدينة إيفتاو بفرنسا.

---

[1] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص178- 179.

[2] الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص81.

هكذا أصبحت الصناعات التقليدية الأوروبية تنافس الصناعات التقليدية التونسية وأصبحت تغزو السوق التونسي[1].

2- الصناعات التحويلية (الاستخراتيجية):

لم تقتصر السياسة فقط على الصناعة التقليدية، بل راحت تستغل الصناعات التحويلية حيث شكلت ثروة البلاد المعدنية التّي سيطرت عليها فرنسا وبدورها سلمتها إلى شركات احتكار فرنسية بمقابل إيجار سنوي زهيد[2]، حيث يمثل القطاع المنجمي مجالا استغلالي جديدا أو هاما بفضل حجم مرابيحة ووفرة إنتاجه فجندت الدولة طاقاتها لتطويره وأسندت رخص الاستغلال بشروط وسنت تشريعات ملائمة وسهلت في مد شبكات الحديد وأعطت جميع التسهيلات القانونية والاقتصادية للشركات خفية الاسم الراغبة في الاغتصاب[3].

من أهم المعادن التّي تستخرج من أراضي تونس هي الجير والفوسفات حيث تصدر من تونس سنويا ما يبلغ ثلاثة ملايين من الأطنان، أمّا من ناحية الإنتاج فإنّ تونس تأتي في الدرجة الثانية من الدول المنتجة للفوسفات في العام، وإلى جانب هذا يوجد في تونس مناجم الحديد والرصاص والزنك والمغنيز والنحاس والبروم والبوناس[4].

تتوفر الثروات المنجمية في المناطق الداخلية البعيدة عن موانئ التصدير ويمثل الفوسفات أعظم ثروة منجمية بالبلاد إذ تتراوح قيمته ما بين 40% و45% من قيمة المواد المستخرجة من باطن الأرض، وقد انطلق استغلال الفوسفات وتصديره سنة 1899 أي بعد سنتين من تأسيس شركة الفوسفات والسكك الحديدية صفاقس وقفصة، وقد بلغ الإنتاج ذروته

---

(1) أحمد القصاب: مرجع سابق، ص180.

(2) تامر الحبيب: مصدر سابق، ص50.

(3) خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص54.

(4) تامر الحبيب: مصدر سابق، ص50.

ما يعادل 3.5 مليون طن، وبلغت تونس بذلك الرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة، وكان اتحت تأثير المنافسات المغربية والإيرانية.

إن جل المؤسسات الاستعمارية المنتجة للخامات تحقق أرباحا طائلة ولكنها لا تقيم وزنا لنشاط المحيط المحلي ولا تنظر إلى الاقتصاد التونسي إلّا من زاوية مصالحها خاصّة وتحقيق الربح السريع [1].

ولا تعود بالفائدة على الميزانية العامة إلّا إيجارها السنوي وهو إيجار صوري لا يكاد يذكر بالإضافة إلى الرؤوس الأموال التّي تجنى من المناجم والصناعات الأولية لا تعود على الدولة التونسية ولا على الشعب التونسي.

بعد أن عرقلت فرنسا تطور الصناعات التونسية القديمة لم تسمح بانتشار الصناعات الآلية التّي شأناها أن تزاحم بإنتاجها البضاعة الفرنسية داخل تونس وخارجها[2].

ثانيا- الزراعة:

1- التشريع العقاري 1885:

من أجل سيطرة فرنسا على الأراضي الزراعية سنت القوانين تلازمت مع ظاهرتين متكاملتين والحركة الاستيطانية ونشوء القطاع المضاربي لذلك سنت السلطة حماية الملكية العقارية لإعادة هيكلة الريف التونسي حسب مقتضيات الاقتصاد الاستعماري[3].

كانت توزع الملكية العقارية إلى أصناف عديدة ومتنوعة تتداخل فيها الحقوق وهي الملك الخاص وملك البايليك والأحباس العامة والخاصة والأراضي المشاعة والأراضي الموات والأراضي الجماعية والعروشية، ولعلّ ما يميز هذه العقارات هي الافتقار إلى

---

(1) خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص54.

(2) تامر الحبيب: مصدر سابق، ص50- 51.

(3) المرجع نفسه، ص41.

الضوابط القانونية وتعرضها للتعديات من جانب الأجراء أو الانتزاع من قبل مراكز القوى السياسية[1].

سيطرت فرنسا على مصادر الاقتصاد التونسي، فقد صادرت أراضي الدولة والأراضي المشاع والأملاك الأوقاف الإسلامية بحيث أنها أصدرت قانون التسجيل العقاري في جويلية 1885، انتزعت بمقتضاه أملاك التونسيين الّذين لم يقدموا وثائق الملكية لأراضيهم، وزعت الأراضي المصادرة على المستوطنين الفرنسيين وبلغت مساحة الأراضي المصادرة ثلث مساحة البلاد [2].

فقد نص القانون العقاري الجديد على إنشاء المحكمة العقارية تسمى المحكمة المختلطة تونسية فرنسية يرأسها فرنسي عهد إليها بتطبيق القانون ويحل المسائل التّي قد تنجم، وهي التّي تقبل أو ترفض مطالب التسجيل، وإذا ما قبلت المطالب يحرر عقد ملكية نهائي غير قابل للنقض، تسجله محافظة العقارات وتسلم نسخة منه للمالك، وهكذا أمكن المعمرون الأوربيون الحصول على كلّ ما يضمن لهم الاستقرار والأمن والطمأنينة.

وقد أنشئت مصلحتان في الإيالة قصد تطبيق القوانين العقارية وهما:

1- مصلحة حفظ الملكية العقارية التّي عهدت إليها مهمة تحرير عقود الملكية ومسك الدفاتر العقارية.

2- مصلحة قيس الأراضي المكلفة بمسح وتحديد الأراضي التّي سيقع تسجيلها، ولقد ألحقت بهذه المصلحة هيئة مهندسين مكلفين بتصميم وإعداد رسوم هندسية لهذه الأملاك.

كما ألحق بالمصلحتين فريق من المترجمين المحلفين كلفوا بترجمة الوثائق للمحكمة العقارية المختلطة[3].

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص48.

[2] عبد الله محمد عودة، إبراهيم ياسين الخطيب: مرجع سابق، ص82.

[3] علي المحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، مرجع سابق، ص130.

إنّ التشريع سمح بخوصصة جانب كبير من أملاك الدولة ومن الأراضي الموات بالدرجة الأولى الأوروبيون، وكذلك بعض الميسورين وكبار المالكين من الأهالي [1]، وهكذا تحقق كلّ آمال الرأسماليين الّذين كانوا قد اشتروا الأراضي الزراعية لتحسين غاية أساسية وهي العمل على بيعها من جديد على أمل الحصول ارتفاع في أثمانها وبحيث أصبحت لها صبغة قانونية واضحة تفوق ثمنها الأصلي، كما مس هذا القانون الأراضي الأجناس وضع عقد الإنزال حيث لم يقتصر هذا القانون على كلّ هذه الإجراءات بل ذهب أكثر من ذلك مثلما بيربونبار Bonpard العضد الأوّل للوزير المقيم في رسالة وجهها إلى فريسناي (Freycinet) بتاريخ 04 سبتمبر 1885 جاء فيه: "ليس كافيا أن تصدر قوانين تتعلق بالأراضي، بل يجب كذلك توفير الأراضي للمعمرين "حيث منح المعمرين اقتناء الأراضي الأحباس والتّي هي عبارة عن الأملاك ذات الطابع الديني تتمثل في المساجد والمدارس والمستشفيات وغيرها، كلّ هذه محضور على الأرياف باعتبارها لا تباع ولا تشترى، في أوّل الأمر لم تصادر سلطات الحماية هذه الأملاك لكن وجدت مخرجا مباحا لهذه الأراضي الشاسعة للمعمرين مستندة في ذلك على عقد الإنزال الّذي اولته حسبما تقتضيه الحاجة[2].

إن إلانزال يعطي تسهيلات فعلا للاستعمار الفلاحي ويفتح ميدان المؤسسات الفلاحية أيضا لمن لا يملكون رأسمالا كافيا لشراء صيغة كما سمح للمعمرين أن يخصص موارده للتجهيز والاستغلال [3].

نلاحظ أنّ سلطات الحماية استغلت هذا الإجراء إلى أبعد الحدود، إلى جانب هذا أصدر الباي قرارين في 18 أوت و21 أكتوبر 1885 يضبطان كيفية تنظيم الإنزال إلّا بواسطة

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص49.

[2] علي المحجوبي: انتصاب الحملة الفرنسية بتونس، مرجع سابق، ص131.

[3] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص61.

المزاد العلني ويوضحان الظروف التّي يجب أن تتم فيها هذه العملية وهذا الأمرين يحقق تطورا لفائدة الإستعمار[1].

وهكذا تحصل الأوربيون في حدود سنة 1892 على أكثر من 430.000 هكتار من الأراضي الزراعية الواقعة في مختلف مناطق البلاد التونسية وبالخصوص منطقة التل والساحل (النفطية)، وهدفت فرنسا إلى إدماج البلاد التونسية في منطقة النفوذ الاقتصادي الفرنسي[2].

ثانيا- مصادرة الأراضي:

1- أملاك الدولة:

تقدر أملاك الدولة التونسية قبل الحماية بمساحة لا تقل عن مليون من هكتار، وكان الأهالي الحق في استغلالها حيث بادرت الحكومة الفرنسية في افتكاك هذه الملكية من الفلاحين التونسيين ومنحها للمعمرين الفرنسيين [3].

وأكد هذا الإجراء في مرسوم 13 جانفي 1896 الّذي يقضي بإلحاق الأراضي البور بأملاك الدولة، فأخذت سلطة الحماية على عاتقها تحديد الأراضي البور، وراحت تدخل ما تراه من الأراضي في هذا النوع، معتدية بذلك على حرية الملك الفردية، وتوالت اعتداءاتها على أصحاب بالأملاك تحت هذا الستار

2- الأراضي والغابات:

يوجد بتونس غابات وأحراش شاسعة بالمنطقة الشمالية تبلغ مساحتها مليون وستة عشر الف هكتار، وقد عمدت فرنسا إلى الاستيلاء عليها منذ بدء الحماية وأصدرت أمرا بتاريخ 04 أفريل سنة 1890 يقضي بإدخالها ضمن أملاك الدولة الخاصة، وليس هذا فقط

---

[1] علي المحجوبي: مرجع سابق، ص132.

[2] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص62.

[3] إسماعيل أحمد ياغي وآخرون: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر قارة إفريقيا، ج2، ط10، دار المريخ، الرياض، 1993، ص104.

أصدرت قرارا بتاريخ 22 جويلية 1903 يتضمن وضع حدود نهائية لهذه الغابات، وكان سبب وراء ذلك هو اغتصاب أراضي السكان المجاورة للغابات [1]، وأجبرت أصحابها على إخلائها رغم ما يحملونه من مستندات الملكية ونقلت الأراضي تحت تصرف الإدارة الفلاحة والاستعمال، ثمّ خصصت منها للمستعمرين خلال سنوات ما يقارب 70.00 هكتار [2].

لكن واجهت النزاعات بين السلطة الفرنسية والأهالي، إذ وقع إقصاء الكثير من أراضيهم وسلطات الإدارة الفرنسية الغرامات الفادحة على من عاد يتصرف فيها[3].

3- أراضي العرش (القبائل):

كانت معظم الأراضي التونسية يتصرف فيها القبائل وهي ملك مشاع فيها وتسمى "بالأراضي الكلية"، وعمدت سلطة الحماية لإلحاقها بأملاك الدولة، بدعوى أنّ القبائل لا حق لها في هذه الأراضي، إذ لا تملك رسوم ملكيتها وصدرت في هذا الشأن صدر مرسوم في 14 جانفي 1901.

وقد أيدت المحكمة هذه النظرية بتاريخ 22 فبراير سنة 1904 مقرر أنّ القبائل بتونس ليس لها شخصية قانونية فالأراضي الكلية غير معترف بها.

واعتمادا على هذا القرار صارت السلطة بالفرنسية تسجل كلّ المساحات التّي أرادت إلحاقها بأملاك الدولة من أراضي القبائل، وكان الغرض منه هو انتزاع الأراضي من يد الفلاحين وإهدائها للمعمرين الفرنسيين.

هكذا وضعت السلطة الفرنسية يدها على مساحات شاسعة وكانت السياسة الفرنسية التّي ترمي إلى إفقار العنصر العربي[4].

---

[1] تامر الحبيب: مصدر سابق، ص42- 43.

[2] يونس درمونة: مرجع سابق، ص70- 71.

[3] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص94.

[4] تامر الحبيب: مصدر سابق، ص35- 36.

4- الأراضي الوقف (الحبس):

منذ بداية عهد الحماية بذل الاستعمار الفرنسي كلّ محاولة لتحطيم القيود التشريعية الإسلامية للأملاك (الحبس) رغم كونها تشريعات ثابتة تحرم بيع تلك الأملاك، غير أنّ السياسة الاستعمارية في تونس عملت على إصدار المرسوم الأساسي الصادر عن الباي في 23 ماي 1888 وكل هذا قصد التصرف وجعل الأملاك الوقف في تصرف المشروع الاستعماري[1] وكذلك إصدار أمر في 13 نوفمبر 1898 يفرض على إدارة الاوقاف أن تضع كلّ عام تحت تصرف الإدارة الاستعمارية جزءا من الأراضي الأوقاف العامة لا تقل مساحتها عن ألفي هكتار أن يتم نقل الملكية بين الإدارة الأوقاف والإدارة الاستعمار مباشرة بدون الإشهار[2].

هكذا لم تحترم فرنسا الشريعة الإسلامية التي قضت بأن الوقف ملك لا ينقطع، وأنّه لا يرهن ولا يوهب ولا يعوض.

وأخذت سلطة الحماية من توسيع أملاك المعمرين فمنذ 1892 إلى سنة 1914 ازدادت تلك الأملاك حولي 14.200 هكتار من الأراضي الممنوحة من قبل السلطة الرسمية[3].

4- تطور الزراعة الاستعمارية من خلال وسائل الإنتاج:

أمّا الزراعة التونسية التّي تركتها ولم يستفيد بوجه عام من التحسينات الفنية ووسائل التمويل التّي خصصتها حكومة الحماية للمستعمرين الفرنسيين وحدهم، كما أن موقع ونوع الأراضي وقلة الوسائل الفنية كانت سببا في عدم استقرار الإنتاج وضل التسليف المصرفي متعذرا لمعظم المزارعين التونسيين[4]، ممّا فضل الكثير منهم ترك الأجزاء الأراضي بورا، ولم يخصص المعمرون الفرنسيون سوى 53000 هكتار لزراعة الحبوب من جهة المساحات التّي

---

(1) يونس درمونة: مرجع سابق، ص72.

(2) تامر الحبيب: مصدر سابق، ص45.

(3) أحمد القصاب: مرجع سابق، ص86.

(4) يونس درمونة: مرجع سابق، ص85.

يمتلكونها بالبلاد التونسية والتّي قدرت في نهاية 1885 بـ 170.000 هكتار ولم يقع تأجير إلّا ما ندر من بقية الأراضي للمزارعين التونسيين.

لم تكن الزراعة الحبوب رابحة فإنّ الوضع يختلف بالنسبة لزراعة الكرم التي أصبحت لها مكانة معتبرة خصوصا بعد أن غزت آفة "الفلوكسرا" الكروم الأوربية ممّا فتح آفاقا واسعة لتصدير الخمور[1].

وقد بلغت الزراعة الفرنسية في تونس إلى مستوى جدير بالتقدير وإنتاج مرضي بوجه عام، وبفضل الوسائل الحديثة المتزايدة والمراعي فيها أن تكون ملائمة الأرض وخصائص الجو و تعد من أسلم الطرق التّي يسير عليها المستعمرون في زراعتهم[2].

في حين شهدت الزراعة المطرية رواجا حيث أنّها استعملت الأساليب الفنية للزراعة المطرية قد طغت في السهول الداخلية بجهة التل، وقد مكنت زراعة الحبوب الأوربية من بلوغ نسبة من مرتفعة من الإنتاجية، حيث بلغ الإنتاج سنة 1914 نسبة تتراوح بين 20 و22 قنطار من القمح في السهول الداخلية ما لا شك فيه أنّ الآلات والطرق والأساليب الفنية قد تطورت بصفة ملحوظة أكثر في ميدان الحبوب [3]، ومن الوسائل التّي هيأت السلطة الفرنسية للاستفادة أكثر في المجال الزراعي أنشأت التعليم الزراعي في تونس وهي مدرستان زراعيتان لكل عنصر (المعمر، السكان) مدرسته: مدرسة الاستعمار الزراعية والمدرسة المزرعة في سمينجا وهناك حقول تجربة وبساتين للتدريب[4].

ثالثا- التجارة الخارجية:

مكنت علاقات التبعية القائمة بين تونس وفرنسا وهذه الأخيرة أمن القيام بدور أساسي في التجارة الخارجية للإيالة، فمن سنة 1881 إلى سنة 1890 لم تتخذ السياسة التجارية

---

(1) علي المحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، مرجع سابق، ص135- 136.

(2) يونس درمونة: مرجع سابقا، ص84-85.

(3) أحمد القصاب: مرجع سابق، ص103.

(4) عبد العزيز الثعالبي: مصدر سابق، ص141.

الفرنسية اتجاه البلاد التونسية بالنظر إلى مصالح المعمرين الفرنسيين، كما كانت الحكومة الفرنسية مدعوة إلى الأخذ بعين الاعتبار للاتفاقيات المبرمة بين الدول الأخرى (كإنجلترا وإيطاليا) التّي تنازع مع فرنسا السوق التونسية تروح بضائعها الصناعية [1]، وهذا ما تعهدت به هي نفسها في معاهدة باردو على أنّها اتفقت مع هذه الدول على التنازل عن حقها بالتساوي معها في كلّ الامتيازات الجمركية فاتسع بذلك لها المجال، وتمكنت من القضاء على استقلال تونس الجمركي.

وأصدرت في 02 ماي 1898 مرسوما يعطيها امتيازات جمركية خاصّة، وأصبحت يخول لتونس نفس الحق، وتدخل بضائع تحت قيود ثقيلة في كميات محددة[2].

وآل هذا التبادل غير المتكافئ إلى حصر التجارة الخارجية في تصدير سلع زهيدة القيمة تلبية حاجيات الأسواق والمراكز الصناعية الأجنبية من المواد الأولية وجلب المواد التجهيزية والبضائع كاملة الصنع والسلع الفاخرة من الخارج.

كانت تونس تختص في تصدير ثلاث سلع زراعية أساسية هي: الزيتون، الحبوب، الخمور، ويأتي الزيتون في الرتبة الأولى بنسبة 38%، وابتداء من سنة 1913 تراجعت نسبة المواد الفلاحية في التجارة الخارجية لفائدة الخدمات المعدنية [3].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى طالب المعمرون بتحقيق وحدة جمركية أوسع بين تونس وفرنسا ولكن زارعي الكروم الفرنسيين اعترضوا على هذه الوحدة، لإنه شهد ارتفاع كبير لحجم الصادرات التونسية باتجاه فرنسا وشكل إرتفاع ضئيل في حجم الواردات التونسية من فرنسا، وكان مرسوم له عواقب وخيمة على الإقتصاد التونسي ولذلك إرتفاع في أسعار المعيشة بالإيالة [4].

---

[1] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص104.

[2] تامر الحبيب: مصدر سابق، ص51.

[3] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص58.

[4] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص248.

وعلى العموم قامت فرنسا بإلغاء اللجنة المالية الدولية بهدف الحد من التدخل في الشؤون المالية من طرف الدول الأوروبية حيث أصبحت هي التي تنظم المالية التونسية وكذلك بإلغاء المحاكم القنصلية وتعويضيها بالمحاكم الفرنسية ليصبح القضاء الفرنسي العدلي هو الأساسي في البلاد،كما عرف الإطار الإداري سيطرة فرنسية من خلال المناصب التى حصل عليها مقابل تهميش التونسي من التوظيف وأيضا تقسيم الإداري الذي فرضته حسب ما يخدم سياستها ،أما الإقتصادي فأصدرت القانون العقاري1885 لتمكين المستعمرين من الإستحواذ على الممتلكات في تونس في مقابل تجريد التونسيين من أملاكهم خاصة بعد المصادرة الأراضي، ضف الى الثروات المنجمية التي استنزفتها لخدمة إقتصادها التي شكلت هدفا لشركات الأجنبية الرأسمالية الفرنسية.

الفصل الرابع

الآثار الاجتماعية في زمن الحماية الفرنسية

المبحث الأول: التأثير الفرنسي على الوضع الديموغرافي والصحي

أولا- الوضع الديموغرافي

ثانيا- الوضع الصّحي

المبحث الثاني :التغييرات الاجتماعية

أولا- طبقات المجتمع

ثانيا- الهجرة

ثالثا- البطالة

المبحث الثالث: الانعكاسات السياسية الفرنسية على الواقع الثقافي

أولا- التعليم

ثانيا- الصحافة

ثالثا- الدين

رابعا- الطرق الصوفية

تمهيد:

يعالج هذا الفصل تأثيرات السياسة الفرنسية في تونس من الناحية الاجتماعية وذلك من خلال عرض الواقع الديموغرافي والظروف التّي واكبت الشعب التونسي وكذلك تتعرف على تدهور الوضع الصّحي الّذي كان في هذه الفترة عرضة إلى الأمراض، غير أنّ من الانعكاسات السياسية الفرنسية ظهور الطبقات الاجتماعية نتيجة إلى سياسة التّي انتهجتها في سلب كلّ إمكانياته وممتلكاته، أيضا بروز ظاهرتي البطالة والهجرة الأوربية في تونس، وكذلك عملت على نشر الثقافة الغربية في البلاد التونسية، كذلك عملت على إضعاف الدين الإسلامي على حساب المسيحية التّي عملت على نشرها وتضييق الخناق على الطرق الصوفية.

المبحث الأول: التأثير الفرنسي على الوضع الديموغرافي والصّحي

أولا- الوضع الديموغرافي:

تميز النمو الديموغرافي في تونس أثناء الحماية الفرنسية 1881 بالانخفاض السكاني والتقهقر نتيجة الإبادة التّي طبقها الاستعمار، وقد قدر العدد الإجمالي للسكان في تونس سنة 1881 بين مليون ومليون ونصف نسمة، وهذا الرصيد السكاني لا يليق بحاجة اقتصاد استعماري، وهذا الوضع الديموغرافي أدى إلى استقدام اليد العاملة الأجنبية في الأقطار المجاورة (طرابلس، الجزائر، وإيطاليا) في ظل هذا الضعف في الكثافة السكانية أتاح للحركة الاستيطانية الفرنسية على استقطاب المعمرين وتركيزهم في الأرياف[1].

وقد كان التطور الحاضر منذ 1881 بطيئا حيث أنّ الإحصاء الّذي جرى في سنة 1911 قد سجل زيادة قدرها 07% وبذلك تتعدى 1.740.000 نسمة، أما في سنة 1920 فقد سجل زيادة أكبر من الزيادة الخاصّة في الفترة السابقة حيث بلغ عدد السكان 1.890.000 نسمة[2].

إنّ أثار الإحتلال الفرنسي على التطور الديموغرافي قد بدأ يظهر بارتفاع عدد سكان أكثر من ذي قبل سنة 1920، حيث بلغ 2.160.000 وهذا أثر على الانخفاض التدريجي للوفيات بزوال الأوبئة الكبرى (كالتيفوس، والكوليرا، والجدري، والطاعون، والحمى... الخ) وأيضا قلة الوفيات الأطفال والصغار [3].

(*) ديموغرافي: مصطلح يطلق على علم دراسة السكان، وهي دراسة حديثة العهد انبثقت عن دراسة الإحصائيات الحيوية، وتشمل البحوث الديموغرافية مقارنة عدد السكان من حيث الزيادة أو النقص أو أسباب ذلك، كارتفاع أو هبوط نسبة المواليد والوفيات للأطفال، والظروف المؤثرة في ذلك؛ ينظر: يحي محمد بنهان: مرجع سابق، ص142.

(1) خليفة الشاطر وأخرون:مرجع سابق، ص45.

(2) أحمد القصاب: مرجع سابق، ص266.

(3) مرجع نفسه، ص267.

ويظهر انعكاس الفرنسي في تونس مع دخولها طور ديموغرافي جديد، و التي تدل أنّ هذه الزيادة تعود إلى عاملين اثنين هما: أوّلا بانخفاض معدل الوفيات، وثانيا تزايد نسبة المهاجرين بين المستوطنين الأجانب.

لكن الوضع الديموغرافي واجه تحديات من الكوارث الطبيعية والأمراض الوبائية التّي كانت تجتاح البلاد دوريا لذلك فإنّ التوازن الكمي والنوعي بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية يتحقق بصورة الطبيعة وأنّ الارتفاع عدد الوفيات هو عدم الاستفادة التونسيين من التأطير الصّحي الّذي يتمتع به الاوربيون [1].

ثانيا: الصّحة (تدهور الوضع الصّحي التونسي)

إنّ تدهور الصّحة العامة في تونس واضحا وملموسا في جميع أوساط، مرجع ذلك إلى عدة اعتبارات في مقدمتها سوء التغذية الناشئة عن الفقر المدقع الّذي شمل جميع طبقات الشعب التونسي من جراء سياسة الحكومة الفرنسية المتبعة [2]، لأنّها لم تقم بواجبها في الميدان بل أهملته كلّ الإهمال، ولا تخصص الميزانية التونسية من الاعتمادات ما يكفي للقيام بشؤون الصحة [3]، حيث أنّ المستشفى الصادقي هي عبارة عن ثكنة تركية قديمة ليس فيه الوسائل الصّحية وليس به جناح خاص بالأطفال (كما عدا 14 سرير) ولا يوجد قسم للتوليد النساء ما عدا (33) سريرا وليس لديه إمكانيات للنقل السريع، وكانت الإدارة لا تتدخل في هذا الميدان، مع تزايد عدد السكان الأوربيين بالإيالة ونظرا لهذا أصبح من الضروري تنظيم نوع من الإسعاف الطبي[4].

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص45.

[2] يونس درمونة: مرجع سابق، 96.

[3] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص62.

[4] يونس درمونة: مرجع سابق، ص97.

وقد قدم المقيم العام الفرنسي برنامجا أعدته لجنة مختصة منبثقة عن مجلس وتبعا ذلك لتنظيم الإسعاف الطبي في أوّل أفريل 1900[1].

وأيضا لتوفير الوسائل الكفيلة بالحماية من الأوبئة الكبرى، وقد قام بهذه المهمة معهد باستور الّذي أحدث بمقتضى الأمر المؤرخ في 07 سبتمبر 1893 واختص في إنتاج مختلف اللقاحات والمصول وغير ذلك، وفي سنة 1910 تم إرسال في كطل دائرة في الإيالة طبيب واصف عليه اسم "الطبيب الاستعماري" وفي سنة 1920 تم تكوين مراكز صحية بتونس وصفاقس[2].

في حين أعدت مشروع بميزانية تتجاوز مجموع ما خصص لكافة الشؤون الاجتماعية من قيمتها للصّحة العامة 588.750.000 فرنك من مجموع الميزانية العامة التّي تبلغ 7.633.800.00 فرنك[3]، لكن مع انتشار الأمراض لا يسمح بتأسيس المنشآت الصّحية التّي تحتاج إليها البلاد وانعدام الأجهزة الطبية، إلّا أنّ السلطات لم تعر أي اهتمام بوسائل مقاومة الأمراض المعدية فتكا بالشباب التونسي في المدن والقرى وهو مرض السل ومع ذلك فلا توجد مصحة لمعالجة المرض (Senatoruin)، وقد خصص مستشفى الرابطة بالعاصمة جناح لعزل المصابين وزاد خطره هذا المرض سنة بعد سنة حتّى بلغت نسبة الوفيات في تونس 33.8 في كلّ عشرة آلاف من السكان، ويرجع انتشار هذا المرض إلى انتشار الفقر بين الشعب وقلة غذائه وإهمال السلطات الفرنسية لشؤون الصّحة بصفة عامة.

أما مرض التراكوم (Trachome) فيقدر عدد المصابين به في القطر التونسي 30% على أقل تقدير وترتفع هذه بالنسبة حتّى تصل في الجنوب التونسي إلى 90%، لم تتخذ

---

[1] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص467.

[2] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص467.

[3] يونس درمونة: مرجع سابقا، ص96.

السلطة الفرنسية ما يكفي من الوسائل لمقاومة الأمراض الوبائية كالملاريا والتيفوس التّي تفتك سنويا بالآلاف من السكان [1].

في حين أنشئ الأوروبيون بصفة خاصّة مستشفى شارل نيكولا وهو تام المعدات وبه 823 سرير، كما ألحق به المستشفى الإيطالي الّذي استلمته حكومة الحماية بينما لا يملك بالعرب إلّا 220 سريرا بالمستشفى الصادر في 322 سرير بمستشفى بالرابطة وهو خاص بالأمراض المعدية [2].

وعلى الجانب الآخر فهي لم تتلقى عناية من حكومة الفرنسية بل كانت تقدم المساعدات لبعض مؤسسات الطفولة الحرة لأنّها خاصّة بالأوروبيين، ويتضح إهمال السلطة في هذه الناحية بمقارنة عدد وفيات الأطفال التونسيين بوفيات الأطفال الأوروبيين، فقد بلغت 15%.

كما تفتقد الرعاية الأمهات أثناء الحمل ولا يوجد مستشفى واحد للتوليد، ولم تعتني السلطات الفرنسية برعاية الشيوخ والعجزة من التونسيين، بينما نجدها قد خصصت للفرنسيين مؤسسات متعددة تنفق عليها من الميزانية بالتونسية.

انتشار المجاعة في البلاد خاصّة بعدما تعرضت البلاد إلى النوبات جفاف وأيضا نتيجة إلى سياسة فرنسا الاقتصادية والمالية [3].

---

[1] تامر الحبيب: مصدر سابق، ص62- 63.

[2] يونس درمونة: مرجع سابق، ص96.

[3] تامر الحبيب: مصدر سابق، ص64- 65.

المبحث الثاني: التغيرات الاجتماعية

أولا- طبقات المجتمع:

إنّ الهياكل التّي أدخلتها الحماية الفرنسية كان لها أثر من الناحية فراز تصنيفات الاجتماعية، حيث انقسم المجتمع التونسي لمجموعتان متمايزتان: المجموعة الأولى: وتتكون من أفراد الجالية الفرنسية المنتصرة والى جانبهم الأوربيون.

أما المجموعة الثانية: فهي المجموعة المحرومة من الامتيازات والمضطهدة من قبل المجموعة الأولى وتتكون من غالبية التونسيين.

عن هذا التقسيم قد أدى إلى ظهور طبقة عليا تتميز بالقسوة واحتقار كلّ ما هو تونسي، وطبقة ثانية منكمشة على نفسها رافضة كلّ ما يصدر عن الطبقة الأولى باعتباره شيئا لا إنساني وغير أخلاقي[1]، يمكن إبراز ما يميز الواقع الاجتماعي في:

- تفوق الجالية الفرنسية:

حيث كونت بورجوازية فرنسية هيمنت تدريجيا على قطاعي الفلاحة والتجارة أطلق على أفرادها اسم المتفوقون، وهي تضم علاوة على المعمرين والتجار، الشركات المالية الفرنسية التّي تستثمر عن طريق شركات فرعية قسطا من أصولها تفي شراء الأراضي والتجارة والمناجم وتجهيز البلاد.

كانت تقوم هذه الفئة على استغلال البلاد التونسية على حساب الفئات العريضة من الشعب التونسي ممّا أدى إلى إفقار السكان التونسيين[2].

أمّا المجموعة الثانية التّي تحدثنا عليها سابقا والتّي تشمل الفئات المجتمع التونسي أي المماليك والبرجوازية العقارية وصغار الفلاحين ومربي الماشية وأرباب الصناعات والطبقة الشغيلة وفئة المواطنين والمثقفين.

---

[1] عز الدين معزة: فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة(1899-2000)، دكتوراه في العلوم السياسية، التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص53- 54.

[2] علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، مرجع سابق، ص17- 18.

- المماليك:

لقد تأثرت بفعل الإنتصاب الإستعماري حيث أنّها قبل كانت القاعدة الاجتماعية لنظام البايات كان لأجل مواردها ناجما عن هياكل الدولة التّي تسيطر عليها وكانت تستغل نفوذها لاستغلال الشعب والاستحواذ على "الهتاشير" الشاسعة التّي تركها أصحابها مقابل ضريبة يدفعها إليها لكن بانتصاب الحماية فقدت مركزها في جهاز الدولة وذلك اضطر الكثير من المماليك لبيع أراضيهم

أمّا البورجوازية العقارية لقد تأثرت كذلك من استعمار الأراضي وكانت تمثل إلى جانب المماليك قاعدة اجتماعية لدولة توفر لها الإطارات الإدارية والقضائية والفقهاء، وعندما انتصبت الحماية فقدت قسطا من هذا الرزق الّذي كانت تدره عليها الوظيفة العمومية وأصبحت تفرط في قسم من أراضيها لفائدة المعمرين [1].

إنّ فئة الصغار الفلاحي هي التّي تأثرت بفعل السياسة الفرنسية حيث تعرضت إلى الابتزاز والإقصاء في المناطق المجدية ذات الاقتصاد الرعوي بعد انتزاع أراضيهم ومسالك إنتاجهم وإلحاقها بأملاك المعمرين، أو لتضييق الخناق على القبائل المنتجعة إمّا إلى الاكتفاء بموارد المناطق المجدية أو تحويل عدد من رجالها إلى أجراء عند المعمرين أو إلى النزوح إلى المدن[2].

أمّا بالنسبة لمربي الماشية الّذين تأثروا شديد التأثر من الاستعمار الفلاحي الّذي أغلق أمامهم، حيث ألغي حق الإرعاء العمومي وحدد الانتجاع حاصرهم بذلك في الأراضي الأقل إرواء وتركهم عرضة لتقلبات الطقس والجفاف الّذي كثيرا ما يقضي على ماشيتهم ويعرضهم للخطر [3].

---

[1] علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، مرجع سابق، ص18.

[2] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص47.

[3] علي المحجوبي: مرجع سابق، ص19.

كما ساءت حالة أرباب الصناعات وصغار التجار الّذين أهملت مصالحهم لفائدة الصناعة والتجارة الأوروبية، فكان النظام بالجمركي لا يحميهم من المنافسة الأجنبية بل تزيد حدتها فلا يستطيعون مواكبة الصناعة الأوروبية العصرية والمكيفة طبقا لذوق السكان والتّي هي أرخص من البضائع المحلية.

ضف إلى الآثار التّي خلقت بانتصاب الحماية هي تناقضات بين الطبقة الشغيلة التونسية والجالية الأوروبية التّي كانت عرضت الاستغلال من الطرق الرأسمالية الأجانب كذلك منافسة اليد الأوروبية التّي تحظى برعاية السلطات الفرنسية التّي تفضلها على التونسيين، حيث كانوا يعملون في قطاع النقل (السكك الحديدية والترامواي) فكانوا عرضة لتناقضين: الأوّل الرأسماليين الأجانب والثاني الّذي هو ثانوي ولكن هما مع العمال الأوروبيين في تونس يغلقون أمامه آفاق الشغل أو الأقل آفاق الترفيه.

كما الفئة المثقفة أو الموظفين التونسيين كانت بمثابة طبقة كادحة تتقاضى الأجور الضعيفة هو أنّ كلّ التونسيين الّذين زاولوا التعليم العالي أو الثانوي والذين لا يجدون شغلا في الإدارة ويقبلون أن تكون هذه المناصب وقفا على الأجانب الّذين هم في نظرهم بمثابة مغتصبين لحقوقهم[1].

ثانيا:الهجرة

فتحت الحماية الفرنسية على تونس أبواب الهجرة الاوروبية[2]، فقد شجعت مواطنيها على التجنيس والهجرة إلى تونس بعدما وفرت لهم كلّ المغريات المادية، خاصّة الأوروبيين الجائعين الّذين لم يجدوا مكانا لهم في مجتمعهم، فكان من بينهم المالطيين والإيطاليين الّذين فاقوا عدد الفرنسيين المستوطنين في تونس، ويتضح ذلك في الجدول سنة 1881- 1920.

---

[1] علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، مرجع سابق، ص20- 21.

[2] عز الدين معزة: مرجع سابقا، ص55.

الترتيب	العام	فرنسيون	إيطاليون	مالطيون
1	1881	700	11200	7000
2	1882	3500	16750	9000
3	1891	10000	31000	11700
4	1892	16000	55000	10200
5	1901	24000	71000	12000
6	1902	34600	81156	10000
7	1920	46000	8882	11300

- يمثل هذا الجدل ارتفاع نسبة الهجرة الأوربية إلى تونس [1].

إنّ الدافع الأوّل للهجرة بالأوروبيين إلى تونس من أجل بحث عن لقمة الخبز، وإذا كان نظام الحماية شجع الهجرة لتغليب العنصر الأوروبي على العنصر التونسي، فتحت هجرة لتونس للطامعين والمغامرين والمنحرفين والجائعين في كلّ أنحاء أدرب فإنّ تونس التاريخية فاتحت أبوابها لأشقائها الجزائرية[2].

عرفت تونس خلال الحماية تزايد عدد من المهاجرين وتعمير الأراضي الزراعية بالمهاجرين لأنّها قامت بتجريد بالمزارعين التونسيين عملية نزعهم من أملاك أجدادهم العقارية إلى أراضي البور.

كما سبب هجرة الطبقة الفقيرة من المزارعين من الريف إلى المدن جعلهم عرضة للمرض والفقر، وقد وجه مسيو (ديمو تشي) بكاتبه قانون زراعي، النظر إذ خطر هذه الهجرة التّي بات تهدد كيان الاستعمار فقال "في جميع الجهات التّي أدخلت فيها جميع الأراضي تحت قبضة الاستعمار يعتريها شعور عميق بأزمة في اليد العاملة ويقطع النظر الّذي أدى إلى عدم الاحتفاظ في تلك الجهات باحتياطي من السكان التونسيين..."[3].

---

[1] جمعة عليوي فرحان الخفاجي، وسام هادي عكار عظيم، السياسة الفرنسية حيال تونس (1881-1914) مجلة الأستاذ، م1، ع214، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، العراق، 2015، ص258- 259.

[2] عز الدين معزة: مرجع سابق، ص55- 56.

[3] يونس درمونة: مرجع سابق، ص89.

ثالثا- البطالة:

شهدت تونس أزمة البطالة، فهناك عشرات الألوف من العاطلين يعيشون عانة على المجتمع ومع ذلك لم تحرك السلطات الحماية ساكنا ولم تتخذ أي من الإجراءات لتخفيف حدة هذه الأزمة، لذلك لأنها قامت من قبل الحركة مصادرة الأراضي وإدخال المكننة، وعصرنة الفلاحة أو تقليص مواطن الشغل نتيجة غلق المؤسسات[1]، وليس في استطاعة هؤلاء العاطلين أن يهاجروا لعدم تخصصهم في عمل يرتزقون منه في الخارج ولا ذنب لهم في ذلك فالتعليم الفني هناك بدائي، والمنشآت الخاصّة لا تستخدم سوى الفنيين الأجانب أو العمال الّذين شبوا في كنفها ولا تلجأ إلّا للعمال الوطنيين إلّا لتأدية الأعمال العادية[2].

بالإضافة إلى انحلال النظام الاجتماعي سيتبعه من العالم المتمدن وهو فوق ذلك كي يكون آلة الإمبريالية من الحكومة الفرنسية يتعلم التونسي في القطاع العسكري تعاطي الكحول والفساد والخمول الجسدي، فهم ينشؤون عقلة بالمعاملة السيئة على شكل يصبح قاسيا على شرائح المجتمع[3].

لقد طالب هؤلاء العاطلين عن العمل إلى مطالبة بتوفير مناصب شغل لهم لكن جددت سلطات الحماية قواتها في تفرقيهم، وكانت تلهب ظهورهم بالعصى وتسوق من لا يستطيع الفرار منهم إلى السجن أو الموت[4].

وليس الموظفون الوطنيون بأفاضل حالا من إخوانهم العمال، إذ تبين أنّ عدد الموظفين 31.696 موظفا منهم 22 ألف موظف فرنسي أو متجنس بالجنسية الفرنسية.

إنّ الموظفين الفرنسيين يشغلون المناصب الرئيسية في الحكومة التونسية ويتقاضون مرتبات ضخمة، علاوات على ما تمنحهم الحكومة من امتيازات في حين لا يشغل الوطنيون

---

[1] أمين شاكر وآخرون: مرجع سابق، ص117.

[2] المرجع نفسه، ص117، 118.

[3] عبد العزيز الثعالبي: مصدر سابق، ص161- 162.

[4] أمين شاكر وآخرون: مرجع سابق، ص117.

إلّا الوظائف الثانوية والكتابية ذات المرتبات الضئيلة التّي لا تزيد نسبتها إلى جملة الاعتمادات الخاصّة بمرتبات المواطنين على 04%.

وهكذا عاش المواطن التونسي عيشة متواضعة لا تناسب مع مركزه الاجتماعي وأعبائه العائلية كان يستغله في المشروعات الاقتصادية وسبب السياسة الفرنسية إهمال وعدم اهتمامه بحالته الاجتماعية [1].

[1] أمين شاكر وأخرون :مرجع سابق، ص118.

المبحث الثالث: الإنعكاسات السياسة الفرنسية على الواقع الثقافي:

أولا- التعليم:

محاولة إضفاء الطابع الفرنسي في مجال التعليم اللّغة العربيّة واستبدلت بها اللّغة الفرنسية، حيث أخضع التعليم للنظم الفرنسية[1] حتى أصبح الطالب يتقن الفرنسية ويفقه أسرارها ويتذوق أدبها أمّا أدبه ولغته فهي بعيدة عنه[2].

عملت على إدخال التعليم الفرنسي في مدارس خاصّة لأبناء طبقة معينة من أجل تخريج فئة معجبة بالثقافة الفرنسية عونا لفرنسا في السيطرة على الشعب التونسي كما أنشئت لأبناء التونسيين منعت فيها اللغة العربيّة حتّى يتخرجوا منها جاهلين لغتهم وتراثهم.

في حين صنعت المدارس العربيّة وكان الأمل بصيص يتمثل "بجامع الزيتونة" الّذي اقتصر التعليم فيه على العلوم الدينية واللّغوية ونشر الثقافة الإسلامية، لذلك كان جامع الزيتونة "الحصن للثقافة العربيّة الإسلامية" لكل المغرب العربي ولم يستطيع الفرنسيون السيطرة عليه[3]، وبعدما كانت تونس قبل الحماية الفرنسية 1881م مركزا ثقافيا وحضاريا هاما، ومعاهدها كانت تستقبل الطلبة التونسيين والعرب والمسلمين من عدة جهات[4].

أصيب التعليم الوطني في تونس منذ عام 1881 باضطهاد حكومي، فقد عمدت الحكومة الفرنسية إلى ضرب المؤسسات القائمة بدل المساعدة على تطويرها[5].

رسمت الحكومة الفرنسية لنفسها في هذا الميدان هدفين فضلا عن خلق الظروف الملائمة للمهاجرين الفرنسيين وهذان الهدفان هما:

- الهدف الأوّل: تعليم اللّغة الفرنسية للطبقة الميسورة في الإيالة قصد تكوين معاونين من الأهالي يدينون بالولاء التام لسلطات الحماية.

---

(1) حلمي إسماعيل محروس: مرجع سابق، ص253.

(2) طاهر عبد الله: مرجع سابق، ص30.

(3) جميل بيضون وآخرون: مرجع سابق ،ص112- 113.

(4) عز الدين معزة: مرجع سابق، ص66.

(5) عبد العزيز الثعالبي: مصدر سابق، ص58.

– أمّا الهدف الثاني: فيتمثل في فرنسة جاليات الأوربية بالبلاد التونسية لكي تصبح تحت النفوذ الفرنسي، وذلك تجنبا للصعوبات التّي يمكن أن تثيرها هذه الجاليات على الصعيد العالمي.

تفويض المدارس الكاثوليكية حسب رؤية جول فيري لإدماج السكان الأوروبيين، حيث رأت أنّ الإنجاز السياسي والحضاري الّذي يجب تحقيقه في إنشاء مدارس فرنسية يقوم فيها معلمون فرنسيين بتدريس سكان العرب[1].

إحداث الإدارة للعلوم والمعارف من طرف المقيم كامبون (Cambon) حيث تولاها المستعمر "لويز ماشويل (Machuel) مدرسة العربيّة حيث وضع برنامج للمعهد الصادقي يتماشى مع المناهج التربوية الفرنسية وألغي تعليم اللغتين الطليانية والتركية تركا مجال سيطرة اللّغة الفرنسية[2].

إنّ إحداث إدارة التعليم العمومي (إدارة العلوم والمعارف) تم تنظيمها بالأمر العالي المؤرخ في 06 أفريل 1884 التّي أوكلت إليها مهمة تربية أبناء المزارعين الفرنسي الّذين قاموا بالاستقرار بالبلاد التونسية ولكن الهدف أسمى هو نشرها في الأوساط الإسلامية والمالطية والإيطالية بالإيالة [3]، إذ بلغ عدد المدارس سنة 1884 أربعا وعشرين جلها رهبانية، وتعتمد على الفرنسية في التدريس أمّا عدد التلاميذ الّذين يؤمنونها فقد بلغ في السنة 3907 وهم موزعون بحسب الجنسيات كما يلي: 392 فرنسي، 764 إيطالي، 889 مالطي، 638 يهودي، 195 عربيا، وكانت هذه المدارس موزعة في كلّ من تونس والمرسى حلق الوادي وبنزرت وسوسة وباجة والمهدية وصفاقس وجربة [4].

---

[1] علي المحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، مرجع سابق، ص143.

[2] محمد بن خوجة: صفحات من تاريخ تونس، تح:حمادي الساحلي، الجيلالي بن الحاج يحي، ط1، دار الغرب الإسلامية، لبنان، 1986، ص319.

[3] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص294.

[4] علي المحجوبي: مرجع سابق، ص143.

غير أنّ تركز جهود "ماشويل" على فتح مدارس فرنسية عربية للتونسيين ومدارس فرنسية لائكية للأوروبيين قامت بإنشاء معهد العلوي الّذي هدفه تكوين المعلمين التونسيين لتدريس الفرنسية للأهالي [1].

إضافة إلى أنّ معركة العتيقة التّي قادها العناصر التونسيين المثقفة ضد الحكومة لسماح لمجموعة من الشباب تونس بتأسيس مدرسة ابتدائية عربية فرنسية وهي "الخلدونية" معتمدة في تمويلها على كرم شعب وتبرعه ونتيجة لضغط أدخلت لغة عربية غير أنّها كانت اختيارية تعامل كلغة أجنبية وكذلك ألحق بمدرسة المعلمين الفرنسية مدرسة تأديبية لتخريج معلمين [2].

وكان تأثير الفرنسي على مجموعة من المصلحين من بينهم "محمد الأصرم" الّذي طالب بنشر التعليم الفرنسي حتّى في الكتاتيب القرآنية، ودمج أطفال العرب بأطفال الفرنسيين منذ الطفولة المبكرة ودعا إلى أن يكون الشباب التونسي المثقف ثقافة فرنسية أوّلا الإتصال بين العرب والفرنسيين في جميع المجالات [3].

إنّ السياسة الفرنسية التّي خلفت لغة العربيّة والتعليم بصفة عامة لكنّها لم تتمكن من استئصال حب لغة الآباء واحترامها من القلوب التونسية بل أحجبتها على قدر الاضطهاد، حتى أنّ أولئك الّذين انقطعوا في فتوتهم إلى تعلم الفرنسية وحدها عكفوا على دراستها بهمة وحرارة لأنّهم يشعرون بالمهانة لغتهم الأم.

لذلك عمد سكان المدن على تنظيم الدروس الخاصّة لأبنائهم على ندرة الدروس الخاصّة والمدارس الخاصّة، واكتفت عامة الشعب بالكتاب (المدارس الابتدائية القرآنية)[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص144.

[2] عبد العزيز الثعالبي: مصدر سابق، ص95.

[3] الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص37.

[4] عبد العزيز الثعالبي: مصدر سابق، ص61.

نظرا للضغط تم تأسيس 1898 مدرسة للبنات المسلمات في تونس، غير أنّ المستوطنين عارضوا التعليم للتونسيين تعليما عصريا لأنّهم رأوه يؤدي ذلك إلى منافستهم في المجالات الفكرية خاصّة التقنية وذلك يجعلهم واعين بواقعهم[1].

توجه إلى التعليم المهني والفلاحي والهدف من ذلك واضح تكوين اليد العاملة المختصة لكي يستفيد منها المستوطنون، كما منع معهد الصافي عن تكوين الإطارات التونسية وأصبح دوره محصورا في تكوين المترجمين[2].

ومن الوسائل التّي عمدت إليها جعلت برنامج التعليم الابتدائي جعلت مدة الدراسة فيه طويلا يتعذر على التلاميذ الالتحاق بالتعليم الثانوي، وهذا يرجع إلى حرمانهم من تعليم وحرمها على إبقاء الأمية عليها للاحتفاظ بنفوذها، حتّى أنّ الّذين يضطرون لاستكمال تعليمهم خارج تونس تضع في وجوههم العراقيل ولا تمدهم بالمساعدة للكافة[3].

إنّ كلّ هذه الأساليب التّي غرستها فرنسا في التعليم أنتجت طلاب يتقنون اللّغة الفرنسية أكثر من العربيّة، فهي محاولة جعل تونس خاضعة للثقافة الفرانكفونية وهو مصطلح يطلق على الشعوب الناطقة بالفرنسية[4].

ثانيا- الصحافة:

منذ 1881 احتلت الصحافة في الحياة الثقافية التونسية مكانة مرموقة، وقد استعملت الصحافة السياسية والأدبيّة اليومية كانت أو الأسبوعية أو الشهرية كأداة لنشر الأفكار الجديدة، وقد انتهجها عدد من المصلحين للتعبير عن واقعها ورغباتها.

---

[1] عز الدين معزة: مرجع سابق، ص73.

[2] عبد العزيز الثعالبي: مصدر سابق، ص151.

[3] تامر الحبيب: مرجع سابق، ص58- 60.

[4] جمعة عليوي فرحان الخفاجي، وسام هادي عكار عظيم، مرجع سابق، ص265.

إنّ بعض من الصحفيين من النخبة المكونة تكونت غربيا إلى تتقن في نشر الأفكار الإصلاحية المستوحاة من الغرب عن طريق الصحافة وحيث كانت أفكارهم ذات صبغة مقبولة من السلطة الفرنسية أي صيغة معتدلة[1].

من الآثار التّي نتجت عن السياسة الفرنسية في المجتمع الثقافي التونسي هو تأسيس أوّل جديدة يوم 02 أوت 1882 وهي غير رسمية باللغة العربيّة، وكانت جريدة "الحاضرة" بإدارة تلامذة المعهد الصادقي وهو "علي بشوشة"، وقد ساهم فيها عديد من رجال الإصلاح المشهورين أمثال" البشير حفتر"، والشيخ" سالم بوحاجب"، ومحمد السنوسي، والضابط" محمد القردي" الّذي هو من قدماء المدرسة الحربية باردو وكانت تكتسي طابعا أخلاقيا وتستند إلى شواهد مستمدة من القرآن والسنة أو من كتب الفقه ودواوين الشعر العربي كانت مقالات عن الوحدة الفقه والحكمة حيث كانت متأثرة بالثقافة الفرنسية.

إنّ إدارة الحماية لم تناهضها لأنّها كانت لهجة معتدلة بناءًا على ما كان للحضارة الأوربية من تأثير على مسيرتها ومحرريها حظيت بتشجيع السلطة الفرنسية بالإيالة في مقدمتها الكاتب العام للحكومة "رونيو" ومدير العلوم والمعارف "ماشويل" [2].

في ظل السياسة الفرنسية تأسست "جريدة الزهرة" في سنة 1889 برئاسة "عبد الرحمن الصنادلي" الّذي عاش بمصر واشتهر منذ ظهور الجريدة بنقده اللاذع للإدارة الفرنسية، حيث كان لها تأثير الإيجابي حيث أعادات الحماس إلى رجال الإصلاح المعتدلين بالخصوص الحاضرة ساهمت في فضح سلطات الاحتلال وجرائمه[3].

---

[1] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص323- 324.

[2] المرجع نفسه، ص 325- 328

[3] المرجع نفسه، ص329.

ثالثا- الدين:

منذ أن وطأت أقدام السلطات الفرنسية بدأت باستغلال العامل الديني، واستخدامه بطريقة محكمة للسيطرة على السكان التونسيين الّذين يؤمنون بالمبادئ الإسلامية، وكان يتبع معظم التونسيين مذهب المالكي الّذي يتميز بالتشديد ويرفض الاجتهاد[1].

حاولت فرنسا منذ اللحظات الأولى من فرض الحماية طمس المقومات الثقافية، فكان الدين في مقدمات هذه السياسة حيث حاولت تجريد الشعب من هويته الاسلامية[2]، ونذكر منها سياسة التجنيس "قانون التجنيس" الّذي رغب التونسيين في تعويض جنسيتهم بالجنسية الفرنسية، وكان إعلان وتنفيذ هذا القانون لإتمام حلقة الإلحاق المفروض بالقوة حتّى ذلك الحين[3].

لكن دوافعها كشفها فقاومها الرأي العام وعدوا المتجنسين من أبناء البلاد مرتدين عن الدين إذا مات لا يدفن في المقابر الإسلامية ولا يصلى عليه، لذلك لما تنجح عملية التجنيس رغم قوة السلطة التّي خططت لها[4].

بالإضافة إلى السياسة التّي تمارسها لافيجري حيث تعددت نداءات رجال الدين وكثرت تأليفهم حول حتمية إرجاع هذا الشعب إلى حضيرة الدين المسيحي باعتباره دين أغلبية أجدادهم "حيث أنّ الإسلام انتزع منهم ذلك بأقسى وسائل العنف، على أنّ الدين المسيحي قادر اليوم على ضمه إلينا وصيرورته معنا شعبا واحدا".

واتفق المبشرون والساسة على أنّ الإسلام في إفريقيا يعتبر عدوا لفرنسا وللحضارة وللكنيسة ولا مهادنة معه، وأنّ تنصير الشعوب الإسلامية بديل في إطار مصالح السياسة الأوروبية وكذلك تطلعات الكنيسة والفكر المسيحي عموما.

---

[1] عز الدين معزة: مرجع سابق، ص68.

[2] جمعة عليوي فرحان الخفاجي، وسام هادي عكار عظيم: مرجع سابق، ص253.

[3] محمد علي داهش: مرجع سابق، ص211.

[4] جمعة عليوي فرحان الخفاجي، وسام هادي عكار عظيم: مرجع سابق، ص260- 265.

قد عمل المبشرون بالتعريف عن تاريخ ولغة وعادات وأخلاق الشعب حتّى يضمنوا عطفه وكسب مشاعره، وهذا يتوقف على شرطين أساسيين: معرفة آراء الطرف المقابل جيدا ثمّ مزجها بطابعه الخاص، وقد كتب الأب بورغاد وهو الّذي لعب دورا هاما وخطيرا لتنشيط حركة التبشير بتونس "امدحوا كبراءهم" ويقصد به التونسيين المسلمين (ارفعوا معنوياتهم) تلك هي وسيلة لإضفاء الذكاء على النّاس وجعلهم أكثر استعدادا وقبولا (لآراء الآخرين)، تحدثوا للعرب عن تاريخهم وأعمالهم العلمية أعطوهم فكرة عمن كانوا في الماضي، ثمّ إنّ احترامك لثرواتهم هي وسيلة لجعلهم أكثر استعدادا لتقييم ثرواتنا".

لم يتفانى لافيجري في إنشاء الكنائس في طول البلاد كما قام بإنشاء مدارس في مختلف المناطق الإيالة، وقد عهد بالتدريس فيها إلى الأخوات القديس يوسف، وكان يدعم هذه المشاريع من أمواله الخاصّة، كما أنشا أكثر معهد من طرف الأخوات سيون (Soeursdesion) بتونس 1882، بالإضافة إلى ذلك أنشأ ملجأ للفتيات بالمرسى تقوم أخوات القديس يوسف بالإشراف عليه، كما أنشأ ملجأين للأطفال اليتامى، وكان يصرح "ساعدوا الفقراء جميعا، عالجوا جراحهم، داووا مرضاهم، إنكم بذلك تشرفون عقيدتكم وتخدموا فرنسا مسيحية... ليجعل الآخرين يحبونها بفضل أخلاقنا وإحساننا"

وعلى هذا المبدأ قام لافيجري بزيارة عدد من المدن التونسية التّي قاومت الحماية موزعا الأموال بسخاء على فقرائها، يعمل على تخفيف الغرامات التّي فرضت على الأهالي، إنّ نشاط لافيجري التبشيري في إحياء المسيحية وتأصيلها ونشرها لتحقيق هذا الغرض استعمل الوسائل لتحقيقها[1].

[1] عبد الجليل التميمي: دور المبشرين في نشر المسيحية بتونس، المجلة التاريخية المغربية، ع3، مطبعة الاتحاد العام التونسي للنشر، تونس، جانفي 1975، ص15-17.

رابعا- الطرق الصوفية:

ضمت البلاد التونسية أربع طرق لها أهمية خاصّة وهي القادرية التّي كانت تهيمن على الجهات المحيطة بالكاف والرحمانية في الشمال والأواسط الفرانشيش وماطر، أمّا الطريقة التيجانية في الجنوب الغربي من تونس، والطريقة السوسية بالجنوب تأسست بطرابلس عام 1835، وكل هذه الطرق تمثل النزعة الإسلامية المتصلة في مواقفها تجاه الدول المسيحية[1].

إنّ الآثار التّي أنتجتها السياسة الفرنسية اتجاه الطرق الصوفية حيث قامت على تشديد الخناق باعتبارها تشكل خطرا لذلك وجب مراقبتها.

لذلك عمدت السلطة الاستعمارية إجراءات إلى اختيار نوع معين من المشاريع الّذين لهم مكانة اجتماعية ووجاهة ونفوذ على السكان حتّى يتسنى لسلط توظيفهم لصالحها، وكذلك قامت بإقصاء لبعض لأنّ مشبوه فيهم لعدم ولائهم وتبعيتهم المطلقة للاستعمار لوجود علاقة بينهم وبين قوى معادية لفرنسا حتّى لو كان الأمر إشاعة لا أساس لها من الصّحة ووشايات.

فرض رخص لتنقل المشايخ الطرق داخل الإيالة على أن يبقى تنقلهم بين الجزائر وتونس خاضعا للإجراءات ليتم إحكام السيطرة عليها وتأمين نفسها ليسهل عليها معرفة ومراقبة كلّ تحركاتهم[2]، من ناحية توقيتها وأهدافها والأماكن المقصودة بالزيارة وكذا مدة التنقل وحتى مسالكهم.

لقد أمكن السلطة الاستعمارية تحقيق كلّ ذلك بواسطة امتيازات ومكافآت كثيرة ما تكون رمزية دون العمل المنحز مستغلة ذلك تسابق وتنافس بعض مشاريع الطرق في إظهار

---

[1] التليلي العجيلي: مرجع سابق، ص39- 51.

[2] المرجع نفسه، ص ص86- 90.

الولاء لها ممّا مكنها من إذكاء العداء والتنافر بين المشايخ واتباع الطرق المختلفة لغاية إضعافها داخليا لتسهيل السيطرة عليها خارجيا [1].

وعلى العموم عان الشعب التونسي نتيجة لسياسة الفرنسية تحطيم مقومات الاجتماعية والحرمان من الاستفادة من الهياكل الصحية كذلك من التعليم الذي حصر على الأجانب محاربته للغته الأم وهذا لم يقف على عزم الفئة المثقفة التي كان لها دور في ظهور الجرائد محاولة نشر الوعي وتفطن للمستعمر الذي عمل على طمس معالم الثقافة التونسية.

[1] التليلي العجيلي: مرجع سابق، ص98.

خاتمة

كلما أوضحت الدراسة أن فرنسا عملت على تنفيذ مشروعها الاستعماري في تونس الذي تحول من حماية إلى احتلال فيما بعد، حيث أصبحت تضع يدها على جميع الشؤون البلاد بفرض سلطتها بما يخدم مصلحتها، وهذا ما كان له تأثير على الشعب التونسي من خلال الانتهاكات السياسية والتعسفية وكذلك إضعافه وحرمانه في أهم ما كان يملكه، وانطلاقا من هنا يمكن إرجاع النتائج الدراسة:

✓ إن إصلاحات التي أدخلت على تونس كان لها تفجير الثورة علي بن غذاهم 1864 مما أدى إلى تدخل أجنبي لحماية رعاياهم لكن الأزمة المالية التي صاحبتها الفروض الأجنبية التي زادت من عقد الاتفاقيات من الدول الأوروبية التي أصبحت لها مشاريع اقتصادية تؤول لها تدخل في السياسة التونسية وكذلك أصبحت النفوذ التي تتمع بها يخولها طمع استيلاء عليها.

✓ تجسدت حماية الفرنسية في تونس 1881 بعد أن كان لها تأييد دولي من خلال مؤتمر برلين 1878 الذي يسمح لفرنسا الظفر والانفراد بتونس من خلال ضغط القوات العسكرية على الباي وتمكنها من تسيير الشؤون التونسية داخليا والى خارجيا وانشغال السلطة المباشرة إليها.

✓ عبر الشعب التونسي من خلال المقاومات التي شملت الشمال والساحل وكذلك الجنوب التي أدت إلى عرقلة الزحف الفرنسي لمدة وجيزة ذلك راجع عدم تكافؤ في وسائل الكفاح وكذلك لأحداث الزلاج 1911م، الذي عبر فيها عن تمسكه بدينه وعرشه واستعداده الدفاع عن صفوفه وتأكدت على محقة الشعب المغرب العربي وأيضا في مقاطعة التراوماي في 1912 التي كانت من نتائجها نفي مجموعة من النشاطات الذي يسعون في مناهضة الاستعمار.

✓ أشارت السلطة الحماية على أجهزة الإدارية لخدمة مصالحها وأيضا تسهيلا لخدمة الاحتلال من خلال الاحتكارات الإدارية العامة وإبعاد التونسيين عن المناصب الإداري حتى يسهل عليها إصدار القرارات وسيطرة على الحكم محليا وعملت على ضرب الاقتصاد من

خلال الصناعة التقليدية وخنقها محليا كما قامت بمصادرة الأراضي للفائدة المعمرين ذلك من خلال سن القوانين لخدمتها، كما استنزفت الموارد المنجمية لصالحها وربطها باقتصادها.

✓إن ما قامت به فرنسا في تحقيق الأهداف كان له تأثير على الشعب التونسي ،التي عملت على إضعاف المجتمع من خلال عدم الاهتمام به حيث شهد ارتفاع سكاني من جراء الحماية وكذلك تأزم وتدهور الصحي، وأن ما قامت به فرنسا من مصادرة وسلب الأراضي وممتلكات أدى إلى ظهور الطبقية المجتمع خاصة بعد دخول العنصر الأوروبي وكذلك خدمة اليد العاملة لصالح فرنسا شجعت الهجرة الخارجية على حساب التونسيين قامت فرنسا على طمس الهوية العربية الإسلامية أملا منها في نشر المسيحية وكذلك محاربة اللغة العربية وعملت على خلق الثقافة العربية متأثر بحضارتها.

الملاحق

ملحق رقم (01): فصول قانون عهد الأمان 1857

(٤) أمر يتضمن القواعد العامة فى ضبط سير البلاد والتزام
عمو الباى بالعمل بها وهو الأمر المعبر عنه بعهد الأمان
فى ٢٠ المحرم ١٢٧٤ = سبتمبر ١٨٥٧

الحمد لله الذى أوضح للحق سبيلا ، وجعل العدل لحفظ نظام العالم كفيلا، ونزل الأحكام على قدر المصالح تنزيلا ، ووعد العادل ، وتوعد الجائر، ومن أصدق من الله قيلا ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى مدحه فى كتابه بالرؤف الرحيم وفضله تفضيلا وبعثه بالحنيفية السمحاء فبينها تبيينا وفضلها تفضيلا ورتبها كما أمره ربه إباحة وندبا وتحريما وتحليلا فلن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا وعلى آله وأصحابه الذين أقاموا على معالم الهدى علما لمن اقتدى ودليلا . وفهموا الشريعة نصا وتأويلا وأبقوا سيرتهم الفاضلة وأحكامهم العادلة أمانا جليلا . ونستوهبك اللهم توفيقا يوصل إلى الإسعاد برضاك توصيلا وعونا على أمور الإمارة التى من حملها فقد حمل عبئا ثقيلا . فقد توكلنا عليك والتجأنا إليك وكفى بالله وكيلا . أما بعد فان هذا الأمر الذى قلدنا الله منه ما قلده وأسنده إلينا من أمور خلقه بهذا القطر فيما أسنده ألزمنا فيه حقوقا واجبه وفروضا لازمة راتبة لا تستطلع إلا باعانته التى عليها الاعتماد ، ولولاها فمن يقوم بحق الله وحق العباد . فمحضنا النصيحة الله فى عباده ، وأرضه وبلاده ، والأمل أن لا ندعى فيهم بحول الله

ظلما ، ولا هضما ، ولا تحرم لهم فى إقامة حقوقهم نضما . وأن ينصرف عن هذا القصد بعمله ونيته من يعلم أن الله لا يظلم مثقال ذرة لا يحب الظالمين فى بريته فقد قال لنبيه المعصوم الأواب . يادا ود إنا جعلناك خليفة فى الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب . والله يرى أنى آثرت فى قبول هذا الأمر على خطره مصلحة الوطن على ذاتى وعمرت بخدمته الفكرية والبدنية غالب أوقاته وقدمت من التخفيفات فى الجبايات ما علم خبره وظهر بعون الله أثره . فانتشرت الآمال وتشوقت النفوس إلى ثمرات الأعمال . وانقبضت عن التعدى أيدى العمال . واستقصاء المصالح يقتضى تفريح إجمال . ومن رامها جملة فقد عرضها بسبب التعذر للاهمال . ورأينا غالب أهل القطر لم تحصل لهم الأمنية . باجراء ما عقدنا عليه النية وجرت عادة الله تعالى أن لا يقع من نوع الإنسان ـ إلا إذا علم أن براءته هى الأمن له والأمان وتحقق أن سياج العدل يرفع عنه خوف العدوان وأن لا وصول لهتك ستر من حرماته إلا بقوة الدليل ووضوح البرهان ولا يكفى لتحقيقه الواحد والاثنان فاذا رأى الجانى تعدد الأنظار غلط إن كان منصفا حرسه وقال : ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه . وقد رأينا سلطنة الإسلام والدول العظام الذين على سياستهم الدنيوية أعمال الإعلام فى النقض والإبرام يؤكدون الأمان من أنفسهم للرعية ويرونه من الحقوق للرعية وهو أمر يستحسنه العقل والطبع وإذا اعتبرت مصلحته فهو مما يشهد باعتباره الشرع لأن الشريعة جاءت لإخراج المكلف عن داعية الهوى ومن التزم العدل وأقسم عليه فهو أقرب للتقوى وبالأمن تطمئن القلوب وتقوى وقبل هذا كانت بناء علماء الملة الأركان وبعض الأعيان فعزمنا على ترتيب مجالس ذات أركان للنظر فى

أحوال الجنايات من نوع الإنسان والمتاجر التي بها ثروة البلدان وشرعنا في فصوله السياسية بما لايصادم إن شاءالله القواعد الشرعية هذا وأحكام مجلس الشريعة أعزها الله جارية مطاعة . والله يديم العمل بها إلى قيام الساعة . وهذا القانون السياسي يستدعي زمنا لتحرير ترتيبه وتدوينه وتهذيبه وأرجو الله الذي ينظر إلى قلوبنا أن تستقيم به أحوال الرعاية ولايخالفه بعد ماورد عن السلف الصالح من اعتبار السياسة . وأنا العبد الفقير نعجل لمرضاة ربي بما تطمئن إليه النفوس وتكون منزلته في النفس منزلة المشاهد المحسوس وتأسيسه على قواعد .

الفصل ١ ـ تأكيد الأمان لسائر رعيتنا وسكان إيالتنا على اختلاف الأديان والألسنة والألوان في أبدانهم المكرمة وأموالهم المحرمة وأعراضهم المحترمة إلا بحق يوجبه نظر المجلس بالمشورة ويرفعه إلينا ولنا النظر في الإمضاء والتخفيف ماأمكن أو الإذن باعادة النظر (١) .

الفصل ٢ ـ تساوي الناس في أصل قانون الأداء المرتب أو مايترتب وإن اختلف باختلاف الكمية بحيث لايسقط القانون عن العظيم لعظمته ولايحط عن الحقير لحقارته ويأتي بيانه موضحا .

الفصل ٣ ـ التسوية بين المسلم وغيره من سكان الإيالة في استحقاق الإنصاف لأن استحقاقه لذلك بوصف الإنسانية لابغيره من الأوصاف والعدل في الأرض هو الميزان المستوي يؤخذ به للمحق من المبطل وللضعيف من القوي .

---

(١) حق الحكم وإعادة النظر في القضايا أحيلت بمقتضى النظم العصرية على محاكم المجالس العدلية التي تحكم اليوم طبق القوانين المسطرة نيابة عن سمو مولانا الباي المعظم كما سيأتي في بابه أما مسألة التخفيف فقد شكلت لها لجنة تحرر لائحة معروض سامي يعرض على الطابع السعيد كما يشار له في إبانه.

الفصل ٤ ـ إن الذى من رعيتنا لايجبر على تبديل دينه ولا يمنع من إجراء مايلزم ديانتة ولا نمتهن مجامعهم ويكون لها الأمان عن الإذاية والامتهان لأن ذمتهم تقتضى أن لهم مالنا وعليهم ما علينا .

الفصل ٥ ـ لما كان العسكر من أسباب حفظ النوع ومصلحته تعم المجموع ولابد للانسان من زمن لتدبير عيشه والقيام على أهله فلا نأخذ العسكر إلا بترتيب وقرعة ولا يبقى العسكرى فى الخدمة أكثر من مدة معلومة كما تحرره فى قانون العسكر [1] .

الفصل ٦ ـ إن مجلس النظر فى الجنايات إذا كان الحكم فيه بعقوبة على أحد من أهل الذمة يلزم أن يحضره من نعينه من كبرائهم تأنيسا لنفوسهم ودفعا لما يتوقعونة من الحيف والشريعة توصى بهم خيرا [2] .

الفصل ٧ ـ أن تجعل مجلسا للتجارة برئيس وكاتب وأعضاء من المسلمين وغيرهم من رعايا أحبابنا الدول للنظر فى توازن التجارات بعد الاتفاق مع أحبابنا الدول العظام فى كيفية دخول رعاياهم تحت حكم المجلس كما يأتى إيضاح تفصيله قطعا لتشعب الخصام [3] .

---

(١) جاء فيما بعد قانون فى التجنيد يقع التعرض إليه فى بابه .

(٢) كان وقع تأسيس مجلس يعرف بمجلس الجنايات تطبيقاً لهذا الفصل وعين فيه عدة أفراد من أعيان الحاضرة وبلدان المملكة ثم وقع إلغاؤه وخلال عام ١٨٩٦ وقع تأسيس محاكم الحق العام الجارى بها الآن تطبيق قواعد القانون الجنائى التونسى .

(٣) وقع تأسيس هذه المحكمة التجارية بموجب هذه القاعدة وهى المحكمة المعروفة بمجلس العشرة الكبار ووقع الاستمرار على تسمية أفرادها إلى مابعد نصب الحماية على البلاد حتى أن من قوانين الحماية تأييد وجود هذا المجلس كما جاء بذلك الأمر المؤرخ فى ١٨ جمادى الأولى ١٣٠١ وفى ١٢ مارس ١٨٨٤ وقد جاء فى تحديد نظر المجلس التجارى وكيفية تركيبه كما سينشر فى بابه .

الفصل ٨ ـ إن سائر رعيتنا من المسلمين وغيرهم لهم المساواة في الأمور العرفية والقوانين الحكمية لا فضل لأحدهم على الآخر في ذلك .

الفصل ٩ ـ تمريح المتجر لاختصاص لاحد به بل يكون مباحا لكل أحد ولا تتاجر الدولة بتجارة ولا تمنع غيرها منها وتكون العناية بادامة عموم المتجر ومنع أسباب تعطيلة .

الفصل ١٠ ـ إن الوافدين على إيالتنا لهم أن يحترفوا بسائر الصنايع والخدم بشرط أن يتبعوا القوانين المرتبة والتي يمكن أن تترتب مثل سايرأهل البلاد لا فضل لأحدهم على الآخر بعد انفصالنا مع دولهم في كيفية دخولهم تحت ذلك كما بأتي بيانه .

الفصل ١١ ـ أن الواردين على ايالتنا من سايرأتباع الدول لهم أن يشتروا سايرما يملكو من الدور والاجنة الأرضين مثل سايرأهل البلاد بشرط أن يتبعوا القوانين المرتبه والتي تترتب من غير امتناع ولا فرق في أدنى شيء من قوانين البلاد ونبين بعد هذا كيفية السكنى بحيث أن المالك يكون عالما بذلك داخلا على اعتباره بعد الاتفاق مع أحبابنا الدولة فعلى عهد الله وميثاقه أن نجري هذه الأصول التي سطرناها على نحو ما بيناها ووراها البيان لمعناها واشهد الله وهذا الجمع العظيم المرموق بعين التعظيم في نفسي ومن يكون بعدي أن لا يتم له أمر إلا باليمين على هذا الأمان الذي بذلت فيه جهدي وجمعت فيه سائر الحاضرين من نواب الدول العظام وأعيان رعيتنا شهداء على عهدي والله يعلم أن هذا القصد الذي أظهرته وجمعت له هؤلاء الأعيان وشهرته هو ما أودعه الله في نيتي وإجراء أصوله وفروعه فوراً .

أعظم أمنيتي والمرء مطلوب بجهده ومن عاهد الله لزمه الوفاء بعهده والحق

هو العروة الوثقى والآخرة خير وأبقى واستحلف من حولى من هؤلاء الثقات والحمات الكفات أن يكونوا معى فى إجراء هذه المصلحة يدا واحدة بقلوب سليمة متعاضدة وأقول لهم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا إن الله يعلم ما تفعلون . اللهم من أعانا على مصالح عبادك فكن له معينا وأورده من توفيقك عذبا معينا اللهم اجعل لنا من عنايتك وإعانتك مدداً وهب لنا من لدنك رحمة وهيء لنا من أمرنا رشدا منك الإعانة على ما وليت والهدى من هديت والخير كله فيما قضيت هذه مقدمة انجبتها الاستشارة ورآها العبد الفقير ناجحة فاعنا اللهم ببركة القرءان وأسرار الفاتحة والسلام من الفقير إلى ربه تعلى عبده المشير محمد باشا باى صاحب المملكة التونسية .

عبد العزيز الشناوي، وجلال يحي: وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، 1969، ص19- 24.

ملحق رقم (02): مضاعفة المجبى

مضاعفـــة «المجبـــى»

1) مجلس الباي ينظر في رفع الجباية

« ثمّ جمع الباي رجال مجلسه الخاص وتكلّموا في شأن زيادة الدخل مرارا عديدة، مع الإعراض عن (...) تنقيص المصروف كلّ الإعراض، ومن حام حوله رشقته سهام الاعتراض، حتّى قال أمير الأمراء أبو عبد الله حسين رئيس المجلس البلدي، وهو من أفراد المجلس الخاص، بلسان فصيح : *يا سيّدي إنّ هذه المملكة لا قدرة لها على احتمال شيء زائد، وهي من الموجود الآن في خطر، فحالها كحال البقرة إذا حُلب ضرعها حتى خرج الدم، فهي الآن (...) ينزو ضرعها بالدم، وولدها بمقشيعة، والعطب أقرب إليها من السلامة.* »

وذلك أنّ هذا المجلس الخاص مختلف الإنظار، (...) ومنهم من يرى أنّ الرعية لاسيما العربان، في ثروة وغنى، لقلّة ما يلزمهم من مصارف الحواضر، (...) ومنهم من يرى أنّ العربان إذا كثر مالهم ساء حالهم، وفي ثقل الجباية خضد لشوكتهم وكبح لهم عن العصيان (...)».

2) قرار مضاعفة «المجبى» أو«الإعانة»

«ولم يزل الباي مع مجلسه يتحاورون في هذا الامر العظيم والمرتقى الصعب، إلى أن قال بعض من يشار إليه في هذا المجلس (...) «إنّ الرأي سهل، وهو أن مال الإعانة يزاد عليه مثله، ويكون عاما في سائر بلدان المملكة، من غير استثناء ولا اعتبار لحال الدافع» وهذه الكلمة تلقفها من رئيس اليهود والقبّاض، نسّيم بيشي. ولما تمّ مقاله قابله الباي بالاستحسان ودعا له بتكثير أمثاله في الأعيان، فوجم الحاضرون لهذه النتيجة التي هي ضدّ لجميع ما خاضوا فيه (...) حتّى اضطرّ خير الدّين إلى أن قال للباي بالمجلس : *يا سيّدي، إن أخفيت ما ظهر لي في نصح سيّدي وبلادي أكون خائنا لأمانة الاستشارة، أرى أنّ هذه الزيادة في مال الإعانة تؤدّي إلى زوالها بالمرّة، أو تلجئ إلى مال أكثر منها لتجهيز الجيوش لغصب النّاس، ولا نجد في السنة التي بعدها ما يقرب الإعانة الأولى، هذا باعتبار القدرة على الغصب*».

أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، الجزء الخامس، الصفحات : 128 و129 و130.

خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص13.

ملحق رقم (03): خريطة الانتفاضة ماي 1864

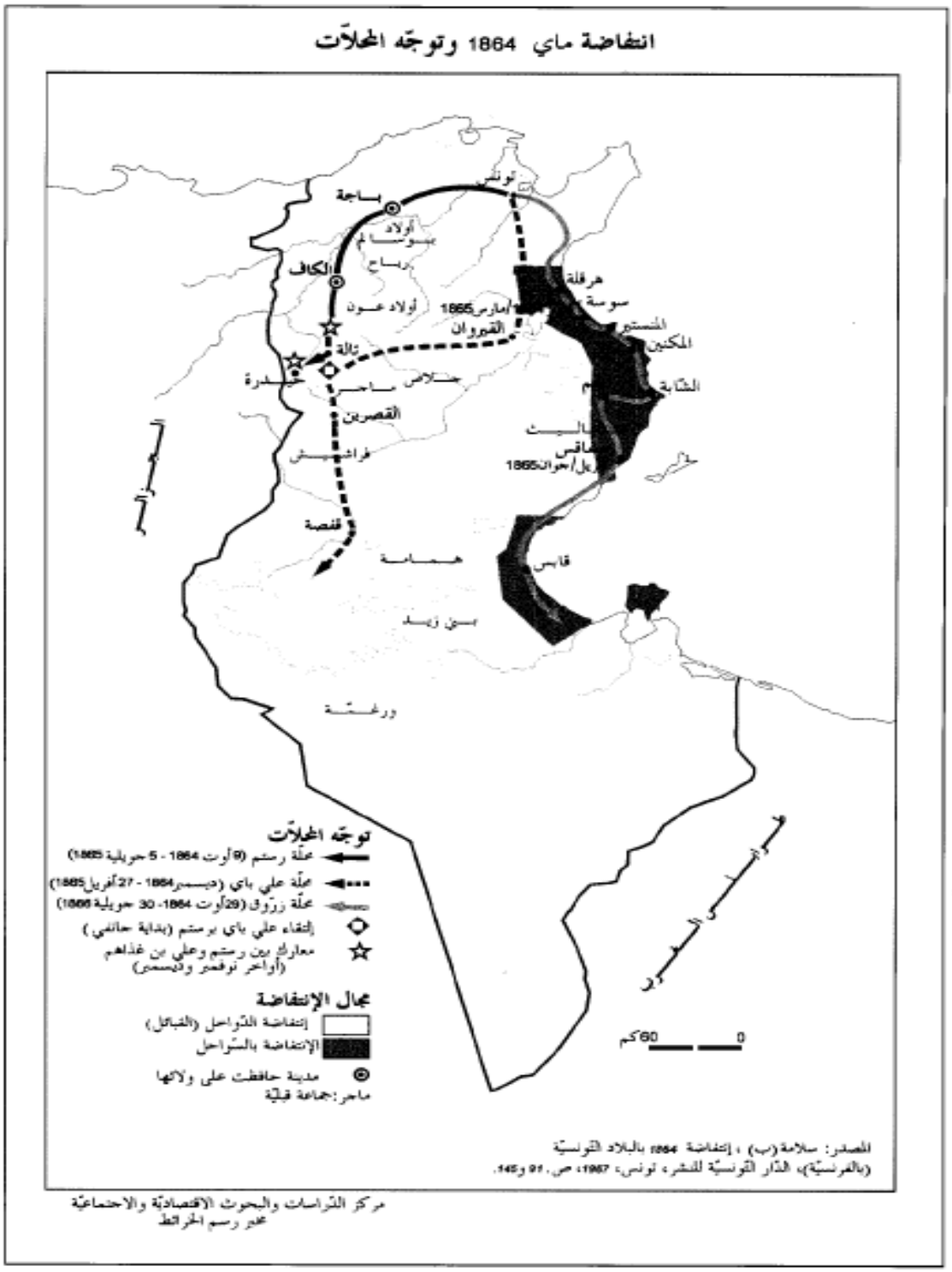

خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص15.

ملحق رقم (04): موكب توقيع معاهدة الحماية، -قصر السعيد-12 ماي 1881م.

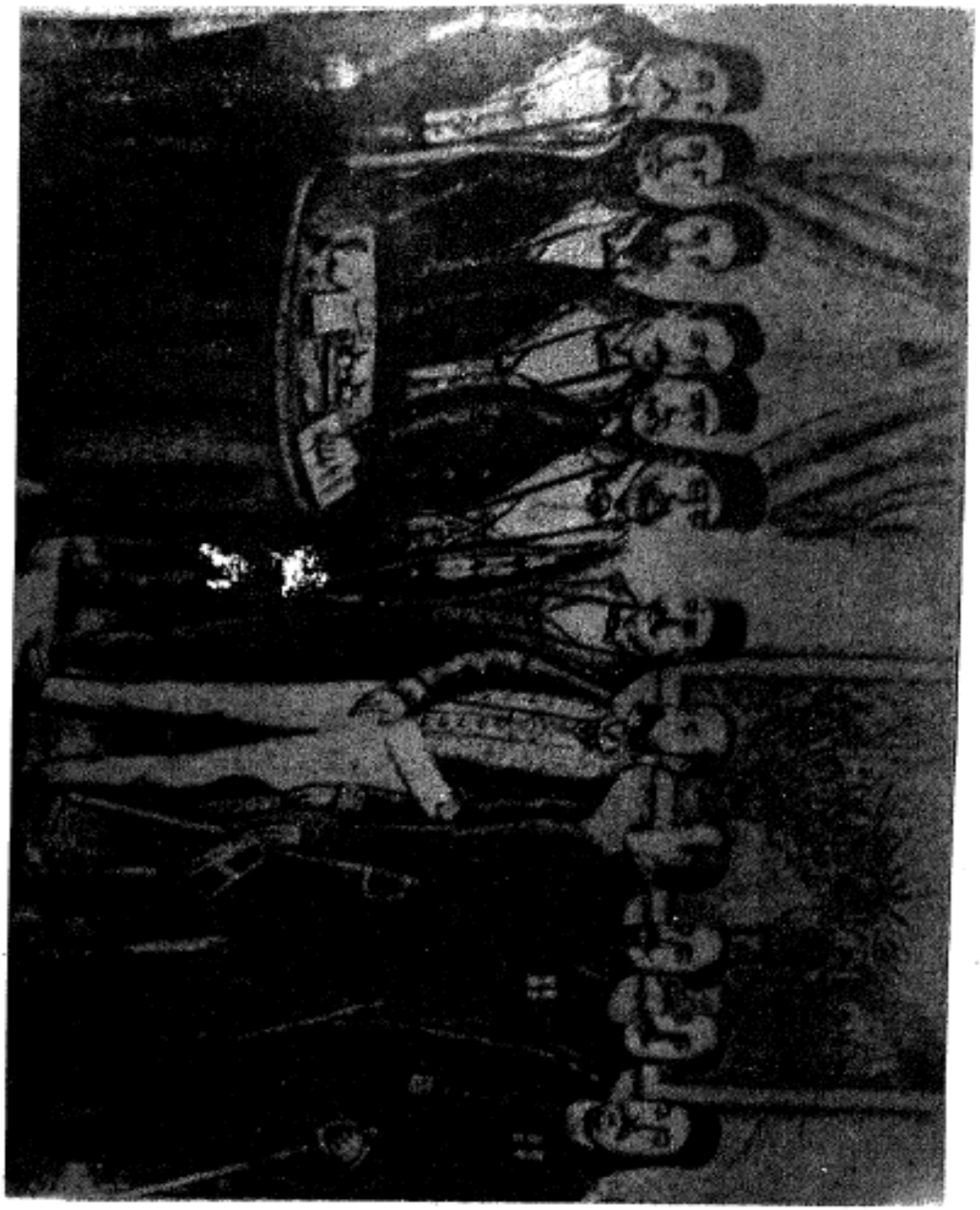

أحمد القصاب: مرجع سابق، ص16.

ملحق رقم (05): معاهدة باردو 1881م

معاهدة باردو

نسخة من الشروط الواقعة بين الدولة
الفرنساوية القديمة وبين الدولة التونسية
المؤرخة في 12 ماية 1881 نصها :

الحمد لله،

أما بعد فانه لما كان مراد الدولة الجمهورية الفرنساوية والدولة التونسية منع إعادة الاضطراب الذي وقع في المدة الأخيرة بحدود الدولتين وبشطوط المملكة التونسية وإبطال ذلك على الأبد وتشديد علائق المحبة القديمة وحسن الجوار عزما على عقد اتفاق للغرض المذكور ولمصلحة المتعاقدين ولذلك عيّن رئيس الجمهورية الفرنساوية الجنرال بريار وفوض له الأمر فاتفق مع رفيع الشأن حضرة باي تونس على الشروط الآتية :

الفصل الأول :

إنّ معاهدات الصلح والمودة والتجارة وجميع الاتفاقات الأخرى الموجودة الآن بين دولة الجمهورية الفرنساوية وحضرة رفيع الشأن باي تونس تجدد وتأكد بوجه صريح.

الفصل الثاني :

ولتسهيل إتمام الأعمال التي قصدت بها دولة الجمهورية الفرنساوية بلوغ الغرض الذي عزم عليه المتعاقدان رضيت حضرة رفيع الشأن باي تونس بأن السّلطة العسكرية الفرنساوية تتبوأ الجهات التي ترى لزومها لتوطيد الأمن والراحة بالحدود والشطوط وترحل عنها عندما يتبين للسلط الحربية الفرنساوية والتونسية معا أن الادارة المحلية قاضية بحفظ الراحة على الاستمرار.

الفصل الثالث :

قد التزمت دولة الجمهورية الفرنساوية بأن تعين وتعضد على الدوام حضرة رفيع الشأن باي تونس لمنع جميع الأخطار التي تهدد ذاته وآل بيته أو التي تكدر راحة عمالته.

الفصل الرابع :

وتكلفت دولة الجمهورية الفرنساوية بإجراء المعاهدات الموجودة الآن بين دولة الإيالة والدّول الأوروبية.

الفصل الخامس :

ينوب عن دولة الجمهورية الفرنساوية لدى حضرة رفيع الشأن باي تونس وزير مقيم يراقب إجراء ما تضمنه هذا السجل ويكون واسطة في علائق الدولة الفرنساوية مع السلط التونسية في جميع الأمور المشتركة بين البلادين.

الفصل السادس :

نواب فرنسا الدولية والقنصلية بالبلدان الأجنبية يكلفون بحماية مصالح تونس ورعاياها. والتزمت حضرة رفيع الشأن باي تونس بأن لا تعقد أدنى عقد يفهم منه التعاقد مع أجنبي بغير أن تعلم به دولة الجمهورية الفرنساوية وتتفاهم معها فيه من قبل.

الفصل السابع :

لقد أبقت دولة الجمهورية الفرنساوية ودولة حضرة رفيع الشأن باي تونس تعيين وصول في تنظيم مالية المملكة يتفقان عليها بعد ليحصل بذلك الاطمئنان على اداء واجبات الدين العمومي والضمان لحقوق أرباب دين الايالة التونسية.

الفصل الثامن :

تجعل غرامة حربية على العروش العاصية التي بالحدود والشطوط' وبعد هذا يقع اتفاق في تعيين مقدارها وكيفية استخلاصها وتكون دولة حضرة رفيع الشأن باي تونس مسؤولة بذلك.

الفصل التاسع :

ولوقاية بلاد الجزاير التي تملكها دولة الجمهورية الفرنساوية من جلب السلاح والذخاير الحربية «كنترباند» تعهدت دولة حضرة رفيع الشأن باي تونس بمنع إدخال الأسلحة والمهمات الحربية من جزيرة جربة ومرسى قابس وغيرها من المراسي التي بجنوب المملكة.

الفصل العاشر :

هذه المعاهدة تعرض على مصادقة دولة الجمهورية الفرنساوية وسجّل المصادقة يسلّم في أقرب وقت ممكن لحضرة رفيع الشأن باي تونس.
حررت بالقصر السعيد في 12 ماي سنة 1881.

قصر السعيد 12 ماي 1881
محمد الصادق باي
الجنرال بريار

علي المحجوبي: مرجع سابق، ص ص152-154.

ملحق رقم (06): اتفاقية المرسى 08 جوان 1883م

اتفاقية المرسى

8 جوان 1883

الحمد لله،

اتّفاق بين فرانسا والقطر التونسي

لتحديد العلايق الكائنة بين

هذين القطرين.

لمّا كانت عناية حضرة الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الدّاخليّة في القطر التونسي وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر ماي سنة 1881 وكانت حكومة الجمهورية راغبة خالص الرّغبة في تحقيق مراد حضرته توثيقا لعرى الوداد الميمون الكائن بين القطرين العامرين اتّفق الفريقان على عقد اتفاق بخصوص هذا الشأن. واعتمد رئيس الجمهورية في ذلك على مسيو بيار بول كمبون وزيره المقيم بتونس الممتاز بنيشان اللجيون دونور من صنف أوفيسيه ونيشان العهد ونيشان الافتخار من الصنف الأكبر.. الخ. .. الخ. فقدّم الوزير المومأ إليه المحرارات المؤذنة باعتماده في هذه الخطة وإذ وجدت في تمام الاحكام والانتظام أبرم مع حضرة الباي المعظم الشروط المبيّنة في الفصول الآتية :

الفصل الأول :

لما كان مراد حضره الباي المعظم أن يسهّل للحكومة الفرنساوية اتمام حمايتها تكفّل باجراء الاصلاحات الادارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إجرائها.

الفصل الثاني :

الحكومة الفرنساوية تضمن قرضا يعقده حضرة الباي المعظم لتحويل أو لدفع الدّين الموحّد البالغ 125 مليون فرانك والدّين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز قدره

17.550.000 فرانك ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك. وقد تعهّد حضرة الباي المعظم أن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب الايالة التونسية دون اذن الحكومة الفرنساوية.

الفصل الثالث :

يأخذ حضرة الباي المعظم من مداخيل المملكة : أوّلا المبالغ اللازمة للإقامة بمقتضيات القرض الذي تضمنه فرانسا. ثانيا راتبه السنوي الملوكي وقدره مليونان من الرّيالات التونسية، أي 1.200.000 فرانك وما زاد على ذلك يعيّن لمصاريف إدارة الايالة ودفع مصاريف الحماية.

الفصل الرابع.

هذا الاتفاق مكمّل ومثبّت للمعاهدة المبرمة في 12 من شهر ماي سنة 1881 فيما يحتاج منها إلى التثبيت والتكميل ولا تتغيّر به التراتيب التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية.

الفصل الخامس :

يعرض هذا العقد على الحكومة الفرنساوية لتوقعه وتعاد حجة التوقيع إلى حضرة الباي المعظم بما أمكن من السرعة.

وإيذانا بصحة ما تقدّم حرّر هذا الرّسم وختمه الموقعان بختميهما.

بول كامبون

محمد الصادق باي

علي المحجوبي: مرجع سابق، ص ص155-156.

ملحق رقم (07): أهم معارك المقاومة 1881-1882م

أهمّ معارك المقاومة
(1882-1881)

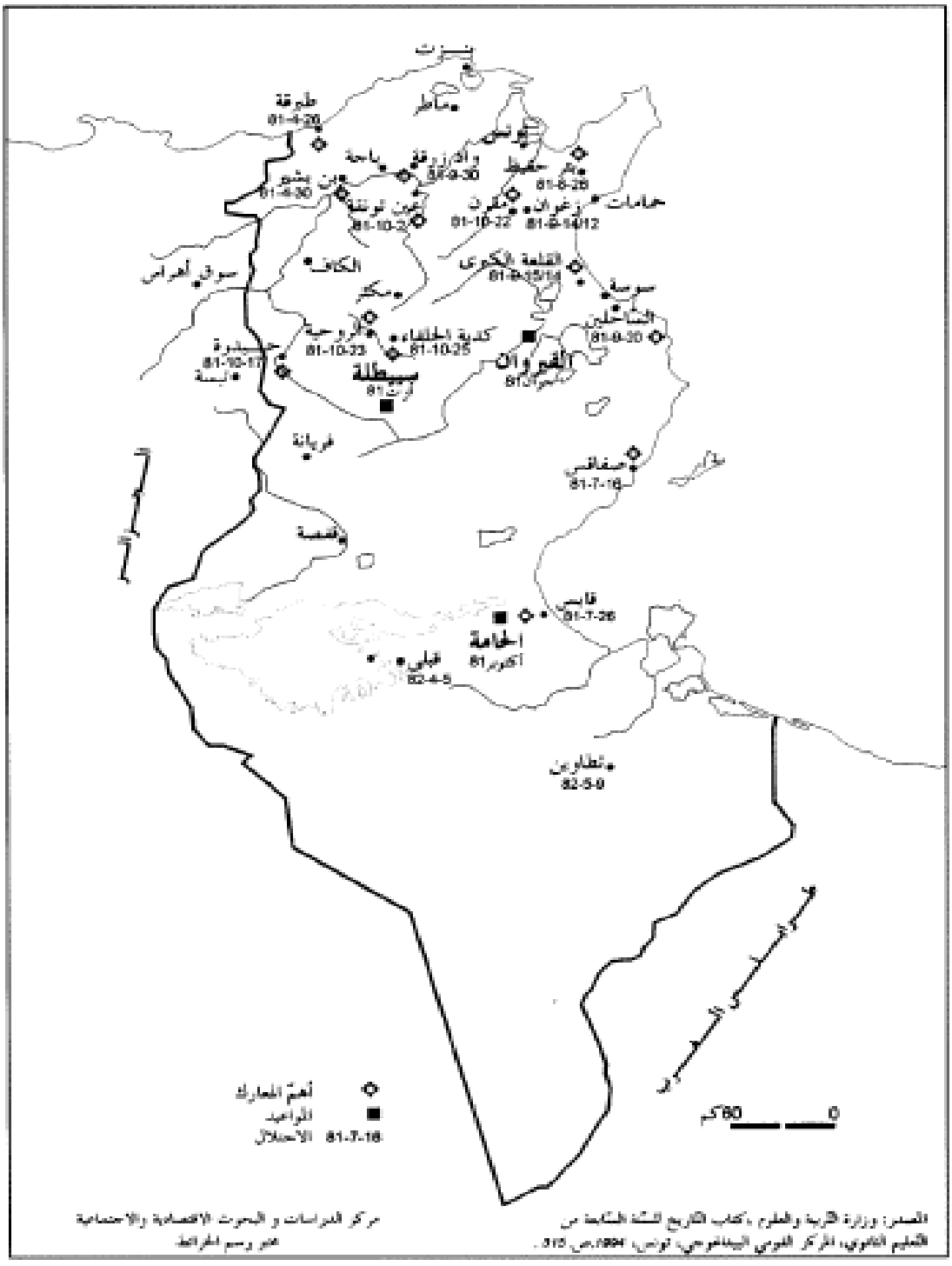

خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص25.

قائمة المصادر والمراجع

1- المصادر:

1. أندري جوليان شارل:إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1979.

2. ابن أبي الضياف أحمد: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تر:اللجنة الشؤون الثقافية، ج 4، الدار الكتاب، تونس، دت.

3. بن الخوجة محمد: صفحات من تاريخ تونس، تق: حمادي الساحلي، الجيلالي بن الحاج يحي، ط1، دار الغرب الإسلامية، لبنان، 1986.

4. التونسي خيرالدين: أقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك، ط2، الدار التونسية، الؤسسةالوطنية للكتابة، تونس، الجزائر، دت.

5. الثعالبي عبد العزيز: تونس الشهيدة، تر تح:سامي الجندي، دارالقدس لبنان، 1975.

6. الحبيب تامر:هذه تونس، مطبعة المغرب العربي، دم، دت.

2- المراجع:

أ- المؤلفات باللغة العربية:

7. بيضون جميل وآخرون:تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الأمل، الأردن، 1991.

8. البهلوان علي:تونس الثائرة، دط، مؤسسة الهنداوي، دم، 2017.

9. التميمي عبد الجليل: بحوث ووثائق في تاريخ المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا(1811-1871)، تق: روبار منتران، ط1، دار التونسية للنشر، تونس، 1972.

10. جوهر حسن حسني :الشعوب العالم تونس، ط1، دار المعارف، مصر، 1961.

11. جلال يحي :المغرب الكبير في الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، ج3، الدار القومية، الإسكندرية، دت.

12. جلال يحي: مدخل إلى العالم العربي الحديث، ط1، دار المعارف، مصر، د ت.

13. جلال يحي، وعبد العزيز الشناوي، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دط، دار المعارف، 1969.

14. الجمل عطا الله شوقي:المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 1977.

15. داهش محمد علي :دراسات في الحركات التحرر الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2004.

16. درمونة يونس : تونس بين الحماية والاحتلال، مكتب تونس الحرة ، تونس، د ت.

17. الزمرلي الصادق :الأعلام تونسيون تح: حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1986.

18. شاكر أمين وآخرون: شمال إفريقيا بين الماضي والحاضر والمستقبل، دار المعارف، مصر، دت .

19. الشاطر خليفة وآخرون: تونس عبر التاريخ الدولة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005.

20. الشيخ رافت: تاريخ العرب المعاصر، ط1، دار النشر عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1997.

21. عمر عبد الفتاح :الوجيز في القانون الدستوري (الدولة، الدستور، السيادة، الأنظمة السياسية، المؤسسات التونسية)، مركز الدراسات والبحوث والنشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المنشورات العلمية التونسية، تونس، 1987.

22. عبد الله الظاهر: الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة(1830- 1836)، ط2، دار المعارف، تونس، دت.

23. عيد عاطف: قصّة وتاريخ الحضارة العربيّة بين الأمس واليوم تونس والجزائر، د ت، بيروت، 1999.

24. عودة محمد عبد الله، إبراهيم ياسين الخطيب :تاريخ العرب الحديث، دط، دار الأهلية للنشر، عمان، 1989.

25. عامر محمود علي: تاريخ المغرب العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2006.

26. عبد الوهاب حسن حسني: خلاصة التاريخ تونس، ط2، تح :حمادي الساحلي، دار الجنوب، تونس، 2001.

27. العسكري عبود عبد الله: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، ط1، سلسلة منهجية البحث العلمي، دمشق، 2002.

28. العجيلي التليلي :الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881-1939)، م2، منشورات كلية الاداب بمنوية، 1992.

29. غانياج جان :ثورة علي بن غذاهم 1864، الباب الخامس من أصول الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية، تر: لجنة كتاب الدولة الشؤون الثقافية، دار تونس للنشر، تونس، 1965.

30. لوتسكي: تاريخ الأقطار العربيّة الحديث، د ط، دار الفاربي، د ت.

31. محروس حلمي إسماعيل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر من الكشوفات الجغرافية إلي قيام منظمة الوحدة الإفريقية، ج1، شباب الجامعة الإسكندرية، 2004.

32. المحجوبي علي:إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تر:عمر بن ضو وآخرون، ط1، دار سراس، تونس، 1986.

33. المحجوبي علي:الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، م2، دار سراس، منشورات الجامعية التونسية، تونس، 1986.

34. المرزوقي محمد :صراع مع الحماية، دط، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973.

35. الهمامه حمه :المجتمع التونسي دراسة إستقصائية إجتماعية، ط1، دار صادر للنشر، تونس، 1989.

36. ياغي إسماعيل أحمد :العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العبيكة، الرياض، 1997.

37. ياغي إسماعيل أحمد، محمود شاكر: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج3، قارة إفريقية، دار المريخ، الرياض، 1993.

ب- المؤلفات باللغة الأجنبية

38. ahmed kassab : histoire de la tunisie l'epoque contemporaine, carthage, tunis, 1976

3- الموسوعات والمعاجم:

39. بنهان يحي محمد: معجم مصطلحات التاريخ، داريافا، الأردن، 2008.

40. العربي إسماعيل: المدن المغربية، المؤسسة الوطنية لكتاب، الجزائر، 1884.

41. الكيالي عبد الوهاب: الموسوعة السياسية، ج1، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.

4- الرسائل الجامعية:

42. صحراوي نور الدين: النفوذ الأوروبية الفرنسي الإنجليزي الايحادي(1857-1881)، ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعي، جامعة الجزائر2، 2012-2013.

43. معزة عز الدين: فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة (1899-2000)، دكتوراه في العلوم السياسية، قسم التاريخ، التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

5- المجلات الدوريات:

44. التميمي عبد الجليل: "دور المبشرين في نشر المسيحية بتونس"، المجلة التاريخية المغربية، ع 3، مطبعة الاتحاد العام التونسي للنشر، تونس، جانفي 1975.

45. جمعة عليوي فرحان الخفاجي، "وسام هادي عكار عظيم، السياسة الفرنسية حيال تونس (1881-1914)" مجلة الأستاذ، م1، ع214، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، العراق، 2015.

46. عصفور سلمان محمد، "الحماية الفرنسية على تونس 1881 والموقف العثماني الأوروبي منها"، كلية التربية للعلوم الإنسانية، مجلة ديالا، العدد 56، 2012.

47. مهني مراد: "الثقافة السياسية وتطور المؤسسة البرلمانية قراءة سوسيوتاريخية في التجربة التونسية"، دفاتر السياسة و القانون، 12 جانفي 2015.

الملخص:

من خلال دراسة موضوع السياسة الفرنسية في تونس وآثارها الإجتماعية (1881-1920م) تم استنتاج أنها عملت على التحكم في إدارة البلاد من خلال سن قوانين مختلفة سعيا لبسط نفوذها المطلق في تونس وتشجيع الاقتصاد الرأسمالي، الأمر الذي أدى إلى تفشي آثار إجتماعية كالبطالة وتدهور الوضع المعيشي التونسي بالإضافة إلى طمس الهوية التونسية بمحاربة اللغة العربية وإستبدالها باللغة الفرنسية مع تضييق الخناق على المعتقد الديني.

الكلمات المفتاحية: تونس ، السياسة الفرنسية، الاقتصاد الرأسمالي، الآثار الاجتماعية، الآثار الثقافية.

Résumé:

à travers l'étude de la politique français en tunisien et ses effets sociaux (1881-1920) On a constater qu'elle est contrôler tous les système tunisienne à travers l'éducation de l'ensemble des lois pour dominer sa autorité absolue en tunisien, en plus, l'encouragement de système économique capitalisable, à cause de ce dernier quelque phénomène sociaux est apparu comme le chômage et la dégradation des conditions de vie tunisiennes, de plus détruire l'identité tunisienne et la langue Arabe avec le ressèment religieuse.

Mots-Clés: La tunisie, la politique Française, les effets sociaux, les effets culturelles, l'économie capital.